جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر أكاديمي

الشعبة: المحاسبة والمالية التخصص: التدقيق ومر اقبة التسيير

دور التدقيق البنكي في جودة المعلومات المالية
دراسة حالة البنك الخارجي الجز ائري -مستغانم -

من إعداد الطالب:

بلحاج زيان زكرياء

تحت إشراف:

د. بن زيدان ياسين

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. زبشي نوال	أستاذ محاضرة -ب-	جامعة مستغانم	رئيسة
د. بن زيدان ياسين	أستاذ محاضر -أ-	جامعة مستغانم	مشرفا ومقررا
د. بورحلة زهرة	أستاذ مساعدة -ب	جامعة مستغانم	ممتحنة

السنة الجامعية 2024/2023

الاهداء

في نهاية رحلتي الجامعية، أتوجه بكل حماس ونشاط لأختم بحث تخرجي الذي استغرق تعبًا ومشقةً وفي هذه اللحظة المهمة، أود أن أعبِّر عن امتناني العميق لكل من ساهم في إتمام هذا الإنجاز العظيم.

اهديه الى والدتي على دعمها اللامحدود، فقد كانت السند الحقيقي والحافز الأبدي، وهي الأساس الذي بنيت عليه نجاحي.

أيضًا، لا يمكنني إلا أن اذكر عائلتي المحبوبة وأصدقائي الأوفياء الذين كانوا إلى جانبي طوال رحلتي.

الى أساتذتي الأعزاء، الذين قدموا لي المعرفة والإرشاد والتوجيه القيِّم. ساعدتموني في تحقيق نجاحي الأكاديمي.

وأمتنُّ لكل من كان له فضل في مذكرتي، من عمال وموظفين في الجامعة ومؤسسة التربص.

لذا، أود أن أهديكم بحث تخرجي بكل فخر وامتنان، هذا البحث هو نتاج جهودنا المشتركة، ويحمل في طياته إرثًا من المعرفة والتعلم، فلتكن هذه الصفحات شاهدة على امتناني وتقديري العميق لكل من أسهم في نجاحي.

شكرًا لكم جميعًا على الدعم اللامحدود والثقة الكبيرة التي وضعتموها فيَّ؛ لقد كنتم نورًا يضيء طريقي ودافعًا قويًا لتحقيق هذا الإنجاز، أحبكم وأقدركم جميعًا.

الشكر والعرفان

نحمد الله رب العالمين ونرفع ثنائنا على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم. بعد ذلك، نود أن نعبر عن الشكر والتقدير لله وحده الذي أنار دربنا وفتح أمامنا أبواب النجاح لتحقيق هذا الإنجاز.

وفي هذا السياق، نود أن نعبر عن الشكر والتقدير خاص لأستاذتنا، الأستاذ الدكتور" " الذي وقف إلى جانبنا الذي كانت خبرته لا تقدر بثمن في صياغة أهم مواضيع البحث ومنهجيته. ونشكر أيضًا كل أساتذة قسم المالية عامة والتدقيق خاصة الذين نستفيد من معرفتهم وخبراتهم.

ونود أن نقدم الشكر أيضًا للبنك الخارجي الجزائري وموظفيه الذين ساهموا في نجاح هذا العمل المتواضع.

ولم يكن بإمكاني إكمال هذه المذكرة بدون امي واخوتي الذين كانوا الحافز والدعم منذ بداية مشواري الدراسي.

ولا يمكننا أن نقدر شكرنا إلا للناس، لقول محمد صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله". فنود أن نشكر كل من ساهم في إنجاح وانجاز هذا العمل المتواضع.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الاهداء	**I**
الشكروالعرفان	**II**
فهرس المحتويات	**III**
فهرس الجداول	**V**
فهرس الاشكال	**VI**
مقدمة عامة	1
الفصل الأول :عموميات حول التدقيق البنكي	7
المبحث الأول : نبذة حول التدقيق البنكي	8
المطلب الأول :التطور التاريخي للتدقيق و ماهيته	8
المطلب الثاني : طرق التدقيق و مبادئه	16
المطلب الثالث :اهداف التدقيق و أهميته	19
المبحث الثاني : أنواع التدقيق و الفرق بينهم	23
المطلب الأول : أنواع التدقيق	23
المطلب الثاني : معايير التدقيق	28
المطلب الثالث : الفرق بين التدقيق الداخلي و الخارجي	35
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني : مدخل جودة المعلومات المالية	37
المبحث الأول :اساسيات نظام المعلومات	38
المطلب الأول : تعريف نظام المعلومات المحاسبة	38
المطلب الثاني : اهداف و خصائص نظام المعلومات المحاسبية	40

المطلب الثالث : وظائف نظام المعلومات المحاسبية	24
المطلب الرابع : تاثير تكنولوجيا المعلومات على نظام المعلومات المحاسبية	44
المبحث الثاني : خصائص جودة المعلومات المالية	45
المطلب الأول : مفهوم جودة المعلومات المالية	45
المطلب الثاني : الخصائص النوعية للمعلومات المالية	47
المطلب الثالث :القيود على خصائص نوعية المعلومات المالية	50
المطلب الرابع :مبادئ و معايير تحقيق جودة المعلومات المالية	51
المبحث الثالث : اثر التدقيق المحاسبي المالي على جودة المعلومات المالية	55
المطلب الأول : اثر اختبارات الرقابة على جودة المعلومات المالية	55
المطلب الثاني : اثر الإجراءات الجوهرية على جودة المعلومات المالية	59
المطلب الثالث : التدقيق و جودة المعلومات المالية	67
خلاصة الفصل	68
الفصل الثالث : دراسة حالة البنك الخارجي الجز ائري وكالة مستغانم	69
المبحث الأول : نظرة عامة على بنك الجزائر الخارجي (BEA)	70
المطلب الأول : تقديم بنك الجزائر الخارجي	70
المطلب الثاني : التنظيم الإداري لبنك الجزائر الخارجي	74
المطلب الثالث : وظائف و نشاطات بنك الجزائر الخارجي	79
المبحث الثاني : الدراسة الميدانية لتقييم الأداء المالي للبنك الخارجي الجزائري باستخدام مؤشرات العائد و المخاطرة	82
المطلب الأول : حساب و عرض النتائج للبنك الخارجي الجزائري	82
المطلب الثاني :تفسير النتائج المتعلقة بمؤشرات تقييم الأداء المالي للبنك الخارجي الجزائري	91
خلاصة الفصل	93
خاتمة عامة	94
المراجع	97
الملاحق	100

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1) : يوضح الفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي	35
الجدول رقم (2) : العائد على حقوق الملكية للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2022/2019)	82
الجدول رقم (3) : العائد على الأصول للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2022/2019)	84
الجدول رقم (4) : معامل الرفع المالي للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2022/2019)	85
جدول رقم (5) : هامش الربح للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2022/2019)	86
جدول رقم (6) منفعة الأصول للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2022/2019)	87
الجدول رقم (7) : مخاطر الائتمان للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2022/2019)	88
الجدول رقم (8): مخاطر السيولة للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2022/2019)	89
الجدول رقم (9): مخاطر رأس المال للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2022/2019)	90

فهرس الاشكال

الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01) : يوضح مراحل إصدار معيار تدقيق دولي.	32
الشكل رقم(2): وظائف نظام المعلومات المحاسبي	43
الشكل (3) : الهيكل التنظيمي العام لبنك الجزائر الخارجي	76
الشكل (4) : الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي -مستغانم-	77
الشكل رقم (5) : يوضح تطور مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2022/2019)	83
الشكل رقم (6): يوضح تطور مؤشر العائد على الأصول للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة(2022/2019)	84
الشكل رقم (7) : يوضح تطور معامل الرفع المالي للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2022/2019)	85
الشكل رقم (8) : يوضح تطور مؤشرها مش الربح للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة(2022/2019)	86
الشكل رقم (9): يوضح تطور منفعة الأصول للبنك الخارجي خلال الفترة (2022/2019)	87
الشكل رقم (10): يوضح تطور مخاطر الائتمان للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2022/2019)	88
الشكل رقم (11) يوضح تطور مخاطر السيولة للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2022/2019)	89
الشكل رقم (12): يوضح تطور مخاطر رأس المال للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2022/2019)	90

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التدقيق في تحسين جودة المعلومة المالية في المؤسسات البنكية. يتم ذلك من خلال تحليل وصف العلاقة النظرية بين متغيرات الدراسة، مع توجيه البحث نحو دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري لوكالة مستغانم كنموذج ، يهدف هذا التحليل إلى فهم مدى تحسن وتطور جودة المعلومة المالية في البنوك الجزائرية، وكذلك مساهمة التدقيق في تحقيق هذا الهدف.

توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة، حيث أظهرت أن فعالية عمليات التدقيق وأداء المدققين بمهنية ونزاهة يسهمان بشكل فعّال في تحسين جودة المعلومة المالية، هذا التحسن يعزز من مصداقية البنك على مستوى الفرد والقطاع البنكي الجزائري بشكل عام. ويُشير البحث أيضًا إلى أهمية الثقة التي يكتسبها المساهمون والمودعون نتيجة لتحسن جودة المعلومة المالية اذ يُعتبر نقص المعلومة المالية أو عدم وضوحها مؤشرًا على ضعف عمليات التدقيق داخل البنك.

الكلمات المفتاحية : تدقيق ، تدقيق بنكي ، معلومة مالية ،جودة المعلومة المالية ، البنك الخارجي الجزائري .

Abstract

This study aims to shed light on the role of auditing in improving the quality of financial information in banking institutions. This is done through the analysis of the description of the theoretical relationship between the variables of the study, with the research directed towards the case study of the Algerian Foreign Bank of the Mostaganem Agency as a model, this analysis aims to understand the extent of improvement and development of the quality of financial information in Algerian banks, as well as the contribution of auditing to achieving this goal.

The study found important results, as it showed that the effectiveness of audits and the performance of auditors professionally and fairly contribute effectively to improving the quality of financial information, this improvement enhances the credibility of the bank at the level of the individual and the Algerian banking sector in general. The research also indicates the importance of the confidence gained by shareholders and depositors as a result of the improvement in the quality of financial information, as the lack or lack of clarity of financial information is an indicator of weak audits within the bank.

Keywords: audit, bank audit, financial information, quality of financial information, Algerian foreign bank.

المقدمة العامة

نعيش في فترة تاريخية تميزت بتسميتها بـ "عصر المعلومات"، حيث تشهد حجمًا هائلًا من التواصل والتبادل المعرفي بين الأفراد والجماعات. يعتبر هذا التواصل الواسع والمتنوع نقلًا حيويًا للمعرفة والمعلومات من شخص إلى آخر، وقد أصبحت هذه العملية ضرورة لا غنى عنها، حيث يتعين علينا توفيرها ونقلها وتناولها بكل دقة وسرعة ممكنة. وكلما زادت قدرة الإنسان على التصرف في هذه المعلومات، زادت مستوياته الحضارية وتطورت.

في هذا السياق، تأتي التكنولوجيا الحديثة، مثل الحواسيب الإلكترونية والأقمار الصناعية، كسمات لهذا العصر. فهي تمثل الأدوات الأساسية التي تمكننا من التعامل مع حجم المعلومات والبيانات بشكل أوسع وأفضل. إذ يُعتبر الإنسان في هذا السياق كمقدرة متطورة للتفاعل مع وتحليل المعلومات واستيعابها بفاعلية.

ومع ذلك، تواجه المؤسسات الاقتصادية اليوم العديد من التحديات الناشئة عن التطورات السريعة في العالم، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو تكنولوجية. فهذه التحديات تعكس تأثيرها المباشر أو غير المباشر على أداء هذه المؤسسات، مما يضعها في مواجهة دائمة مع بيئة تنافسية متفاوتة. ويعزى هذا الصراع في كثير من الأحيان إلى ضرورة البقاء والتميز في مجتمع متنافس.

تجدر الإشارة إلى أن البنوك التجارية، كمثال على المؤسسات الكبيرة، تواجه تحديات فريدة نتيجة لتعقيد أعمالها وتشابك نشاطاتها. ومن أهم هذه التحديات هو توفير معلومات دقيقة وموثوقة التي يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة. إن فهم الوضع المالي والمعلومات المالية بشكل شاف ودقيق يُعتبر أمراً أساسياً لنجاح المؤسسة وازدهارها في بيئة العمل المعقدة الحالية.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

"ما مدى مساهمة التدقيق المحاسبي والمالي في رفع جودة المعلومات المالية؟"

وللإجابة على هذا التساؤل يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

ما المقصود بالتدقيق المحاسبي والمالي؟

ما المقصود بجودة المعلومات المالية؟

ماهي المعايير والقوانين التي تحكم مهنة التدقيق المحاسبي والمالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

ما هو دور إجراءات التدقيق المحاسبي والمالي في رفع جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

فرضيات البحث:

وللإجابة على إشكالية البحث تم وضع الفرضيات التالية:

يعمل التدقيق المحاسبي المالي على ضمان جودة المعلومات المالية في المؤسسة ؛

تعبر المعلومات المالية عن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي؛

يستخدم المدقق المحاسبي المالي في المؤسسة محل التدقيق مجموعة من الإجراءات الرقابية والجوهرية تهدف إلى تحقيق كفاءة وفعالية عملية التدقيق؛

لا يوجد توقيت محدد للقيام بالإجراءات التحليلية وذلك بسبب استخدامها قبل أو بعد أو أثناء فترة التدقيق؛

يبرز تقرير المدقق المحاسبي المالي انعكاسا إيجابيا على جودة المعلومات المالية في مؤسسة البنك الخارجي الجزائري لمستغانم .

المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات تم الاعتماد على منهج متنوع، فقد استعملنا المنهج التاريخي في عرض التطور التاريخي للتدقيق، والمنهج الوصفي لأجل عرض باقي الإطار النظري الذي يقوم عليه التدقيق المحاسبي والمالي، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة من خلال دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري -مستغانم- وذلك باستخدام الوثائق الخاصة بمدقق الحسابات.

اهداف الدراسة:

تتمثل أهم الأهداف التي نسعى للوصول إليها من خلال هذه الدراسة فيما يلي: معرفة الدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي والمالي للقوائم المالية في تحسين جودة

- المعلومات المالية داخل المؤسسة؛
- توضيح أثر تقرير المدقق المحاسبي والمالي على المؤسسة؛
- التعرف على مدى أهمية التدقيق المحاسبي والمالي في مؤسسة في البنك الخارجي الجزائري- مستغانم-

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من تزايد الأطراف ذات العلاقة المهتمة بنشاط المؤسسة وقوائمها المالية التي تعرض هذا النشاط الأمر الذي يتطلب إعداد تقارير مالية موثوقة، ذات جودة، ومصداقية، وذلك من خلال وضع الآليات والإجراءات التي تعمل على التحقق من صحة البيانات والمعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة.

أسباب اختيار الدراسة:

أهمها :

إن دوافع ومبررات اختيارنا لهذا الموضوع يعود إلى جملة من الأسباب الموضوعية والذاتية:

<u>الأسباب الموضوعية:</u>

- الحاجة الماسة للتدقيق المحاسبي والمالي من قبل المؤسسات الاقتصادية بسبب تواجدها في بيئة تتصف بالمخاطرة مما أوجب الاهتمام بالمعلومات المالية؛

- المفهوم الحديث للتدقيق المحاسبي والمالي الذي يرتكز على الأدوار المختلفة التي يقوم بها.

الأسباب الذاتية:

- يندرج البحث ضمن اختصاصنا وتكويننا؛
- الميل الشخصي للطالبتين نحو مهنة التدقيق وكل ما يرتبط بها؛
- محاولة اثراء المكتبة الجامعية بفائدة علمية.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية للدراسة :

تمثلت الحدود المكانية لهذه الدراسة على نطاق البنك الخارجي الجزائري، وكالة مستغانم.

الحدود الزمنية للدراسة :

تمثل البعد الزمني للدراسة في الفترة الممتدة من 2019 إلى 2022، و هذا حسب التقارير المالية الموجودة لدي البنك.

صعوبات الدراسة :

من بين أهم الصعوبات التي أثرت على البحث أثناء إعداده ما يلي:

- قلة المراجع المتخصصة في المعلومات المالية البنكية في حدود علمنا.

- عدم توفر القدر الكافي من الدراسات في الموضوع في المكتبات الجامعية القريبة، إضافة إلى غيرها من المراجع كالكتب والدوريات المتخصصة في هذا المجال.

- افتقار المؤسسات البنكية عينة البحث لمتخصصين أكفاء في المعلوماتية مما صعب الحصول على المعلومات المستهدفة والدقيقة.

- صعوبة الحصول على المعلومات المالية الخاصة بالبنك كميدانيا و عدم إمدادنا بالمعلومات اللازمة التي تساعدنا في إتمام عملنا.

الدراسات سابقة:

- **الدراسة الأولى:**

بودلال 2020 : "التدقيق البنكي وتكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية"

إن هذا البحث عالج أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق البنكي لدى البنوك العمومية والتي استهدفت عينة من المدققين الداخليين للبنوك العمومية ومحافظي الحسابات، ويعتبر التدقيق البنكي الوتر الحساس في البنوك العمومية الجزائرية للحفاظ على حسن سير عملياتها و محاربة الغش والتزوير و الاختلاسات وتفادي الوقوع في الأخطاء. ومن هذا المنطلق وتماشيا مع التطور التكنولوجي واستخدام التدقيق الالكتروني من قبل المهنيين في المجال توصلنا إلى النتائج التالية:

تعتمد البنوك على تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير وشبه كلي في كل مرحلة من مراحل عملها.

استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق البنكي يقلل الوقت والجهد و التكلفة. تتمثل هيئات الرقابة على البنوك في الجزائر في البنك المركزي و اللجنة المصرفية ومجلس المحاسبة ومحافظي الحسابات، وتتميز بضعف التنسيق و الاستقلالية وهو ما يمكن أن يؤدي إلى العديد من المشاكل نظرا للأدوار المتضاربة للدولة التي تعتبر مساهم ومنظم و متعامل في نفس الوقت للبنوك العمومية. رغم التقارير التي يرفعها مجلس المحاسبة عن الاختلاسات والتجاوزات إلا أننا نلاحظ غياب متابعة قضائية.

تطرقت كلتا الدراستين للتدقيق البنكي ومدى فاعليته في الوصول إلى المعلومة الصحيحة ، بينما كان الاختلاف في أن هاته الدراسة ركزت على الجانب التكنولوجي المتطور الذي يجب أن تعتمد عليه البنوك في عملية التدقيق.

- **الدراسة الثانية:**

لبنى محدادي، أثر التدقيق المحاسبي والمالي على جودة القوائم المالية، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - الجزائر، 2013/2014.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر التدقيق المحاسبي والمالي على جودة القوائم المالية، وكذا توضيح أن التدقيق المحاسبي والمالي هو الركيزة الأساسية للتحقق من صحة البيانات و المعلومات المالية والتأكد من دقة تعبير القوائم المالية عما تتضمنه من حقائق عن المؤسسة لتفادي مختلف الأخطاء المحاسبية وحالات الغش والتلاعب بأملاكها.

الدراسة الثالثة:

زرمان، 2006: "فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة ".

من بين الأنشطة الحساسة في البنك التجاري الجانب المحاسبي، والذي بدوره يتطلب مرحلة ثانية متمثلة في عملية التدقيق والرقابة من أجل الحصول على القوائم والتقارير المالية سليمة من الأخطاء، حيث يمكن الاعتماد عليها لدى الأطراف المهتمة في اتخاذ القرارات المناسبة وقد تناول موضوع الدراسة بالبحث على قدرة اعتماد البنك التجاري على تقنية المحاسبة البنكية في عملية التدقيق والرقابة محاولين الإجابة على السؤال الرئيسي بإتباع منهجية سمحت من فهم أهم العناصر المكونة للمحاسبة البنكية، وتحديد درجة الفعالية بطريقة بسيطة من أجل الحكم في النهاية على نجاح أو فشل التنظيم الداخلي للبنك .وقد وجدنا أن تقنية المحاسبة البنكية في عملية التدقيق والرقابة تمثل الجزء المهم في التسيير الداخلي للبنك، فكلما كان تطبيق المبادئ المحاسبية بشكل سليم دون أخطاء، سمح ذلك بسهولة عملية التدقيق والرقابة. وفي الأخير خلصنا إلى جملة من النتائج : معظم البنوك الجزائرية تعتبر ،عمومية، ومن بينها البنك الخارجي الجزائري مما يجعل عملية الرقابة تنحصر على المستوى الخارجي .

التأخر في إعداد الحسابات البنكية، لإرسالها إلى بنك الجزائر، بحيث تمتد مدتها إلى ثلاثة أشهر التي تلي نهاية الدورة المحاسبية، مما يعطي الوقت الكافي كذلك للتعديل أو التحكم في الحسابات.

وضوح القواعد التنظيمية الصادرة، رغم ذلك عدم وجود الصرامة في تطبيقها لدى المسؤولين. صعوبة الإطلاع على الأداء المصرفي بشكل عام لعدم وجود الإفصاح المحاسبي ونشر الحسابات. وجه التشابه بين هذه الدراسة ودراستنا هو التطرق للمعلومة المالية والتطرق لموضوع التدقيق، والاختلاف كان في طريقة المعالجة لمتغير الجودة للمعلومة المالية وكيف نستقيه من خلال ممارسة عملية التدقيق عليها و الذي هو محل دراستنا.

الفصل الأول :

عموميات حول التدقيق البنكي

تمهيد :

تعتبر تنوع الآراء حول وسائل وطرق تنفيذ التدقيق، إضافة إلى توسع نطاق عمل المؤسسات وزيادة حجمها، من المظاهر التي أدت إلى زيادة الحاجة في مختلف المجالات لذلك، كان من الضروري على المؤسسات تحديد الأولويات وفهم كيفية تلبية تلك الحاجات، مع مراعاة الموارد المتاحة لديها من جهة الإمكانيات المادية والبشرية. تطورت الممارسة المهنية للتدقيق نتيجة لهذه الزيادة في الحاجات، وعلى الرغم من ذلك، فإن المفاهيم الأساسية لم تتغير بشكل جذري, فعلى سبيل المثال، الرقابة لا تزال الأداة الأساسية التي يمكن من خلالها التأكد من تنفيذ المهام وفقًا للخطط والبرامج المحددة، وتقييم مستوى الأداء المحقق داخل المؤسسات. إلى جانب الرقابة الداخلية، هناك أيضًا نوع آخر من الرقابة يتم ممارسته من خارج المؤسسة، وذلك من قبل أصحاب الرأس المال الذين لا يشتركون في الإدارة اليومية للمؤسسة، حيث يقومون بمراقبة تصرفات الإدارة العليا كهيئة خارجية مفوضة. باختصار، تتطلب هذه التطورات الاستمرار في تحسين ممارسات التدقيق والرقابة لضمان الامتثال للمعايير والتشريعات المحددة، والتكيف مع التحديات المتغيرة في البيئة الاقتصادية والمالية.

ومنه في هذا الفصل سنحاول أن نسلط الضوء على تاريخ التدقيق البنكي و ماهيته ، وكذلك أنواع التدقيق و الفرق بينهم معتمدين على مبحثين :

المبحث الأول : نبذة حول التدقيق البنكي؛

المبحث الثاني: أنواع التدقيق و الفرق بينهم؛

Tehar Abdelhak

نبذة حول التدقيق البنكي

تمهيد :

في السنوات الأخيرة، تعرض الاقتصاد الوطني لعدة أزمات، لكن الأزمة المالية باتت الأكثر حساسية، مما يدفع المؤسسات إلى استغلال مواردها بشكل عقلاني لتحسين أنماط التسيير وتحقيق الربحية، وهذا لا يتحقق إلا من خلال عمليات التدقيق الدقيقة والمستمرة.

المطلب الأول : التطور التاريخي للتدقيق و ماهيته

التطور التاريخي للتدقيق :

نبعت الحاجة إلى رقابة عمل الغير من قديم الزمان وذلك من أجل اكتشاف الأخطاء والاحتفاظ بالأصول، ثم قياس قيم السلع والخدمات المتبادلة، وذلك خلافا للمحاسبة التي لم تعرف في شكل منظم إلا بعد اختراع الأرقام واختيار النقود كوحدة.[1]

ومن هنا فإن المتتبع لتاريخ التدقيق يعطي أسسا لتحليل وتفسير التغيرات التي طرأت على أغراض التدقيق وأساليبها ، حتى أن التطورات المتلاحقة للتدقيق كانت نتيجة الأهداف المتوخاة منه من جهة ومن جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير هذا الأخير بغية جعله يتماشى والتغيرات الكبرى التي عرفتها حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي بشكل عام[2]، ومن خلال هذا العرض يمكن تقسيم التطور التاريخي للتدقيق إلى خمسة مراحل:

المرحلة الأولى(قبل عام 1500م): يعود التدقيق إلى حكومات قدماء المصريين واليونانيين الذين استخدموا المدققين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة وكان المدقق وقتها يستند إلى القيود المثبتة

[1] **حمدي السقا أصول المراجعة ، الجزء الأول، مطبعة بن حيان، دمشق، 1979، ص13 .**

[2] Lionel. C et Gerard. V, Audit et control Interne Aspects Financiers, Opération et Stratégiques, 4eme Edition, Dalloze, Paris, France, 1992. p17.

Tehar Abdelhek

بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى سلامتها من كل التلاعبات والأخطاء [1].

وحتى أن المصطلح " Audit" مشتق من الكلمة اللاتينية Audire» والتي معناها يستمع في هذه المرحلة كان الأمرون بالتدقيق أغلبهم من الطبقة الحاكمة كالملوك والأباطرة والإقطاعيين، أما المدقق فكان إما حاجب الملك أو الكاتب وذلك من أجل معاقبة السراق على اختلاس الأموال لحمايتها، وبسقوط الإمبراطورية الرومانية تطور التدقيق بتطور النشاط التجاري في إيطاليا، و تم حينها استخدم المدققين لغرض محاسبة قباطنة السفن العائدة بالثروات من آسيا وإفريقيا للقارة الأوربية، وذلك لمنع اختلاس هذه الثروات.[2]

المرحلة الثانية (من سنة 1500م إلى سنة 1850م) : لم يكن هناك أي اختلاف في أغراض التدقيق عن الفترة ماقبل سنة 1500م غير أن مهنة التدقيق قد أتسع استخدامها لتشمل النشاط الصناعي الذي ظهر . بظهور الثورة الصناعية، وظلت أغراض التدقيق تتجه نحو اكتشاف الاختلاس والتلاعب وازدادت أهمية ذلك بسبب انفصال ملكية رأس المال عن الإدارة وكانت القاعدة الأساسية هو الفحص المفصل للأحداث المالية، إلا أن هناك تغيرات جوهرية في اتجاهات التدقيق قد تحققت في هذه الفترة، فأول مرة يتم الاعتراف بضرورة وجود نظام محاسبي منظم لغرض الدقة في التقارير المالية ومنع التلاعب والاختلاس، وثاني تغيير هام كان القبول العام بالحاجة إلى استعراض مستقل للحسابات سواء للمؤسسات الكبيرة أو الصغيرة، وكان الأمر بالتدقيق في هذه الفترة من الحكومة أو المحاكم التجارية والمساهمين وذلك لهدف منع الغش، ومعاقبة فاعليه، وحماية الأصول.

المرحلة الثالثة : (من سنة 1850م إلى ما بعد 1960) : كانت هناك تغيرات اقتصادية هامة حيث ظهرت في بريطانيا مؤسسات كبيرة الحجم التي نتجت عن الثورة الصناعية وبرزت المؤسسات في صورة شركات أموال، ل، وانتقلت الإدارة من الأفراد المهنيين وأصبح أصحاب رأس المال غائبون عن الإدارة وبالتالي انصب الإهتمام على سلامة المحافظة على رأس مال المستثمر وتنميته وبالتالي ظهرت التدقيق كرقابة خارجي محايدة، حيث يمكن تجزئة هذه المرحلة إلى فترتين :

[1] - خالد أمين علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية مطبعة الاتحاد، عمان 1980، ص5.

[2] عبد الفتاح الصحن، فتحي رزق السوافيري، الرقابة و المراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 ص 10.

Tenar Abdelnek

أ. الفترة ما بين سنة 1905م حتى سنة 1933 : تطورت مهنة التدقيق في أمريكا على أساس الأغراض التي تكونت في إنجلترا لتصبح أغراض التدقيق هو :[1]الحكم على المركز المالي الفعلي وعلى نتيجة المشروع واكتشاف التلاعب والأخطاء.

ب. الفترة ما بين سنة 1940 حتى سنة 1960: لم تتغير أغراض التدقيق إلا تغيرا طفيفا بحيث أن أهمية التدقيق انصبت على تكوين الرأي حول النتيجة والمركز المالي للمؤسسة وقلت أهمية الأغراض الفرعية ،إلا أنه توجب على المدقق أن يجري الاختبارات اللازمة لغرض أن يطمئن بنفسه بأنه ليس هناك تلاعب أو خطأ ، فكان الغرض الأساسي للتدقيق هو إبداء الرأي في سلامة وصحة التقارير المالية، ولكي يكون المدقق في مركز يمكنه من تكوين رأيه المهني في التقارير المالية يجب أن يقوم بعمل كاف ليتأكد من أنه ليس هناك أي أخطاء ارتكابيه تؤدي إلى عدم سلامة التقارير المالية. في هذه الفترة غلب على الأمرين بالتدقيق البنوك التي تسعى إلى صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية له.[2]

المرحلة الرابعة (من سنة 1960م إلى 2002) :

شهدت هذه المرحلة تطورا ملحوظا للتدقيق بصفة عامة حيث لم تعد تقتصر على المجال المحاسبي والمالي فقط بل تعدت ذلك حتى أصبح تعالج المشاكل والقضايا المعاصرة، فمن التدقيق الجبائي إلى تدقيق التسويق والإدارة فالتدقيق القضائي وبعدها ظهرت المسؤولية الاجتماعية والبيئية ليتشكل ما يسمى بالتدقيق البيئي والاجتماعي، لكن يبقى هناك تداخل كبير بين هذه المجالات الأمر الذي أدى بالبحث عن عوامل هذا التداخل ليكون هذا وكله موضوع الدراسات الأكاديمية الحالية وهو محاولة للانتقال من الإطار النظري إلى الإطار التطبيقي لتشكيل إطارا متكامل لكل تدقيق على حدى، طبقا للمعايير الدولية المتفق عليها مع عدم تناسي خصوصيات كل بلد.

المرحلة الخامسة (من سنة 2002 م إلى إلى يومنا هذا) :

بعد حادثة شركة إنرون الأمريكية و ظهر قانون Sarbanes-oxley الأمريكي ظهرت مفاهيم حديثة متصلة بخدمات التدقيق مثل التأكيد وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى ظهور لجنة التدقيق على مستوى

[1] صلاح ربيعة المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع نقود ومالية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2004 ص15.

[2] صلاح ربيعة ، المرجع السابق، ص 17.

Tehar Abdelhak

لشركات لتدقيق أعمال المدققين الخارجيين والداخليين هذه اللجنة تضم أعضاء مستقلين يقومون بالإشراف على عملية تقييم التدقيق[1] .

تعريف التدقيق :

لقد تعددت تعاريف التدقيق بين مختلف المؤلفين والباحثين وهذا ما يؤدي بنا إلى عرض بعض منها لاستخلاص تعريفا شاملا وعاما له، وكما هو معلوم أن التدقيق بمعناها اللفظي Audit وهو مشتقة من الكلمة اللاتينية " Audire " ومعناها "يستمع " .[2]

ولقد انقسم الفعل الكلاسيكي "Auscultare" في اللغة اللاتينية إلى فعلين ثانويين أولهما الفعل "Ascoter " ويعني "استماع" أما الفعل الثاني " Ascuter" ويعني به الفحص إن هذا الانشقاق جاء ليعطي معنى جديد وهو تغذية لمعنى كلمة التدقيق بإدماج " كلمة "الاستماع" من جهة وكلمة "الفحص" من جهة أخرى . وعرف التدقيق على أنه : فحص البيانات والأرقام والسجلات بقصد التحقق من صحتها، غير أن للتدقيق معنى مهنيا اصطلح عليه الكتاب المحاسبون والذي يقصدون به الفحص الإنتقادي المنظم لأنظمة لية والبيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمؤسسة الإقتصادية التي ها بقصد إبداء رأي فني محايد عن مدى صحة هذه البيانات ودرجة الاعتماد عليها وعن مدى دلالة القوائم المالية أو الحسابات الختامية الذي أعدتها المؤسسة عن نتيجة أعماله من ربح أو خسارة وعن مركزها المالي.[3]

وعرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية AAA التدقيق على أنها عملية منظمة تعتمد على الموضوعية لتجميع وتقييم الأدلة المتعلقة بنتائج العمليات والأحداث الاقتصادية للمشروع وذلك للتحقق من مدى تطابق تلك النتائج مع المعايير الموضوعة والمقبولة قبولا كاملا وتوصيل النتائج للأطراف المعنية". [4]

كما نجد كلا من Bouquin و Becour عرفا التدقيق " على أنه النشاط الذي يطبق باستقلالية، وفقا لمعايير الإجراءات المترابطة والفحص بقصد التقييم ومدى الملائمة، ودرجة الثقة وسير جميع أجزاء النشاط داخل المؤسسة وهذا كله وفق المعايير المحددة له".[5]

---

[1] مين السيد أحمد لطفي دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد ، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 164.

[2] مسعود صديقي، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط الاقتصادي غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2003/2004، ص 15.

[3] عبد المنعم محمود عيسى أبو طبل المراجعة أصوله العملية و العلمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967، ص18.

[4] محمد الفيومي، عوض لبيب، المراجعة ، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، 1998، ص11.

[5] J.C BECOUR, H Bouquin, Audit opérationnel, 2eme Edition, Economica, Paris, 1996, P12.

كما هناك تعريف آخر للتدقيق وهو لخالد أمين حيث يعرف "التدقيق على أنه فحص انظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع، التي تحت التدقيق فحصا إنتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية وعن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة أو مدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح وخسارة عن تلك الفترة [1].

تبعا إلى ما تم سرده في التعاريف السابقة يتضح لنا ما يلي:

- التدقيق ينتهي إلى ضرورة إيصال نتائج الفحص والدراسة إلى الأطراف المعنية ومن ثم فإن التدقيق يمثل وسيلة من وسائل الاتصال ويعتمد المدقق في عرض نتيجة الفحص والدراسة وإيصاله إلى من يهمه الأمر في شكل تقرير يبرز من خلاله رأيه الفني المحايد؛
- التدقيق عملية منظمة تعتمد على الفكر والمنطق ، إذن يمكن اعتبارها بمثابة نشاط . يجب التخطيط له مسبقا وتنفيذه بأسلوب منهجي سليم وليس بطريقة عشوائية؛
- التدقيق تحدده معايير مقررة مسبقا، بمعنى أن عمل المدقق يستند إلى قواعد موضوعة بدقة ومفهومة إلى حد كبير لدى جميع الأطراف ذات العلاقة وهو تتمثل في المعايير التي يستند إليها المدقق الخارجي والمتمثلة في اللوائح والقوانين التي تعمل من خلاله الإدارات الحكومية، وغيرها من المعايير الأخرى التي تراعي الرقابة الداخلية.

ومن ثم فإن عملية التدقيق تتضمن ما يسمى بالفحص والإيصال وبذلك يمكن القول بأن للتدقيق دور انتقادي للمعلومات والعناصر المقدمة إليه، إذن فمن الملاحظ أن مستخدم المعلومات يتخذ نوعين من القرارات :

أ. الحصول على معرفة عامة عن الموضوع محل الدراسة والتي تتلائم واحتياجاته وذلك عن طريق دراسة وتفسير التقرير وما يحتويه من بيانات ومعلومات؛

ب. تقييم مدى جودة ونوعية هذه المعلومات ودرجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرار ؛

أما إذا أردنا أن نعطى تعريف للتدقيق يكون عاما وشاملا فإن التدقيق هو : ذلك الوظيفة التي تعتمد على تجميع وتقييم أكبر قدر ممكن من الأدلة الموضوعية ليتم معالجتها وفق مجموعة من العمليات، وبالصورة التي تساهم في إشباع حاجة مستخدميها بقدر الإمكان وفق معايير متفق عليها.

وعموما يمكن حصر ماهية التدقيق العامة في النقاط التالية:

[1] خالد أمين، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، دار وائل للنشر الطبعة الثانية 2004 ص 10.

Tehar Abdelhek

- التدقيق العام هو عملية منتظمة لذلك يفترض من أن المدقق يقوم بإعداد برنامج التدقيق الذي يساعده في عملية الفحص ؛

- أثناء تنفيذ المدقق لمهامه يجب عليه الاعتماد على أدلة الإثبات الكافية والتي تناسب الحدث الاقتصادي وذلك من أجل تقييمه بصفة دقيقة ومحكمة؛

- المدخل الشخصي للمدقق يمثل دورا أساسيا لإجراء المقارنة بين العناصر محل الفحص والإرشاد والمعايير الموضوعية؛

- تنتهي عملية التدقيق دائما بتقرير يقوم المدقق من خلاله بالتعبير عن رأيه بكل موضوعية كما يقدم الاستنتاجات والتوجهات الخاصة بالمسألة محل الفحص، حيث لهذا التقرير أهمية كبيرة لأنه يشكل همزة وصل بين القائم بعملية التدقيق وكذا الهيئة أو الوظيفة الخاضعة للتدقيق ومستخدم المعلومات.

مفهوم التدقيق البنكي :

لقد عرف التدقيق البنكي على أنه : " مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو نتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية، قصد تكوين جهاز مصرفي سليم وقادر على المساهمة في التنمية الاقتصادية، والمحافظة على حقوق المودعين والمستثمرين وكسب ثقتهم وثقة الدولة في أداء تلك البنوك".

وهناك من يرى أن التدقيق البنكي عبارة عن مجموعة من عمليات التحقق، وتتمثل في التحقق الدقيق من العمليات المصرفية المختلفة التي تم تنفيذها بشكل يضمن الالتزام بالمعايير المتعلقة بالنشاط البنكي وحماية مصالح العملاء.

ويعرف أيضا أنه " إجراء مراجعة للخدمات والإجراءات المعتمدة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى فهو إجراء روتيني يجب على جميع الكيانات الخدمية أن تخضع له لضمان امتثالها للمعايير الدولية ".[1]

من هذا التعريف نستنتج أن التدقيق البنكي هو بالأصل تدقيق تنفيذي (إداري) لأنه لا يقتصر فقط على التدقيق المحاسبي بل يتعداه إلى جانب العمليات الإدارية.

[1] محمد سويلم، إدارة المصارف الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1986، ص135.

Tehar Abdelhek

مفهوم الرقابة البنكية :

تعد الرقابة السليمة شرطا أساسيا لاستمرار البنوك في السوق المصرفي والتأكيد على سلامة مراكزها المالية وتجنيبها المخاطر المحتملة مع تحقيق الفعالية في مستوى الأداء ، وبالتالي ضمان سلامة الجهاز المصرفي واستقراره.

ومن هذا المنطلق يمكننا تعريف الرقابة المصرفية على أنها " نوع من أنواع الرقابة التي تمارسها السلطات النقدية في البلاد للتحقق من سلامة النظم المصرفية والنقدية والائتمانية المطبقة، والتأكد من صحة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المصرفية الصادرة من جهة، والإشراف والمراقبة سواء كان ذلك ممثلا في البنك المركزي أو مؤسسة النقد أو السلطة المخول لها القانون حق الإشراف والرقابة على البنوك من جهة أخرى .[1]

ومنه هي مجموعة من الإجراءات تبين مدى تطبيق المؤسسات المالية للمعايير والقوانين تقوم بها سلطة النقد أو البنك المركزي.

التدقيق الداخلي في البنوك :

يعد التدقيق الداخلي إدارة مستقلة عن الإدارة التنفيذية، ومسؤولياته تتمثل في مراجعة وتحليل طبيعة وفعالية الضوابط الرقابية داخل البنك، والتأكد من مدى كفاءها في ضبط وادارة المخاطر، وحماية أصول البنك ومن مهامه ما يلي:[2]

- تقديم نصائح وتوصيات عن الأمور التي تهتم بها الإدارة داخل البنك؛
- إعداد خطة عمل سنوية للسير عليها مع التركيز على المخاطر العالية والاستدامة الهياكل المالية؛
- إعداد برامج زمنية وجداول عملية المهمة تدقيق؛
- إعداد ورفع تقرير التدقيق للإدارة العليا في البنك؛
- التخصص في مهمات معينة بناء على طلب الإدارة العليا بخصوص مخالفات تتطلب مزيدا من التحقيق؛

[1] زيدان ،محمد جبار عبد الرزاق، متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة 11-12 مارس، ص4 .

[2] رغدة إبراهيم المدهون، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي دراسة تطبيقية رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير جامعة غزة 2014 ، ص33.

Tehar Abdelhek

- تطوير النظم، والمساعدة في حل المشكلات في بداياتها قبل أن تتفاقم؛
- فحص مدى التزام البنك بالسياسات والطرق والقواعد والمبادئ الصادرة عن الجهات المختصة في العمل البنكي؛
- إعداد خطة تدقيق شاملة على أساس تقييم المخاطر المتعلقة بمختلف الأنشطة بالعمليات البنكية؛
- مناقشة خطة التدقيق على مستوى مجلس الإدارة من أجل تحقيق أداء أفضل للعمل البنكي.

التدقيق الخارجي في البنوك :

يقوم بالتدقيق الخارجي جهات رقابية مستقلة ومن خارج البنك، وهي إما رقابة متمثلة في البنك المركزي أو السلطة النقدية للبلاد المخول لها الحق الرقابي، أو الرقابة بحكم القانون المتمثلة في رقابة محافظو الحسابات القانونيين الخارجيين غير المرتبطين بالإدارة العليا للبنك، حيث يتم تعيينهم بقرار من مجلس الإدارة، والتدقيق الخارجي يتمثل في رقابة محافظ الحسابات والذي يعد حسب المادة 22 من القانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير والمحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات ، وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول "به وتتمثل مسؤولياته فيما يلي:[1]

- الاعتماد على الأحكام والشروط التي تنظم أعمال المراجعة والتدقيق والتقيد بمعايير وأدلة المراجعة الدولية أثناء تأدية مهمة التدقيق؛
- التقيد بالسر المهني وعدم إفشاء المعلومات التي تحصلوا عليها بحكم عملهم حتى ولو بعد انتهاء مهمتهم في البنك المعني؛
- رفع تقرير للجمعية العامة للبنك يبين فيه مدى تعبير البيانات المالية في رأيه بصورة عادلة و سليمة وفي نتائج أعماله و تدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وإحترام البنك في إعداد تلك القوائم المالية للمعايير المحاسبية الدولية المعمول بها ؛ توضيح المخالفات لأحكام التشريعات المعنية أو اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا لها في تقريره الخاص، و كذلك التعليمات الصادرة عن السلطة النقدية؛

[1] زيدان محمد جبار عبد الرزاق، متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائر في المعايير العالمية، مرجع سابق، ص 05 .

Tenar Abdelnek

- تزويد مجلس إدارة البنك بتقرير مفصل لنقاط الضعف في أنظمة المحاسبة و الرقابة الداخلية و أي أمور أخرى تشد انتباههم خلال عملية التدقيق؛
- التحقق والتأكد من صحة وسلامة البيانات المقدمة لهم خلال عملية التدقيق.

المطلب الثاني : طرق التدقيق و مبادئه الأساسية

الفرع الأول: طرق التدقيق

تتضمن عملية التدقيق الطرق التالية على سبيل المثال لا الحصر:

أولا: الملاحظة:

تطبق في الحكم على صلاحية الطرائق المحاسبية المستعملة بمشروع العميل ومدى كفاءة نظم الرقابة الداخلية واستخدامها في القيام بعمليات الجرد لأصول المشروع المختلفة .

ثانيا: التفتيش :

تطبق في تدقيق الاستثمارات المالية والأصول الأخرى الشبهة لتقرير وجودها الفعلي ، كما تستخدم للحصول على بيانات داعمة لتكاليف الأصول والإيرادات والمصاريف العادية وما شابه ذلك من بنود.

ثالثا: التثبيت (التعزيز):

تطبق في التأكد من أرصدة الحسابات ومبالغ العمليات التجارية مع أطراف خارج المشروع وأرصدة الأصول الموجودة في عهدة أشخاص خارج المشروع كالإرساليات وبضائع الأمانة وغيرها .

رابعا: المقارنة:

تطبق على أرصدة الحسابات والبيانات المالية التجارية بمقارنتها مع بيانات شبيهة أو مماثلة خاصة بفترات سابقة أو لاحقة لبيان الأسباب الكامنة وراء أي تغيرات هامة .

خامسا: التحليل :

تطبق على الحسابات والبيانات الجارية لتقرير مدى الاعتماد عليها وصلاحية نشرها كمعلومات عن المشروع المعني.

Tehar Abdelhek

سادسا: الاحتساب:

تطبق على البيانات الرقمية المقدمة من العميل كاحتساب بضاعة أخرى، المدة، أرصدة العملاء، المدفوعات مقدما والمستحقات وغيرها.

سابعا: الاستفسار:

تطبق على سياسات المشروع المعني، والأمور والقضايا التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة مثل الالتزامات العرضية والخطط المستقبلية والتوقعات المتطورة ذات الأثر المحتمل على المركز المالي للمشروع . ومن الجدير بالذكر أنه يتم استخدام هذه الطرق على أساس اختباري يقرر مداه على ضوء كفاية الطرق المحاسبية المستخدمة بالمشروع ومدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية[1].

إضافة إلى أن تطبيق الطرق المذكورة جزء ضروري من عملية التدقيق ويستغرق نصيبا كبيرا من الجهد والوقت اللازمين للقيام بعملية التدقيق، وقد تم في السنوات الأخيرة استعمال العينات الإحصائية في اختبار وفحص الدفاتر والسجلات اهتماما كبيرا ، بحيث أثبتت التجربة الميدانية نجاح استخدام الطرق الإحصائية هذه في تدقيق بنود المركز المالي التي تلتزم فتح حسابات كثيرة العدد في العادة كالذمم المدينة والدائنة ويمكن لطرق الإحصائية هذه أن تزداد أهمية مستقبلا.

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للتدقيق

لقد حدد معيار التدقيق الدولي رقم أثنين (2) المبادئ الأساسية للتدقيق التي يجب الالتزام بها لأنها تضبط مسؤوليات المدقق المهنية وهي :

أولا: **الأمانة والتجرد والاستقلال :**

يجدر بالمدقق أن يكون مستقيما وأمينا ومخلصا في عمله المهني و ألا يسمح لتحيزه وانطباعه بأن ينال من تجرده ، كما عليه أن يحافظ على تجرده وأن يكون استقلاله حقيقة .

ثانيا: **السرية :**

يجدر بالمدقق أن يحافظ على المعلومات التي تتوفر له أثناء عمله وأن لا يبوح بها إلى أي جهة أخرى دون إقرار خاص بهذا الشأن إلا في الحالات التي تستدعيها مقتضيات القانون أو متطلبات الإفصاح المهنية .

[1] خالد أمين عبد الله، المرجع نفسه، ص 39.38

Tehar Abdelhak

ثالثا: **المهارات والكفاءة :**

- يجدر بالمدقق أن يبذل العناية المهنية الكافية في تنفيذ عمله وإعداد تقريره وأن يستعين بأشخاص تتوفر فيهم الخبرة والكفاءة المعقولة والتدريب اللازم في التدقيق.
- يجب أن تتوفر في المدقق الكفاءة العلمية والمهارة المتخصصة والمعرفة الفنية والإحاطة بالمواد النظامية، كما يحتاج المدقق إلى خبرة عملية في ضوء إشراف سليم وإحاطة مستمرة بالتطورات والمستجدات المهنية التي تتضمن القواعد الدولية والمحلية في شؤون المحاسبة والتدقيق والقواعد القانونية والنظامية.

رابعا: **العمل الذي ينجزه الآخرون:**

- يعتبر المدقق مسؤولا عن إبداء رأيه حول المعلومات المالية عندما يفوض مساعديه بعمله أو عندما يستعين بأعمال قام بها مدققون أو خبراء آخرون[1] .
- يجدر بالمدقق أن يوجه ويراجع أعمال مساعديه ويشرف عليهم، كما يجدر أن تتوفر له القناعة المعقولة بملائمة ما ينجزه له مدققون أو خبراء آخرون .

خامسا: **التوثيق :** يجدر بالمدقق أن يوثق كافة المواضيع والقرائن التي تدعم انجازات المدقق وفقا للمبادئ الأساسية للتدقيق.

سادسا: **التخطيط :**

- يجب على المدقق أن يخطط عمله بصورة تمكنه من انجازه بكفاءة وفي الوقت المناسب، كما يجب أن يتم التخطيط على أسس معرفة المدقق بأعمال العميل.
- يجب أن تتضمن الخطط على سبيل المثال ما يلي :
  - الإحاطة بالنظام المحاسبي وسياسات وإجراءات الضبط الداخلي للعميل.
  - تحديد درجة الاعتماد على نظام الضبط الداخلي.
  - جدولة طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق التي سيتم تنفيذها.
  - تنسيق العمل الذي سيتم تنفيذه.
- يجب أن يستمر تطوير الخطط وإعادة النظر فيها خلال التدقيق كما استدعت الحاجة لذلك.

[1] سعود كايد، تدقيق الحسابات، المملكة الأردنية الهاشمية للنشر ، ط 1 ،2012م ، ص 24،25.

Tehar Abdelhak

سابعا: قرائن التدقيق :

يجب على المدقق عند تنفيذه لإجراءات الالتزام والإجراءات الجوهرية أن يحصل على القرائن الكافية والمناسبة التي تمكنه من التوصل إلى نتائج معقولة يعتمد عليها في إبداء رأيه حول المعلومات المالية.

تمثل إجراءات الالتزام اختبارات يتم تصميمها للحصول على قناعة معقولة بالالتزام الفعلي بإجراءات الضبط الداخلي التي سيتم الاعتماد عليها في التدقيق .

تمثل الإجراءات الجوهرية باختبارات يتم تصميمها للحصول على قناعة معقولة باكتمال ودقة وصحة البيانات التي يقدمها نظام المحاسبة، تتكون هذه الإجراءات من نوعين هما :

- فحص تفاصيل العمليات والأرصدة .
- تحليل النسب والاتجاهات الهامة بالإضافة إلى التحري عن التغيرات والبنود غير العادية[1] .

المطلب الثالث: أهداف وأهمية التدقيق

الفرع الأول: أهداف التدقيق

يستطيع الباحث في التطور التاريخي لأهداف التدقيق ومضمونه المهني أن يلاحظ التغير الهائل الذي طرأ على الأهداف فقديما كانت عملية التدقيق مجرد وسيلة لاكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش أو تلاعب وتزوير، ولكن هذه النظرة تغيرت عندما قرر القضاء الإنجليزي عام 1897 بأن اكتشاف الغش والخطأ ليس هدفا من أهداف عملية التدقيق وأنه ليس مفروضا على المدقق أن يكون جاسوسا أو بوليسا سريا.

إضافة إلى أن هدف التدقيق قاصرا على التأكد من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات ومطابقة

القوائم المالية م ع تلك الدفاتر والسجلات دون إبداء رأي فني ولكن هذا الهدف أيضا قد تغير وأصبح من واجب المدقق القيام بمراجعة انتقادية للدفاتر والسجلات وإصدار رأي فني محايد يضمنه في تقريره الذي يقدمه للمساهمين عن نتيجة فحصه ، وبوجه الإجمال حصر الأهداف التقليدية للتدقيق في نواح عدة أهمها :

[1] سعود كايد، المرجع نفسه , ص26-27 .

Tenar Abdelhek

- التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر وسجلات المشروع وتقرير مدى الاعتماد عليها .
- الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر و السجلات .
- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش.
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء أو الغش عن طريق زيارات المدقق المفاجئة للمشروع وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية للمشروع.

أما اليوم فقد تعدت عملية التدقيق هذه الأهداف إلى أهداف أخرى أهمها :

- مراقبة الخطط الموضوعية ومتابعة تنفيذها.
- تقييم نتائج أعمال المشروع بالنسبة إلى الأهداف المرسومة.
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية عن طريق محو الإسراف في جميع نواحي نشاط المجتمع.
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع[1] الذي يعمل فيه المشروع ويأتي هذا الهدف نتيجة التحول الذي طرأ على أهداف المشاريع حيث لم يعد تحقيق أكبر قدر من الربح الهدف الأهم بل شاركته في الأهمية أهداف أخرى منها العمل على رفاهية المجتمع الذي يعمل فيه المشروع .

يمكن حصر اهداف التدقيق على اختلاف تصنيفها على النحو التالي :

- إبداء الرأي الفني المحايد حول عدالة تمثيل القوائم المالية لنتائج أعمال المشروع ومدى توافقها مع القواعد والأعراف المحاسبية المتعارف عليها .
- بيان مدى مصداقية المعلومات التي تحويها هذه القوائم لكافة الأطراف المعنية وذلك عن طريق التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بدفاتر وسجلات المشروع ودرجة الاعتماد عليها.

[1] احمد العماري ، حكيمة مناعي ، ملخص محاضرات لمادة التدقيق المالي و المحاسبي ، تخصص محاسبة و مالية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، ص8.

Tehar Abdelhek

- اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء متعمدة أو غير متعمدة . تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش لشعور منفذ العمليات بأن ما يقوم به من عمل خاضع للرقابة والتدقيق اللاحق[1].
- المساعدة في إعداد الخطط ومراقبة تنفيذها وتقييم نتائج أعمال المشروع في ضوء الخطط لموضوعية .
- المساعدة في القضاء على مظاهر الإسراف في استخدام الموارد الإنتاجية في المشروع عن طريق تحليل البيانات المالية
- خدمة كافة الأطراف التي تستخدم القوائم المالية وتعتمد عليها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات سواء تمثلت هذه الأطراف في الإدارة أو المستثمرين أو رجال الأعمال والمحللين الماليين و الاقتصاديين والهيئات الحكومية.
- المساعدة على التوفيق ما بين هدف تحقيق أقصى ربح ممكن للمشروع وهدف تحقيق الرفاهية للمجتمع الذي يعمل فيه .

الفرع الثاني: أهمية التدقيق

تعود أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لا غاية وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة طوائف، تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها ومن الأمثلة على هذه الطوائف والفئات طائفة المديرين المستثمرين الحاليين والمستقبليين البنوك، رجال المال والاقتصاد، الهيئات الحكومية ونقابات العمال وغيرها ، إن إدارة المشروع تعتمد اعتمادا كليا على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة تقييم الأداء وتحرص أن تكون تلك البيانات مدققة من قبل هيئة فنية محايدة .

- طائفة المستثمرين تعتمد القوائم المالية المدققة عند اتخاذ أي قرار في توجيه المدخرات والاستثمارات بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن مع اعتبار عنصر الحماية الممكنة .
- المدراء : لاتخاذ قراراتهم من تخطيط وتنفيذ .
- النقابات : لمفاوضاتها مع الإدارات لتحديد الأجور والمشاركة في الأرباح وما شابه إلا أنه يمكن القول أن التدقيق هو أحد فروع المحاسبة يخدم فئات المجتمع المختلفة.

[1] خالد أمين عبد الله، المرجع نفسه، ص 21، 22، 23،

Tahar Abdelhek

- البنوك التجارية والصناعية فتعتمد القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة وخصها للمراكز المالية للمشروعات التي تتقدم بطلب قروض وتسهيلات ائتمانية منها ورجال الاقتصاد يعتمدون هذه القوائم في تقديرهم للدخل القومي وفي التخطيط الاقتصادي .
- الهيئات الحكومية وأجهزة الدولة المختلفة فتعتمد القوائم المدققة في أغراض كثيرة منها التخطيط والرقابة ، فرض الضرائب وتحديد الأسعار، تقرير الإعانة لبعض الصناعات ... الخ وفي مجمل القول أن المحاسبة قد أصبحت علما اجتماعيا يخدم فئات المجتمع المختلفة حيث تعتمد تلك الفئات في قراراتها الاقتصادية على البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر أو الظاهرة بالقوائم المالية الصادرة عن المشروعات المختلفة ولكن لن تتسنى الخدمة الحقيقة إلا إذا عهدنا إلى هيئة خارجية مستقلة أو شخص طبيعي محايد بفحص تلك البيانات وخصائصها فحصا انتقاديا منظما ودقيقا وإبداء رأي محايد حول مدى صحة تلك البيانات ودرجة الاعتماد عليها ومدى دلالة القوائم المالية من حيث عدالة تصويرها لوضع المشروع المالي و صحة تباينها لنتيجةالاعمال من الربح او الخسارة [1].

[1] سعود كايد، المرجع نفسه، ص 28.

Tehar Abdelhek

المبحث الثاني :

أنواع التدقيق و الفرق بينهم

تمهيد :

التدقيق يمثل عملية حيوية لتقدير وتقييم أداء المؤسسة وكشف الجوانب الحقيقية لها، ويشمل أنواعًا متعددة مثل التدقيق من حيث الالتزام والزمن وغيرها. تحقيق التوازن بين هذه الأنواع يساعد على تعزيز الكفاءة والشفافية داخل المؤسسة، مما يسهم في تحقيق الأهداف وزيادة الثقة

المطلب الأول : أنواع التدقيق

يمكن تقسيم أنواع التدقيق إلى :

الأنواع المتداخلة :

يأخذ التدقيق عدة مفاهيم ومعاني وهذا حسب الأدوار التي يلعبها داخل المؤسسة لهذا وردت له عدة تقسيمات لتحقق حاجة المجموعات الطالبة لتقريرها، فالحاجة لنوع معين تنبثق من الحاجة لفحص بند معين داخل المؤسسة ينسجم مع طبيعة هذا النوع، فهناك أنواع مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتدقيق المالي وتسمى بالأنواع المتداخلة للتدقيق أهمها:

أولا : من ناحية نطاق عملية التدقيق: [1]

- **التدقيق الكامل:** يقصد به التدقيق التي ليس له إطار محدد أو قيود تضعها الإدارة ويشمل هدف هذا التدقيق الكشف عن جميع الأخطاء في المؤسسة .
- **التدقيق الجزئي:** هو التدقيق التي يقتصر عمل المدقق فيها على بعض العمليات المعنية، أي وجود قيود على نطاق فحص المدقق.

[1] حسين يوسف القاضي ،وآخرون، تدقيق الحسابات الجزء الأول، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص 31 .

Tenar Abdelhek

ثانيا : من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق : [1]

تدقيق مستمر طوال العام : حيث يقوم المدقق بعمليات التدقيق والفحص لعمليات المؤسسة طوال العام في ضوء خطة وبرنامج زمني متفق عليه، ويقدم تقارير دورية شهرية وربع سنوية ونصف سنوية وسنوية، ومن أهم مزاياها أنها تحقق اكتشاف الأخطاء والغش والتزوير والتدليس أولاً بأول وتقديم معلومات دقيقة وسريعة لتساعد في اتخاذ القرارات، وهو تلائم المؤسسات الكبيرة .

تدقيق في نهاية العام أو عند الطلب : حيث يقوم المدقق بعمليات التدقيق والفحص مرة واحدة في نهاية العام، أو عند الطلب، ويفقد هذا النوع من التدقيق مزايا التدقيق المستمر ، وهو تلائم المؤسسات الصغيرة والمصغرة

ثالثا : من حيث الهيئة التي تقوم التدقيق

التدقيق الداخلي :[2] هو نشاط رقابي مستقل يساعد الإدارة على القيام بوظيفتها الرقابية بفعالية وكفاءة، وذلك من خلال تقويم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات وحماية الأصول والتحقق من دقة السجلات المحاسبية واكتماله وما يحتوي عليه من بيانات وتقويم كفاءة العمليات التشغيلية للمؤسسة الإقتصادية وكفاءة العاملين فيها وأمانتهم.

التدقيق الخارجي :[3] هو عملية رقابية من خارج المؤسسة يقوم به مدقق خارجي يعينه المساهمون بموجب عقد يتقاضى عنه أتعاب بهدف إبداء رأيه الفني المحايد وينقسم بدوره إلى 4 أشكال :

- تدقيق خارجي قانوني؛
- تدقيق خارجي قضائي؛
- تدقيق خارجي حكومي؛
- تدقيق خارجي تعاقدي.

رابعا : من حيث درجة الإلتزام بعملية التدقيق:

- التدقيق الإلزامي؛
- التدقيق الاختياري .

[1] حسين حسين شحاتة أصول التدقيق والرقابة، دار المشورة، مصر، بدون سنة نشر، ص 22.

[2] حسين يوسف القاضي، وأخرون، تدقيق الحسابات الجزء الثاني منشورات جامعة دمشق، سوريا) 2010ص464 .

[3] جهان عبد العزيز الجمال المراجعة وحوكمة الشركات دار الكتاب الجامعي الإمارات، 2014 ص 32 بتصرف .

Tehar Abdelhek

خامسا : من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ : [1]

- تدقيق عادي؛
- التدقيق لغرض معين.

الأنواع المستقلة للتدقيق :

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الأنواع لا ترتبط بالموضوع المراد دراسته ، لهذا يتم التطرق في هذا العنصر إلى أهم الأنواع المستقلة للتدقيق والاكتفاء بالإشارة إلى بقية الأنواع فنجد من هذه الأنواع :

أ- **التدقيق المالي (Audit Financier) :**

إن تدقيق القوائم المالية هو عبارة عن الحصول على أدلة للإثبات لتوفير تأكيدات بصحة الأرقام الظاهرة في هذه القوائم المالية واتساقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو أي أسس محاسبية شاملة[2]، حيث يقتصر عمل المدقق هنا على فحص الحسابات الظاهرة على القوائم المالية وإبداء رأيه حوله، إذ يطلع المدقق في عمله هذا على فحص جل المستندات المبررة، كما ينبغي الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة موضوع الدراسة و الذي هو مجموعة الضمانات التي تسهم في التحكم المؤسسة[3]، وإنه بتقييمه لهذا النظام يمكنه الوقوف على مدى سلامته وبالتالي سلامة النظام المحاسبي والحكم على مجموعة العمليات المحاسبية رغم أنه اكتفى بدراسة مقررات العينة فقط.

ب- **تدقيق العمليات (Audit opérationnel) :**

يعرف تدقيق العمليات "بأنها تدقيق منتظمة لأنشطة الوحدة الاقتصادية أو قطاع محدد منها ومدى تحقيق الأهداف المرجوة منها وذلك بغرض تحسين الأداء وتحديد الفرص المتاحة لتحسين هذا الأداء ووضع التوصيات اللازمة لذلك أو اتخاذ تصرفات أخرى[4]، وقد قدم المعهد الفيدرالي المالي الكندي لتدقيق العمليات تعريفا أشمل إذ يقول أن الهدف الأساسي لتدقيق العمليات هو مساعدة مراكز القرار في المؤسسة والتخفيف من مسؤولياتها عن طريق تزويدها بتحاليل موضوعية، وتقييم النشاطات وتقديم تعليقات واقتراحات حوله[5]، ويتم القيام بتدقيق العمليات (Audit operationnel) بهدف تحليل الخطر

[1] خالد أمين عبد الله ، علم، تدقيق الحسابات الناحية العملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر ، الأردن، 2004 ، ص 11 .

[2] - طارق عبد العال، موسوعة معايير المراجعة ، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص34.

[3] -Raffegau. Jet all, L'Audit Financier, QUE Sais- Je, Paris, France, 1994, p06.

[4]- طارق عبد العال: مرجع سبق ذكره، ص 35.

[5] - Raffegau. Jet all- OP. Cit. P11.

Tenar Abdelnek

والانحراف الموجود في الأهداف الموضوعة من طرف مجلس الإدارة، والعمل على النصيحة بوضع الإجراءات اللازمة لذلك واقتراح إستراتيجية جديدة[1]، ومن هذه الأمثلة لتدقيق العمليات: تدقيق النظام المحاسبي الذي يعتمد على الحساب الآلي وتقييم كفاءته ومدى إمكانية الاعتماد عليه وتقديم توصيات تحسين النظام.

ت- **التدقيق الجبائي:**

إن الهدف من عملية التدقيق الجبائي هو معاينة صحة الحالات الجبائية للمؤسسة والنظر في إمكانية تنويع طرق التسيير العقلاني في المؤسسة[2] بالرجوع إلى النصوص القانونية التي تمنح اقل جباية مفروضة على المؤسسة والنظر في إمكانية الاستفادة منها حيث يمكن أن نميز بين نوعين من الجهات التي تقوم بعملية التدقيق الجبائي.[3]

تدقيق تقوم به مصلحة الضرائب إذ أنها تعمل على تدقيق السجلات المحاسبية للمؤسسة وما يظهر عليها من معلومات وتسند في ذلك إلى التشريعات الجبائية المختلفة؛

تدقيق تقوم به المؤسسة هو بذاتها من أجل التسيير الجبائي الخاص بها إذن تعمل على تكليف إما جهة داخلية والمتمثلة في خلية التدقيق الداخلية بالاشتراك مع مستشار جبائي تعتمد عليه أو جهة خارجي" مراجع حسابات وهذا من أجل تسيير المخطط الجبائي للمؤسسة إذ يكتفي هنا المدقق بتدقيق القوائم المالية للمؤسسة مع التركيز الكبير على الناحية الجبائية.[4]

أنواع أخرى للتدقيق :

هناك أنواع أخرى للتدقيق حيث كما هو معلوم أن التدقيق يتبع بيئته ومن بينها ما يلي:

تدقيق الجودة:

هو عبارة عن فحص منهجي مستقل لنشاط ونتائج المؤسسة وهذا بالاعتماد على معايير جودة معينة ليتم إبداء رأي فني محايد حول ما إذا كانت هذه النتائج والنشاطات تم إنجازها بصفة فعالة، أما مدقق الجودة هو شخص مؤهل يعمل على تدقيق نظام الجودة في المؤسسة ويعمل على تدقيق إدارة الجودة

[1] -Alain Mikol, L'Audit Financier, Edition D'organisation, Paris, France, 1999, p10.

[2] - Jacques Duhem Et Michel Jammes, Audit et Gestion Fiscale de L'Entreprise Edition EFE, Paris, France, 1996, p24.

[3] محمد عباس الحجازي، المراجعة الأصول العلمية و الممارسة الميدانية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1981، ص 79.

[4] .- Payraveau.P et H. Descottes G, Comptabilité et Fiscalité, Edition Dalloz, Paris, France. 1994,p202.

Tehar Abdelhak

ويتمثل الهدف من هذا الفحص في أن العمليات المنجزة داخل المؤسسة تمت وفقا لمعايير معينة من الجودة أم لم تتم.[1]

التدقيق الإداري:

يعتبر هذا النوع من التدقيق خطوة مستقلة وموضوعية يتمكن المدقق الداخلي من خلاله من تقييم فعالية القرارات المتخذة من طرف المسيرين كما يسمح باقتراح الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة في إطار السياسة العامة وتأمين للإدارة نوعية جيدة من الاستنتاجات والقرارات . [2]

التدقيق الاجتماعي:

يعرف البعض التدقيق الاجتماعي بأنه منهج لتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم الأداء الاجتماعي.

ويقصد بلفظ الأداء الاجتماعي كل ما من شأنه أن يؤثر على رفاهية المجتمع أو طائفة من طوائفه الذي قد يتعارض مع اهتمامات طوائف أخرى، بمعنى أن التدقيق الاجتماعي يلقي الضوء على أداء المؤسسة من وجهة نظر المجتمع ككل ومسؤولياته عن نوع من الصفقات المالية التي تختلف في شكله وتأثيرها وفرضية وجودها عن الصفقات الاجتماعية.[3]

تدقيق الإعلام الآلي:

وهو التدقيق الذي يهتم بالبرامج التسييرية المستخدمة وبرامج الخبرة أي تدقيق جميع حسابات الإعلام الآلي التي تستخدمها المؤسسة، وهذا ومع ظهور ما يسمى بالمحاسبة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، [4]

أصبحت الحاجة إلى هذا النوع من التدقيق أمر لا بد منه لمسايرة التطور الرقمي. وهناك أنواع أخرى للتدقيق تكون حسب بيئة التدقيق، لأن التدقيق وكما يعرف عنها بأنها تتبع بيئتها ومن بين أنواعها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

تدقيق نظم المعلومات: عملية منهجية منظمة للتقييم والتدقيق والتحقق من أن جميع مكونات النظام قد نفذت طبقا لما هو متفق عليه منذ البداية بين المدقق وعميل التدقيق من حيث المواصفات والتكلفة

[1] Christoph Villalonga, L'Audit Qualité Interne, Edition Dunod, Paris, 2003,p14.

[2] صلاح ربيعة: مرجع سبق ذكره، ص 31.

[3] محمود السيد الناغي المراجعة إطار النظرية و الممارسة، الطبعة الثانية مكتبة الجلاء الجديدة المنصورة، مصر 1992، ص 298.

[4] Hugues Angot, Christian Fisher, Baudouin Theunissen, Audit Comptable et Audit Informatique, 2eme Edition, De Boeck, Bruxelles, 1994, p51.

Tenar Abdelhek

والقابيلة للتطبيق بالإضافة إلى تقديم تأكيد معقول إلى الجهات المعنية بأن الأهداف الموضوعة تم تحقيقها [1]

بالإضافة إلى ذلك يوجد أنواع أخرى حسب الهدف من التدقيق مثل:

التدقيق التجاري؛

التدقيق الصحي؛

تدقيق الموارد البشرية؛

المطلب الثاني : معايير التدقيق

معايير التدقيق المتفق عليها :

تختلف جودة عمليات التدقيق اختلافا كبيرا من حالة إلى أخرى اعتمادا على معرفة وخبرة المدقق وحكمه الشخصي وقد أدركت منهجية التدقيق منذ مراحله المبكرة الحاجة الملحة للمعايير التي تعتبر مقياس لجودة الأداء والإجراءات والأهداف التي يجب تحقيقها والتي يجب أن يتبناها المدقق أثناء الفحص ويعتبر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيون American Institute Of Certified Public هو المنظمة التي ترعى مهنة التدقيق على نطاق العالم. ظهر الى حيز سنة 1887، يضم الإتحاد أكثر من 400.000 عضو عبر العالم يضم 145 دولة . حتى سنة 2016، وقد قسم المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين هذه المعايير إلى ثلاثة أقسام كما يلي [2]:

المعايير العامة:

تتعلق هذه المعايير بمؤهلات المدقق وجودة ما يقوم به وتتشكل من ثلاثة معايير نذكرها بالترتيب كما يلي:

معيار التأهيل العلمي والعملي والكفاءة المهنية يجب أن يكون المدقق مؤهلا تأهيلا علميا أي يجب أن يكون متحصل على شهادة تؤهله قانونيا لإصدار الأحكام عن القوائم المالية للمؤسسات الخاضعة لعملية

[1] جهان عبد العزيز الجمال ، المراجعة في البيئة الالكترونية ، دار الكتاب الجامعي ، الامارات العربية المتحدة ، 2014 ص 68.

[2] Hammini Allel, Le Control Interne Et L'élaboration Du Bilan Comptable, (Office Des Publications Universitaires, Alger, 2003. P51.

Tehar Abdelhek

التدقيق وعلى أسس علمية سليمة [1] . وأن يكون له تأهيل عملي وكفاءة مهنية والتي تعني وجود خبرة فعالة في ميدان التدقيق، وأن يظل ملما بالتطورات الحديثة في مجال التدقيق من خلال الملتقيات والندوات والتربصات الميدانية.

معيار الاستقلال: يعني هذا المعيار أن يحافظ المدقق على استقلاله تجاه جميع الأمور المتعلقة بمهمة التدقيق، وبدونه هذا المعيار لا تكون هناك تدقيق[2] ، وينبغي توافر النقطتين التالية لتحديد مدى استقلالية المدقق :

- عدم وجود مصالح مادية للمدقق مع المؤسسة التي يقوم بتدقيقها ؛
- وجود استقلال ذاتي .

من خلال توافر النقطتين التاليتين يمكن أن تحدد الأبعاد الثلاثة الدالة على استقلال المدقق كما يلي:

- الاستقلال في إعداد برنامج التدقيق؛
- الاستقلال في مجال الفحص؛
- الاستقلال في إعداد التقرير.

معيار العناية المهنية:

يجب أن يبذل المدقق العناية المهنية المعقولة أثناء تأدية مهمته وخلال إعداد تقريره من خلال تفهمه الجيد لطبيعة العمل الذي يقوم به ولماذا يقوم به، كما تقتضي العناية المهنية أن يقدم المدقق خدماته بدون أخطاء وبدقة واهتمام.

معايير العمل الميداني:

تتعلق هذه المعايير بإجراءات التدقيق وتنفيذها، فهو توضح مؤهلات المدقق وما يقوم به من أعمال تتمثل هذه المعايير في ما يلي:

معيار كفاية التخطيط والإشراف :

يعني هذا المعيار أنه يجب على المدقق وضع خطة كافية للعمل الذي يقوم به، حيث أن التخطيط أساسي للتنظيم والذي هو بدوره مهم جدا للعمل الميداني السليم وتعتمد الخطة العملية للتدقيق على

[1] أبو الفتوح علي فضالة المراجعة العامة، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، القاهرة، 1996، ص13.

[2] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 39.

Tehar Abdelhek

التقارير السابقة مع تقييم علمي وعملي لأساسياتها[1] ، كما يجب أن يكون هناك إشراف جدي على أعمال المساهمين.

معيارتقييم نظام الرقابة الداخلية:

يعتبر نظام الرقابة الداخلية أهم محدد لنوعية التدقيق المتبناة ولحجم المفردات المراد اختبارها، اعتمادا على درجة ونوعية ومصداقية المعلومات لهذا يجب نقيم أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في المؤسسة لتقرير مدى الاعتماد عليها وبقصد تحديد نطاق الاختبارات اللازم القيام بها لأن إجراءات التدقيق التي تستخدم في شركة لديها نظام رقابة داخلية قوي يختلف عن تلك التي تستخدم في شركة لديها نظام رقابة داخلية ضعيف.[2]

معياركفاية الأدلة:

يجب الحصول على قدر واف من أدلة الإثبات أو قرائن التدقيق عن طريق الفحص المستندي والملاحظة والاستفسارات وغيرها كأساس سليم لإبداء الرأي في القوائم المالية تحت الفحص، حيث يجب أ تكون أدلة الإثبات ذو جودة وصلاحية ملائمة وأن تكون فعالة.[3]

معيارإعداد التقرير:

تقرير التدقيق هو ذروة عملية التدقيق وهو تتمة لعملية تجميع وتقييم أدلة الإثبات الكافية والمناسبة بغرض التعبير عن الرأي وهذا الرأي هو الهدف الأساسي للمدقق، ولا يمكن التعبير عن الرأي إلا بعد أن يكون المدقق قد قدر مخاطر التدقيق وأكمل جميع اختبارات التدقيق كذلك، فإن تقرير التدقيق المتضمن رأيا غير مقيدا لا يمكن إصداره للمساهمين وغيرهم حتى يكون العميل قد وافق على إدخال تعديلات التدقيق اللازمة والإفصاحات في القوائم المالية، وللمدقق أربع أشكال من إبداء الرأي[4]:

الرأي الغيرمتحفظ:

ويسمى بالتقرير النظيف حيث يبين أن القوائم المالية قدمت بشكل عادي، وكل من المركز المالي بالإضافة إلى نتائج العمليات والتدفقات والنقدية هو وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها [5].

---

[1] أبو الفتوح علي فضالة، مرجع سبق ذكره، ص 306 .

[2] F. JONO et Autres, Guide Pratique pour le Contrôle Interne, Edition Dunod, Paris France, 1971,p16.

[3] - محمود السيد الناغي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[4] طارق عبد العال حماد: موسوعة معايير المراجعة الجزء الثالث الدار الجامعية بالإسكندرية 2004، ص 139

[5] Belaiboud, M., Guide Pratique D'audit Financier et Comptable, La Maison des Livres Alger, 1982, P14.

الرأي المقيد :

ويسمى بالتقرير التحفظي أي أن الرأي مقيد باستثناء ، ويعني وجود مسائل يرتبط بها التقييد أي وجود تحفظات في ما تحتويه القوائم المالية.

الرأي المعاكس:

ويسمى بالتقرير السالب أي أن القوائم المالية لا تقدم بشكل عادل كل من المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية للكيان بما يتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

الامتناع عن الرأي:

ويسمى بتقرير عدم إبداء الرأي بمعنى أن المدقق يعبر عن عدم إبداء رأيه بخصوص القوائم المالية[1].

2_2 : معايير التدقيق الدولية

هو معايير أصدرتها لجنة ممارسات التدقيق الدولية IAPC : The International Auditing Practices Committee هي هيئة مستقلة تأسست سنة 1978. وقد أصدرت أكثر من 4000 معيار . حتى سنة 2003. وتشمل هذه المعايير المجموعات التالية :

- المجموعة الأولى : الأمور تمهيدية من المعيار 1 إلى المعيار 199؛
- المجموعة الثانية : المبادئ العامة والمسؤوليات من المعيار 1 200 إلى المعيار 299 ؛
- المجموعة الثالث : تقييم الخطر والاستجابة في تقدير الأخطاء من المعيار 300 إلى المعيار 399؛
- المجموعة الرابعة : الرقابة الداخلية من المعيار 400 إلى المعيار 499؛
- المجموعة الخامسة : أدلة الإثبات Evidence من المعيار 500 إلى المعيار 599؛
- المجموعة السادسة : الاستفادة من عمل آخرين من المعيار 600 إلى المعيار 699؛
- المجموعة السابعة - نتائج التدقيق وتقاريره من المعيار 700 إلى المعيار 799؛
- المجموعة الثامنة: : المجالات المتخصصة من المعيار 800 إلى المعيار 899؛
- المجموعة التاسعة : الخدمات ذات العلاقة من المعيار 900 إلى المعيار 999 ؛
- المجموعة العاشرة: البيانات الدونية لمهنة التدقيق من المعيار 1000 إلى المعيار 1100؛
- المجموعة الحادية عشر : المعايير الدولية لارتباطات الفحص من المعيار 2000إلى المعيار 2699 ؛

[1] محمد تهامي طواهر، مسعود صديقي ، التدقيق و تدقيق الحسابات ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ص55.

Tehar Abdelhek

- المجموعة الثاني عشر تنطبق على جميع عمليات التأكيد من المعيار 3000 إلى المعيار 3399؛
- المجموعة الثالث عشر الخدمات ذات العلاقة من المعيار 4000 إلى المعيار 4699.

وتصدر هذه المعايير حسب الشكل رقم 01 حسب مجموعة من المراحل:

والشكل التالي يوضح مراحل إصدار معيار تدقيق دولي :

الشكل رقم 01 : يوضح مراحل إصدار معيار تدقيق دولي.

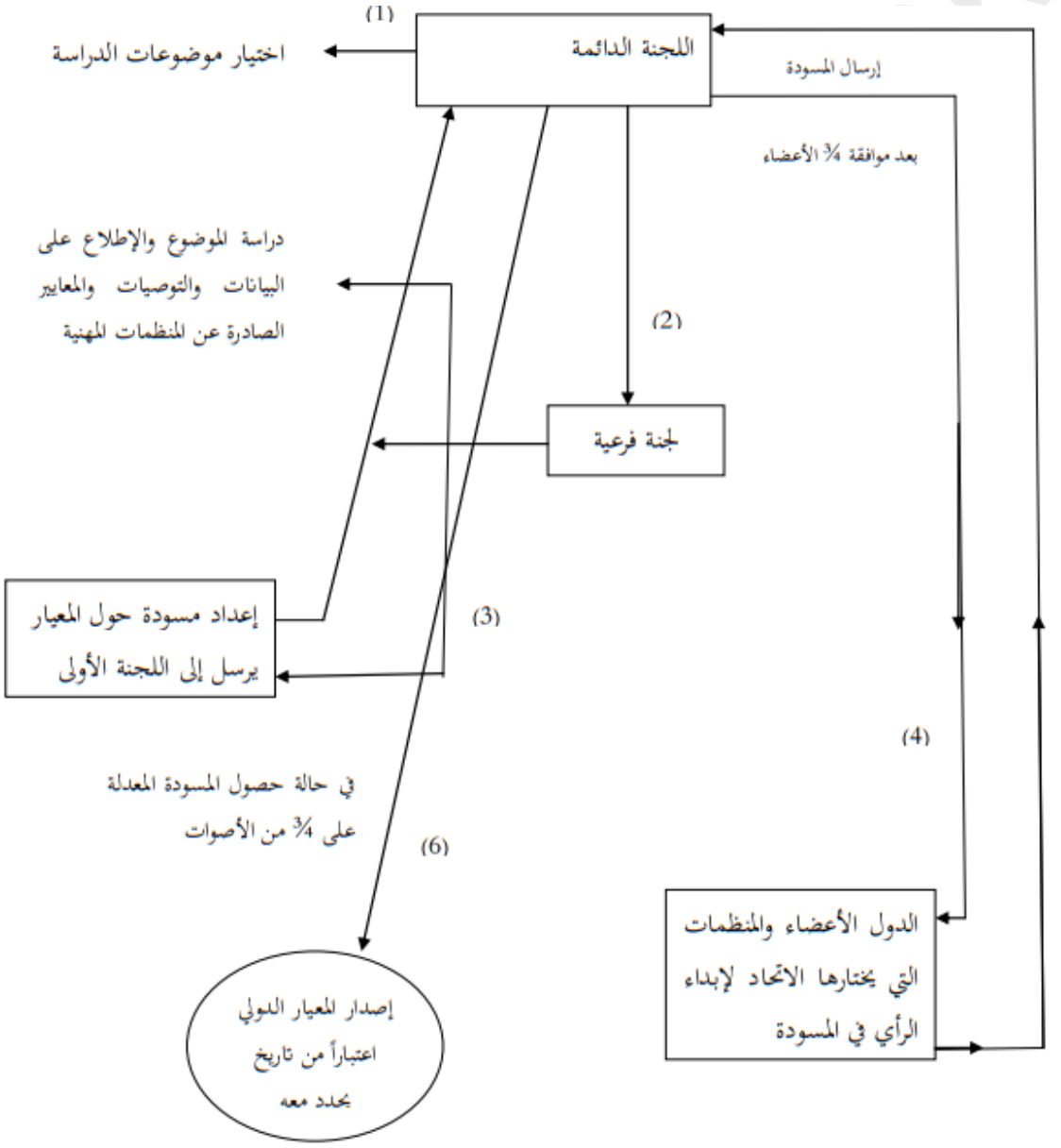

المصدر: محمود السيد الناعي دراسات في المعايير الدولية للمراجعة - تحليل وإطار للتطبيق، الطبعة الأولى، مصر،2000، ص 73 بتصرف.

معايير تدقيق أخرى :

تختلف أنواع معايير التدقيق بإختلاف أنواع التدقيق ومن أكثر معايير التدقيق إنتشار هناك:

معايير التدقيق الداخلي الدولية IIAS:

هو عبارة معايير أصدرها معهد المدقيقن الداخليين الأمريكي IIA وتم إعتمادها من طرف IFAC وتضم إطار لأداء وتعزيز عملية التدقيق الداخلي داخل الشركات وتم إصدار أول معيار سنة 1978. وتسمى كذلك المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي

INTERNATIONAL STANDARDS FOR THE PROFESSIONAL PRACTICE OF INTERNAL AUDITING

وهناك إختصار آخر IPPF يصدرها معهد المدقيقين الداخليين الأمريكي (IIA) معهد المدقيقين الداخليين الأمريكي Institute of Internal Auditors هو هوئة مستقلة تأسست سنة 1941 وهذا لوضع معايير دولية خاصة بالتدقيق الداخلي يضم أكثر من 165 دولة ويمنح شهادة مدقق داخلي معتمد CIA .

ويمكن تقسيم معايير التدقيق الداخلي الدولية إلى :

1- **معايير السمات :** هي معايير خاصة بالأفراد والأشخاص الذين يؤدون أعمال التدقيق الداخلي[1]

2- **معايير الأداء :** هي التي تصنف طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي وتضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس رأي التدقيق الداخلية بواسطتها والمتمثلة في[2] :

- إدارة نشاط التدقيق الداخلية ؛
- التخطيط للمهمة؛
- تنفيذ المهمة؛
- إيصال النتائج؛
- مراقبة ورصد مراحل الإنجاز ؛
- قبول الإدارة للمخاطر.

[1] خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الصادرة عن IIA، دار الوراق، الأردن، 2014، ص 77.

[2] خلف عبد الله الوردات ، مرجع سبق ذكره ، ص77 .

Tehar Abdelhek

3- **معايير تدقيق أنظمة المعلومات :**

هي معايير تصدرها الجمعية الدولية لتدقيق والرقابة على أنظمة المعلومات (ISACA) الجمعية الدولية لتدقيق والرقابة على أنظمة المعلومات

Information Systems Audit and Control Association

هو هيئة مستقلة تأسست سنة 1967 وهذا لوضع معايير دولية خاصة بتدقيق نظم المعلومات.

بالإضافة إلى ذلك هناك معايير التدقيق الحكومية و GAGAS التي أصدرها مكتب المحاسبة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تدقيق الأجهزة الحكومية، البرامج الأنشطة، الوظائف، والأموال الحكومية التي تتسلمها الأجهزة الحكومية وتتعلق المعايير بالتالي :[1]

- مؤهلات المدقق المهنية؛
- نوعية جهد التدقيق؛
- المميزات الخاصة بتقرير التدقيق.

معايير التدقيق الشرعي:

هي معايير تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية والتي كانت تسمى سابقاً هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، (الهيئة) حيث أنشأت بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 1 صفر 1410هـ الموافق 26 فبراير 1990م في الجزائر . وقد تم تسجيل الهيئة في 11 رمضان 1411هـ الموافق 27 مارس 1991م في دولة البحرين بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تسعى إلى الربح.

[1] احمد حلمي جمعة ، الاتجاهات المعاصرة فب التدقيق و التأكيد ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر ، الأردن ، 2009 ، ص 86 .

Tehar Abdelhek

المطلب الثالث : الفرق بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي

الجدول رقم (1) يوضح الفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي :

	البيان	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
01	الهدف	- خدمة الإدارة عن طريق التحقق من سلامة البيانات المقدمة في النظام المحاسبي. - اكتشاف وضع الخطأ والفكر والتلاعب.	-كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لديها. - اكتشاف التلاعبات والأخطاء والفكر. - إبداء الرأي في صحة وسلامة القوائم المالية.
02	القائم بالتدقيق	موظف من داخل المنشأة	موظف خارج المنشأة
03	توقيت الأداء	يتم التدقيق بصورة مستمرة على مدار السنة المالية.	يتم التدقيق بصورة متقطعة على مدار السنة المالية.
04	النطاق	يتحدد عن طريق الإدارة	يتحدد عن طريق العقد الموقع وعن طريق المعايير والتشريعات.
05	الاستقلالية	يتمتع المدقق باستقلال جزئي	يتمتع المدقق بالاستقلالية التامة.

المصدر: زنايني جميلة فعالية التدقيق البنكي في البنوك التجارية مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص التدقيق المحاسبي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عبد الحميد بن بأديس مستغانم السنة الجامعية 2018/2019،

خلاصة الفصل :

إن ما يهم إدارة أي مؤسسة هو ضمان الأداء الجيد والتحكم أكثر في العمليات التي هي بصدد إدارتها تسييرها وعليه فهي بحاجة ماسة إلى الاطمئنان من سلامة التدقيق وحسن تشغيله ، لما له من أهمية قصوى بحيث يعتبر التدقيق وظيفة مهمة في البنوك خصوصا عندما تحول مفهومه من مهمة تقييم والكشف عن الأخطاء إلى عملية تقدير وتنبؤ لهذه الأخطاء بحيث يساهم بشكل كبير في تصميم وتطويرنظام الرقابة وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة وإضافة قيمة للبنك .

Tehar Abdelhek

الفصل الثاني :

مدخل الى جودة المعلومات المالية

تمهيد :

يعد نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد إدارة المؤسسة بالمعلومات الضرورية لتسيير شؤونها والمناسبة لاتخاذ القرارات، في ظل تطور المؤسسات واتساع مجالها والذي صاحب ذلك دخول التكنولوجيا على نظام المعلومات، وأغلب المعلومات المطلوبة من قبل المؤسسات هي المعلومات المالية والتي تعد من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، حيث أن توفير المعلومات المالية للمستخدمين هو الغرض الرئيسي لأي نظام للمعلومات المحاسبية.

وإن صحة المعلومات المالية ودقتها يتوقف على كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي، والمعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات.

ويقصد بجودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية وتكون هذه الخصائص ذات فائدة كبيرة للمستخدمين، حيث أن المدقق المحاسبي والمالي يسعى إلى رفع جودة المعلومات المالية من خلال إصدار رأي محايد.

ومنه في هذا الفصل سنحاول أن نسلط الضوء على المعلومات المالية وخصائصها، وكذلك ارتباطها بالتدقيق المحاسبي والمالي معتمدين على مبحثين :

المبحث الأول : اساسيات نظام المعلومات المحاسبي ؛

المبحث الثاني: خصائص جودة المعلومات المالية؛

المبحث الأول :

أساسيات نظام المعلومات المحاسبي

تمهيد :

من أجل وضع مفهوم واضح ودقيق لنظام المعلومات المحاسبي ينبغي علينا في البداية التعرف على معاني المصطلحات التي يتكون منها هذا المصطلح المعرفي وهي: النظام، المعلومات والمحاسبة.

المطلب الأول : تعريف نظام المعلومات المحاسبية

النظام عبارة عن مجموعة من العناصر أو الإجراءات التي تعمل مع بعضها البعض ضمن علاقات محددة أو آليات عمل معينة من أجل تحقيق هدف معين ، كما يمكن تعريفه بأنه مجموعة من العلاقات التي تربط أجزاء التنظيم بشكل منظم ضمن دورة مخططة أو هو عبارة عن مجموعة عمل مكونة من العنصر البشري والعنصر التقني الآلات) و (المكائن تعمل مع بعضها البعض ويجب أن تربطها علاقات محددة وقوانين شاملة ولكل جزء من مكونات النظام دور محدد وصيغة محددة لتحقيق هدف معين.

كما يمكن تعريف النظام على أنه مجموعة من المدخلات التي تمثل البيانات المختلفة تتم معالجتها للحصول على مخرجات تعتبر أساسية لتلبية احتياجات مطلوب تحقيقها من النظام، وقد أشار (West churchman إلى النظام على أنه مجموعة من الأجزاء أو المكونات أو العناصر التي تتضامن معا لتحقيق مجموعة من الأهداف [1]، أما المعلومات فتلعب دورا مهما في المنظمات، إذ أن العملية الإدارية في المنظمة هي عملية مستحيلة بدون المعلومات فهده الأخيرة تعد من المفاهيم المثيرة للجدل.

إذ أن هناك عدم وضوح في التمييز بين البيانات و المعلومات فالبيانات عبارة عن الأعداد والأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن من إيصالها وترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة لتتحول إلى نتائج، أما المعلومات فهي عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها

[1] سليمان مصطفى الدلاهمة أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات ، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 18

بشكل ملائم لتعطي معنى كامل بالنسبة لمستخدمها مما يمكنه من استخدامها في العمليات الجارية و المستقبلية لاتخاذ القرارات.[1]

كما يمكن تعريف المعلومات بأنها البيانات التي تمت معالجتها وأصبحت ذات دلالة وذات قيمة وهي عبارة عن مجموعة من الحقائق والمفاهيم و الآراء التي تتعلق بموضوع ويكون الهدف منها زيادة المعرفة. [2]

كما تفيد المعلومات في اتخاذ القرارات ويتمثل دورها في تخفيض عدد البدائل وتخفيض مقدار عدم التأكد الدي تتضمنه هذه البدائل فالمعلومات المالية تتكون من البيانات التي تم استرجاعها ومعالجتها لأغراض استدلالية أو لإبداء الرأي أو كأساس للتنبؤ أو لاتخاذ قرار .[3]

فمفهوم نظام المعلومات يدور حول عمليات تجميع بيانات من مصادر متفرقة لتكون عناصر مدخلاته ويقوم بتشغيل وتحليل وتوثيق وتخزين هذه البيانات وما يترتب على تحليلها من معلومات مع احتياجات الإدارة لأغراض اتخاد القرارات في صورة مخرجات هادفة ،ويساعد مفهوم نظام المعلومات في فهم وربط الأهداف متعددة الوظائف للمنشأة وتوجيهها لتحقيق الأهداف العامة ويعتبر قسم المحاسبة في أي منشأة من الأقسام الخدمية التي تتولى عمليات معالجة وتحويل البيانات إلى معلومات محاسبية نافعة تساعد الإدارة و الآخرين في اتخاذ القرارات. [4]

فالمحاسبة هي مجموعة من المبادئ والقواعد التي تحكم عملية تحويل البيانات إلى معلومات تستخدمها الإدارة في قراراتها وعملية التحويل هذه تتم من خلال تفاعل مكونات النظام وهي الأفراد و الآلات التي تسترشد بالمبادئ المحاسبية في تحويل البيانات لمعلومات يخزنها و يعرضها لأصحاب القرار هذا النظام هو ما نطلق عليه اسم نظام المعلومات المحاسبية.[5]

فنظام المعلومات المحاسبي يمكن تعريفه بأنه مجموعة من الأنظمة الفرعية المستخدمة في تجميع وتبويب ومعالجة وتحليل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات الى الإدارة الداخلية والأطراف الخارجية.[6]

---

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 13.

[2] سليمان مصطفى الدلاهمة، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

[3] عصام فهد العربيد ،وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية ، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، 2007، ص: 31.

[4] هاشم أحمد عطية ، مدخل الى نظم المعلومات المحاسبية ، الدار الجامعية للنشر و الطبع و التوزيع، 2000، ص: 31.

[5] محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، الاردن، 2001 ص: 51.

[6] هاشم احمد عطية، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

كما أن نظم المعلومات المحاسبية تعتبر في الوقت الحاضر الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات المالية والكمية لجميع الإدارات و الأقسام والأطراف الأخرى.

وعليه يمكن تعريفها بأنها أحد مكونات التنظيم الإداري تختص بجمع وتبويب ومعالجة المعلومات المالية والكمية فاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية .[1] كما يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبية بأنه: "هيكل متكامل داخل الوحدة الاقتصادية يقوم باستخدام الموارد المتاحة والأجزاء الأخرى لتحويل البيانات الاقتصادية إلى معلومات محاسبية بهدف إشباع احتياجات المستخدمين المختلفين من المعلومات".[2]

فنظم المعلومات المحاسبية عبارة عن مجموعة من الإمكانيات المادية و البشرية التي تتفاعل فيما بينها بهدف تجميع وتسجيل وتبويب ومعالجة وتخزين وتوصيل المعلومات في شكل تقارير وقوائم لاتخاذ القرار المناسب من طرف مستخدميها.

المطلب الثاني: أهداف وخصائص نظام المعلومات المحاسبي

تتمثل أهداف وخصائص نظام المعلومات المحاسبي فيما يلي:

أولا: أهداف نظام المعلومات المحاسبي

إن النظام المحاسبي بمكوناته من مستندات وسجلات يعتبر وسيلة لإنتاج هذه التقارير فإنه يجب أن يرتبط بالأهداف التالية:

- إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المشروع سواء مالية أو بيانية أو إحصائية أو تقارير التشغيل اليومية و الأسبوعية؛
- توفير تقارير تحتوي على درجة من الدقة في الإعداد و النتائج؛
- تقديم التقارير في الوقت المناسب لتساعد الإدارة في اتخاد القرارات الملائمة في الوقت المناسب؛

[1] عصام فهد العربيد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

[2] عبد المقصود دبيان، ناصر نورالدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2004،ص: 17.

- تحقيق النظام الشروط الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول المشروع ورفع كفاءة أداءها من خلال توفير وسائل الرقابة الداخلية في النظام؛
- تناسب تكلفة النظام وأهدافه.

وبالتالي فإن تحقيق أهداف نظام المعلومات المحاسبي يؤدي إلى تحقيق الأمن لهذا النظام والمحافظة على سرية المعلومات التي يتم الحصول عليها.[1]

فالهدف الرئيسي لنظام المعلومات المحاسبي هو التأثير على سلوك واتجاهات مستخدمي المعلومات المالية فهي تساعد على إزالة شعورهم بالقلق الناتج عن التعامل مع بيئة تتصف بالمخاطرة.

ثانيا : خصائص نظام المعلومات المحاسبي

يتميز نظام المعلومات المحاسبي بعدة خصائص إذا ما توافرت فيه تجعله نظاما معلوماتيا حيويا في المؤسسة وهي:[2]

1. يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها إلى معلومات مالية؛

2. أن يزود الإدارة بالمعلومات المالية الضرورية في الوقت الملائم لا تخاد القرار، واختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة؛

3. أن يكون سريعا ودقيقا في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليها؛

4. أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلاءم مع التغيرات الطارئة داخل أو خارج المؤسسة؛

5. أن يزود الإدارة بالمعلومات المالية اللازمة لتحقيق الرقابة ولتقييم أنشطة المؤسسة.

[1] عبد المقصود دبيان ناصر نورالدين عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

[2] محمد يوسف حنفاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

المطلب الثالث: وظائف نظام المعلومات المحاسبي

تتمثل الوظائف الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي فيما يلي:[1]

أولا: **تجميع البيانات:**

تشمل عملية تجميع البيانات على عدة خطوات منها استخلاص البيانات الكمية بطبيعتها، فيجب تحويلها إلى بيانات كمية ثم يتم جذب البيانات للنظام ويتم تسجيلها عن طريق ما يسمى بمستندات المصدر ويحتاج الأمر إلى المصادقة على البيانات للتأكد من صحتها ودقتها ثم تبويبها في مجموعات وتصنيفها إلى أقسام رئيسية.

ثانيا: **تشغيل البيانات :**

لتحويل البيانات إلى معلومات فإن الأمر يحتاج إلى القيام بعدة عمليات فقد يتم مصادقة وتصنيف البيانات عن طريق تجميع كميات العمليات الفردية وفي بعض الأحيان يتم نسخ وتصوير البيانات في مستندات أخرى أو وسائل حفظ أخرى.

ثالثا: **إدارة البيانات :**

وظيفة إدارة البيانات تتكون من ثلاث خطوات : تخزين، تحديث،استدعاء و هي :

1- التخزين: يعني وضع البيانات في ملفات أو قواعد بيانات وتقديم البيانات المخزونة تاريخ للأحداث وتعكس حالة المؤسسة ويتم التخزين إما على أساس دائم أو بصورة مؤقتة انتظار المزيد من التشغيل لهذه البيانات.

2- التحديث : يتمثل في تعديل البيانات المخزونة لتعكس الأحداث والعمليات والقرارات المتخذة حديثا، ويؤدي التحديث إلى أن تعكس البيانات المعدلة للوضع الحالي للمؤسسة.

3- أما استدعاء البيانات فتعني استرجاع البيانات المخزونة لإجراء المزيد من عمليات التشغيل عليها أو تحويلها إلى معلومات لمستخدمي نظم المعلومات المحاسبي.

[1] - كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2002، ص: 22 .

رابعا : **رقابة وحماية البيانات :**

قد تحدث أخطاء في البيانات التي تدخل للتشغيل وقد تفقد هذه البيانات أو قد يتم التلاعب في السجلات أثناء التشغيل و... وهكذا، ولذلك فإن أحد هذه الوظائف الهامة لنظم المعلومات المحاسبية هو حماية البيانات من التلاعب والتأكد من دقة البيانات، وبالتالي من دقة المعلومات وهناك خطوات رقابة ومقاييس أمان مثل التفويض.

خامسا: **إنتاج المعلومات:**

الوظيفة النهائية هي وضع المعلومات في يد المستخدمين وذلك يتطلب عدة خطوات انتاج التقارير والتي تحتوي على المعلومات الناتجة من التشغيل أو من البيانات المخزنة أو كلاهما.

والشكل التالي يوضح وظائف نظام المعلومات المحاسبي.

الشكل رقم(2): وظائف نظام المعلومات المحاسبي

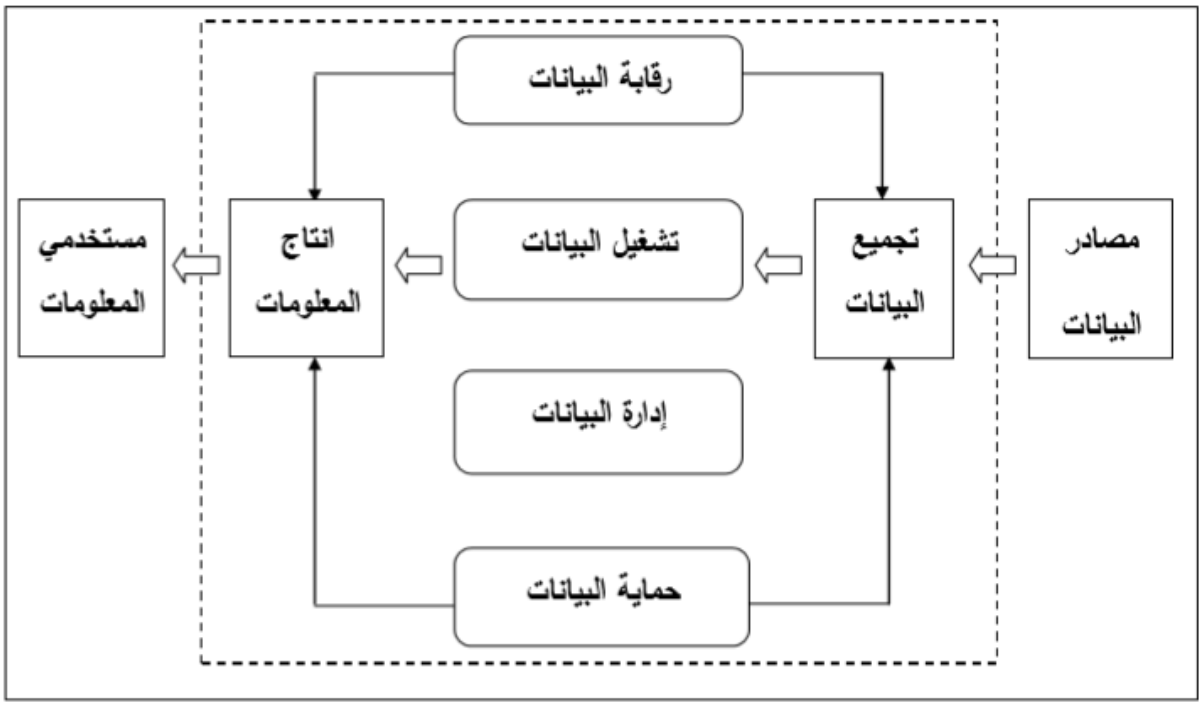

المصدر:

كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2002، ص: 20.

المطلب الرابع : تأثير تكنولوجيا المعلومات على نظام المعلومات المحاسبي

إن تكنولوجيا المعلومات وفرت إمكانيات كبيرة وهائلة لتحسين أداء نظام المعلومات المحاسبية وتطويره، ويمكن تلخيص أهم اتجاهات تأثير تكنولوجيا المعلومات على نظام المعلومات المحاسبية على النحو التالي:[1]

1- إن تكنولوجيا المعلومات أداة فعالة لتخفيض حجم النفقات وإعادة تنظيم وتخفيض الجهاز الإداري و بالأخص الإدارة الوسطى فضلا عن العمالة المستخدمة في الإنتاج، وكل ذلك يؤدي إلى تخفيض تكاليف المعالجات المحاسبية؛

2- يساعد استعمال تكنولوجيا المعلومات على توسيع مجال رقابة الإدارة العليا مع التوسع في توزيع عملية اتخاد القرارات في الإدارة التنفيذية، وهذا الاتجاه يعني مركزية الرقابة ولا مركزية اتخاد القرارات وهو أسلوب يجمع بين مزايا الأسلوبين في وقت واحد ويحقق مرونة ودرجة استجابة عالية في المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية؛

3- ساعدت على خلق قنوات اتصالات جديدة من خلال شبكة الاتصالات سواء على مستوى النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية على المستوى الوطني والعالمي)، وقد مكن ذلك من زيادة سرعة تدفق ومعالجة وتبادل المعلومات وتطوير أدوات حديثة لتبادل المعلومات كالاجتماعات والتفاوض وعقد الصفقات عن طريق الشبكات والاتصال عن بعد أو الأدوات الأخرى، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة كفاية وفعالية النظام؛

4- ساهمت في زيادة قدرة نظام المعلومات المحاسبي على التكيف والتأقلم السريع مع بيئة العمل في الوحدة الاقتصادية، وذلك من خلال توفير ادوات اقتصادية فعالة لخزن واسترجاع ومعالجة البيانات وتقديمها إلى متخذ القرار في الوقت المناسب وقد انعكس ذلك بوضوح على زيادة الفعالية وأتاح لها مرونة كبيرة في التعامل مع المتغيرات السريعة والاستجابة لها؛

5- تقليل مساحات خزن البيانات المختلفة التي يتم الحصول عليها وتحويلها إلى ملفات يمكن استدعاؤها مباشرة من قاعدة البيانات المركزية وكذلك إمكانية تحقيق التكامل مع نظم المعلومات الأخرى من خلال تسهيل عملية التبادل الإلكتروني للبيانات فيما بينها؛

[1] إبراهيم محمد علي الجزراوي، لقمان محمد سعيد، أدوات تكنولوجيا المعلومات ودورها في كفاءة وفعالية المعلومات المحاسبية، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد الخمس والسبعون 2009 ، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية العراق ص ص 12،13.

المبحث الثاني:

خصائص جودة المعلومات المالية

تمهيد :

تشير جودة المعلومات المالية إلى ضرورة تواصل الإدارة مع المستخدمين لتفهم احتياجاتهم وتخد مهم بأقصى سرعة وبأفضل شكل ممكن، إذ لا بد من أن يعمل المسيرين والمساهمين والمدققين على تعزيز وتحسين مميزات جودة المعلومات المالية.

المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المالية

يقدم مفهوم جودة المعلومات المالية نموذج جديد يحقق منافع هائلة وبالتالي يجبر المديرين على تغيير سياستهم في التقرير عن المعلومات المالية وفي هذا الجزء سوف يتم التطرق إلى تعريف الجودة والمعلومات المالية بالإضافة إلى مستخدمي المعلومات المالية.

أولا: تعريف الجودة :

1- عرفها جوزيف جوران (أخصائي أمريكي في الإحصاء والإدارة، بأنها "الملائمة للاستخدام"؛
2- قد عرف كروسي الجودة بأنها مطابقة للمتطلبات أو المواصفات"؛
3- عرفها ديمنغ وليام إدوارد (إخصائي أمريكي ومن أشهر رواد الجودة في أمريكا) بـ"تحقيق احتياجات وتوقعات المستفيد حاضرا ومستقبلا".

من التعاريف السابقة يتضح أن الجودة هي توفير مجموعة من الخصائص والمواصفات لتلبية المتطلبات وتحقيق احتياجات المستخدمين أو المستفيدين حاضرا ومستقبلا.

مفهوم المعلومات المالية :

تعتبر المعلومات المالية مكون أساسي لنظام المعلومات المحاسبية فهي تمثل وتعبر عن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

1- تعريف المعلومات المالية :

توجد عدة تعاريف للمعلومة المالية نذكر منها :[1]

- "هي ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم مالية تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات المالية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة.
- "هي كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية والتي يتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظام المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا".

وبالتالي فالقوائم المالية تعتبر الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، وتتضمن القوائم المالية ما يلي: الميزانية جدول حسابات النتائج، الجداول الملحقة إضافة على جدول تدفقات الخزينة، وجدول تغيرات الأموال الخاصة.[2]

وبالتالي تمثل هذه القوائم المصدر الأساسي للمعلومات المالية للأطراف المهتمة بالوضعية المالية للمؤسسة.

2- الأطراف المستخدمة للمعلومات المالية:

تتعدد الأطراف المستفيدة من المعلومات التي تقدمها القوائم المالية، كما تتنوع اغراض استخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقا لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية على تلك المعلومات المقدمة من جهة أخرى، ومن الاطراف المستعملة والمستفيدة من معلومات القوائم المالية نجد :[3]

أ. **المستثمرون** يحتاج المستثمرون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن الملاك يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توزيع الارباح؛

ب. **المقرضون** بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد مقدرة الوحدة الاقتصادية سداد تروصهم والفوائد المتعلقة بها عند الاستحقاق؛

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

[2] الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 28 ، ،الجزائر، صادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007.

[3] وسيلة بوخالفة، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

ت. **الموردون والدائنون التجاريون الآخرون** : يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق وبالتالي فانهم يهتمون بالمعلومات المرتبطة بالمركز الائتماني بالوحدة الاقتصادية؛

ث. **العملاء** تهتم بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو الاعتماد عليها في توريد احتياجاتهم؛

ج. **العاملون** : هم بحاجة إلى معلومات متعلقة باستقرار وربحية المؤسسة من أجل معرفة قدرة المنشأة على دفع التعويضات المكافآت، منافع التقاعد وتوفير فرص العمل.

ح. **الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها** : تهتم بعملية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة الوحدة الاقتصادية، كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الانشطة، وتحديد السياسات الضريبية،وكذلك استخدام تلك المعلومات كأساس الاحصاءات الدخل القومي واحصاءات أخرى.

خ. **الجمهور:** تؤثر الوحدات الاقتصادية على قرار الجمهور بطرق مختلفة، كما يمكن للقوائم المالية أن تفيد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المؤسسة وتنوع أنشطتها.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المالية

تسعى مختلف الأطر المفاهيمية من خلال الخصائص النوعية للمعلومات المالية إلى تحقيق جودة المعلومات المالية في قوائمها المالية والخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات المعروضة في الكشوف المالية ذات فائدة لمستخدميها، وتجعل هذه الأخيرة ذات جودة عالية، حيث تنص الفقرة 24 من الإطار المفاهيمي للجنة المعايير المحاسبية الدولية لعام 1989على أن الخصائص النوعية هي:[1]

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات معايير الإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعملية ، الأردن، 2008، ص7, ص10 .

أولا : القابلية للفهم :

وتتضمن هذه الخاصية قابلية المعلومات المالية المعلومات المحاسبية) للفهم من قبل المستخدمين، وتفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى مقبول من المعرفة في مجال المحاسبة والأعمال كما يجب أن تكون المعلومات المالية المعلومات المحاسبية) المعروضة عوبة إلى أن ذلك لا يعني عدم عرض المعلومات المالية (المعلومات المحاسبية) المتعلقة بالعمليات أو الأحداث المعقدة (مثلاً) الإفصاح عن المشتقات المالية)، لكن يجب أن تكون معروضة بشكل سهل واضح ومفهوم ما امكن.

وخلاصة القول هنا أن تكون المعلومة المالية المقدمة في الكشوف المالية قابلة للفهم بصورة سريعة من طرف مستخدميها.

ثانيا : القابلية للمقارنة :

يقصد بالقابلية للمقارنة إمكانية مقارنة الكشوف المالية لفترة معينة مع الكشوف المالية لفترة الفضاء او فترات أخرى سابقة لنفس المؤسسة المقارنة عبر الزمن، أو مقارنة الكشوف المالية للمؤسسة مع الكشوف المالية لمؤسسة أو مؤسسات أخرى خلال نفس الفترة (المقارنة عبر الجغرافي)، حيت أن المعلومات المالية المتضمنة في الكشوف المالية تستخدم في اتخاذ القرار وحتى تكون أساس لاتخاذ هذا الأخير يجب أن تتوفر فيها خاصية القابلية للمقارنة عبر الزمن و عبر الفضاء لأن اتخاذ القرار يتطلب المقارنة بين العديد من البدائل المتاحة (مثلاً: مقارنة أداء العديد من الشركات من أجل شراء أسهمها).

ويتطلب توفير خاصية القابلية للمقارنة الالتزام بمبدأ ديمومة الطرق والمناهج في إعداد الكشوف المالية، ويقتضي هذا المبدأ الثبات في استخدام الطرق والمناهج (السياسات المحاسبية) من فترة إلى أخرى ومن مؤسسة إلى أخرى. وهذا لا يعني أن المؤسسة لا تقوم بتغيير الطرق والمناهج على الإطلاق إذ يسمح لها بذلك من أجل البحث عن أفضل معلومة مالية أو . أجل توفير متطلبات تشريع (أو معيار) دولي أو محلي، كما أنه ومن أجل الحفاظ على خاصية القابلية للمقارنة في حالة الانتقال من سياسة محاسبية إلى أخرى يستلزم على المؤسسة إعادة تعديل الكشوف المالية للسنة التي قبلها بناء على السياسات الجديدة.

ثالثا : الملائمة :

تمتلك المعلومات المالية خاصية الملائمة عندما تكون ذات تأثير على القرارات الاقتصادية ساعدهم على تقييم الأحداث الماضية الحاضرة والمستقبلية أو تصحيح تقديراتهم الماضية وكذلك تقييم عملياتهم التنبؤية السابقة.

رابعا : مبدأ عدم المقاصة :

ينص هذا المبدأ على عدم إمكانية إجراء المقاصة (التعويض) بين كل من عناصر الأصول والخصوم من جهة وعناصر الإيرادات والمصاريف من جهة أخرى.

خامسا: الأهمية النسبية :

تكون المعلومة ذات معنوية إذا كان نسيانها أو عدم دقتها، يؤدي إلى التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستعملها.

سادسا: السلامة (الموثوقية) :

تمتلك المعلومة المالية خاصية السلامة، إذا كانت خالية من الأخطاء ، العيوب والتحيز وكان بإمكان مستخدمها الوثوق فيها من أجل إعطاء صورة عادلة لما يحدث في المؤسسة.

سابعا: الصورة العادلة :

من أجل أن تكون المعلومة سليمة، يجب أن تقدم صورة وفية للمعاملات والأحداث الأخرى التي تود تقديمها. حيث يصبح كن الملائم تسجيل العناصر محاسبياً وتوضيح خطر الخطأ المرتبط بتسجيلها وتقييمها.

ثامنا : أولوية الجوهر الاقتصادي على المظهر القانوني :

حتى تعبر المعلومات المالية المتضمنة في الكشوف المالية بصدق عن الأحداث والمعاملات المالية التي حدثت في الفترة، فمن الضروري أن تعرض ويتم المحاسبة عنها وفقاً لجوهرها الاقتصادي وليس فقط حسب شكلها القانوني. ففي بعض الأحيان لا تتوافق الحقيقة الاقتصادية لبعض العمليات مع الشكل القانوني لها، ومن هذه العمليات نجد مثلاً عقود الإيجار تمويل، وهي عقود تقع على أصول ثابتة مادية بين مستأجر غير مالك، لكن يستخدم الأصل بصفة دائمة) ومؤجر (مالك للأصل ولكن لا يستفيد من أغلب المزايا الاقتصادية العائدة من الأصل)، حيث يسمح هذا المبدأ للمستأجر بتسجيل واهتلاك الاصل الذي يستغله في إطار عقد إيجار تمويل في كشوفه المالية وذلك على الرغم من أن المالكية القانونية للأصل مازالت بحوزة المؤجر .

كما يوفر أيضا هذا المبدأ اساساً لإعداد الكشوف المالية الموحدة (المدمجة أو المجمعة) و ذلك من خلال اعتبار مجمع الشركات ككيان واحد.

تاسعا : الحيطة والحذر:

تعني هذه الخاصية ضرورة وجود درجة من الحذر في اتخاذ الأحكام الضرورية لجراء التقديرات المطلوبة في ضل حالات عدم التأكد ، بحيث لا يتم تضخيم الأصول والإيرادات أو الدخل أو تخفيض الالتزامات والمصروفات إلا أن ممارسة الحذر يجب أن يكون بمقدار معقول ودون مبالغة بحيث لا يسمح بتكوين احتياطيات سرية أو مخصصات مبالغ فيها أو تخفيض متعمد للأصول أو الدخل أو مبالغة مقصودة في الالتزامات والمصروفات، حيث تؤدي المبالغة في الحذر إلى جعل الكشوف المالية غير محايدة وبالتالي عدم تحقيق خاصية الموثوقية.

المطلب الثالث: القيود على الخصائص النوعية للمعلومات المالية

لتحقيق أهداف التقارير المالية ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات، فإن مجلس معايير المحاسبية الدولية (IASB) وضع لها ثلاث محددات القيود) فالمحدد أو القيد هو" مبرر للخروج عن القواعد العامة التي تنص عليها بعض المبادئ المحاسبية، أو استثناء يسمح به للخروج عن تطبيق بعض المبادئ المحاسبية الرئيسية". [1]

او هي "عبارة عن قيود يجب أن تحترم عند إعداد محاسبة المؤسسة وذلك من أجل توفير معلومة مالية سليمة وملائمة". [2]

أولا: **سرعة الوصول إلى المعلومة :**

يتمثل هذا القيد في ضرورة أن يحصل مستخدمي المعلومة المالية عليها في التوقيت المناسب، أي في التوقيت الذي تؤثر فيه هذه المعلومة على توقعاتهم ومن تم على قراراتهم، ومن متطلبات توفير هذه الخاصية ضرورة الإعلام عن أداء المؤسسة وتدفقاتها النقدية ووضعيتها المالية من خلال العديد من الوسائل المتاحة للجمهور على نطاق واسع (الموقع الإلكتروني، الجرائد والمجلات، نشرية المؤسسة...إلخ). كما أن القوانين الوطنية نجد أنها تلزم الشركات بالإعلام المالي ونشر حساباتها للفترة في مجالات زمنية

[1] نوي الحاج، مقارنة جودة المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،العدد التاسع، 2013 ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، ص: 37.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميمدات، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

معينة (مثلاً: في الجزائر هناك إلزام قانوني بنشر الحسابات الاجتماعية قبل أقل من 6 أشهر من إقفالها، في حين تمنح فترة 09 أشهر فيما يخص الحسابات المدمجة)، كل هذه المتطلبات من أجل ضمان أن يحصل المستخدمين العديدين للمعلومة المالية عليها في نفس الوقت حتى لا يسمح لأي طائفة منهم بتحقيق أرباح غير عادية من وراء معلومات يحصلون عنها بطرق خاصة.

ثانيا: الموازنة بين المزايا والتكاليف :

إمساك وإعداد المحاسبة يجعل المؤسسة تتحمل مجموعة من التكاليف، هذه الأخيرة يجب ان تقل بشكل كبير عن المزايا المتأتية من المعلومة المحاسبية.

ولكن تقييم المزايا والتكاليف عملية اجتهادية تعتمد بشكل رسمي على التقدير وكذلك من الصعب إجراء اختبار التكلفة / المنفعة في حالة معينة.[1]

ثالثا : الموازنة بين الخصائص النوعية :

يتطلب تحقيق أهداف الكشوف المالية الموازنة بين الخصائص الكيفية، إذ لا يجب الإفراط في البحث عن توفير خاصية معينة على حساب التفريط في خاصية أخرى، فهناك بعض الخصائص الكيفية يشوبها بخض التعارض ، فمثلاً إفراط المحاسب في تطبيق مبدأ الحذر قد يؤدي به إلى التفريط في خاصية الوثوقية. [2]

المطلب الرابع : مبادئ ومعايير تحقق جودة المعلومة المالية

مفهوم جودة المعلومة المالية يعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلوا من التعريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المبادئ والمعايير القانونية والمهنية والرقابية والفنية ونوجز شرحها كما يلي:

أولا: مبادئ إعداد وعرض المعلومات المالية :

تتمثل مبادئ المعلومات المحاسبية فيما يلي:[3]

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميمدات، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

[2] طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها الدار الجامعية الاسكندرية، 2008، ص:32.

[3] عيادي محمد لمين مرجعة المساهمة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة، مع دراسة حالة المديرية التجارية للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية الدورة " مبيعات - مقبوضات"، مذكرة ماجيستر (غير منشورة)، علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2008،2007، ص:29.

1- مبدأ التكلفة التاريخية :

يرتكز هذا المبدأ على تقييم الأملاك بقيمتها الاصلية تكلفة) شراءها أو انتاجها) وليس على أساس قيمتها المالية أو قيمة استبدالها دون الأخذ بعين الاعتبار تغيرات القدرة الشرائية، وينص على أنه في تاريخ دخولها الى تركة المؤسسة، فإن العناصر الممتلكة من طرف المؤسسة مقابل قيمة معينة يتم تسجيلها بتكلفة شرائها، والعناصر الممتلكة بصفة مجانية فستسجل على أساس القيمة التي تباع بها، أما الأملاك المنتجة من طرف المؤسسة فتسجل على أساس قيمة انتاجها.

2 -مبدأ الحيطة والحذر :

في إطار ISAC لإعداد وعرض الوثائق المحاسبية الحذر" هو الاخذ بعين الاعتبار درجة من الحيطة عند إعداد التقديرات في حالة عدم التأكد، وذلك بتفادي التقدير بالزيادة في قيمة الأصول والإرادات من جهة، والتقدير بالتخفيض في قيمة الخصوم والنفقات من جهة أخرى، كذلك فإن هذا المبدأ لا يسمح بإنشاء احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها ، أو التقدير بالزيادة في قيمة الأصول والارادات والتقدير بالتخفيض في قيمة الخصوم والنفقات، وهو ما يؤثر على حيادية الوثائق المحاسبية ومنه تفقد صفة الفاعلية والتغيير على الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

3- مبدأ عدم المقاصة :

ينص هذا المبدأ على وجوب تقييم عناصر الاصول والخصوم كل على حدى، دون القيام بأي مقاصة بين أي من مراكز الأصول والخصوم بالنسبة للميزانية وبين الايرادات والنفقات بالنسبة لجدول الحسابات النتائج، أو بين فائض القيمة وناقص القيمة في حساب المؤونات أو بين الزبائن المدينين والدائنين أو بين الموردين الدائنين والمدينين.

4- مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية :

يرتبط هذا المبدأ بمبدأ استمرارية النشاط و مبدأ استقلالية الدورات، باعتبار أن اقفال السنة المالية واعداد الوثائق المحاسبية ما هو الا مرحلة من الحياة المستمرة للمؤسسة، ويجب أن تتطابق العناصر التي تملكها المؤسسة في نهاية السنة المالية والتي تظهر من خلال الميزانية الختامية مع الاملاك والديون التي تظهر في الميزانية الافتتاحية للسنة الموالية.

5- مبدأ الاهمية النسبية :

حسب ISAC إن المعلومة الملائمة تتأثر بطبيعتها وأهميتها النسبية، في بعض الحالات الخاصة تكون طبيعة المعلومة كافية لجعلها ملائمة، وفي حالات أخرى فإن طبيعتها وأهميتها النسبية في نفس الوقت يحددان ملائمتها، وتكون المعلومة المالية ذات معنى إذا كان الحذف أو عدم دقتها يؤثران على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدم على أساس الوثائق المحاسبية، وتتعلق الأهمية النسبية بحجم الخطأ والحكم على مدى تأثيره في حالات الحذف أو الخطأ، ومنه تقدم الأهمية النسبية عينة أو صفة يتم على أساسها التفريق بين الصفات الكمية الأساسية التي يجب أن تملكها المعلومة لتكون ذات منفعة.

ثانيا: معايير تحقق جودة المعلومة المالية :

وتتمثل في ما يلي:[1]

1- معايير قانونية :

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

2- **معايير رقابية** :

ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يركز عليها كل من مجلس الادارة والمستثمرين ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة (أجهزة الرقابة المالية والإدارية) التي تساعد على التأكد من أن سياستها واجراءاتها تنفد بفعالية وأن بيانتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل العمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

[1] محمد توفيق بوكريش، عزيز بالحردة، دور المراجع الخارجي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة عينة لمحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية (غير منشورة)، جامعة جيجل، 2013 ،2014، ص: 98.

3- معايير مهنية :

تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مسائلة الادارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

ومما سبق يتبين أن تطبيق مفهوم المسائلة يتطلب الشفافية والافصاح عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك والإدارة وبالتالي نجاح المؤسسة.

4- معايير فنية :

إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

المبحث الثالث:

أثر التدقيق المحاسبي المالي على جودة المعلومات المالية

يعتبر التدقيق المحاسبي والمالي الركيزة الأساسية في التحقق من صحة البيانات والمعلومات المالية المختلفة والتأكد من دقة تعبير القوائم المالية عما تتضمنه من حقائق مالية عن المؤسسة، لأنها تشكل الجزء التنفيذي من هذه العملية للحصول على أدلة الإثبات المطلوبة، لذا فإن على المدقق الممتهن أن يلم بإجراءات التدقيق من حيث طبيعتها ومداها وتوقيتها، وكذلك عليه فهم أصناف هذه الإجراءات، إن كانت اختبارات للرقابة أو إجراءات جوهرية.

المطلب الأول: أثر اختبارات الرقابة على جودة المعلومات المالية

تعرف اختبارات الرقابة بأنها "الإجراءات والسياسات التي تساعد على التأكد من تنفيذ توجيهات الإدارة ".

حيث تساعد على التيقن من أن التصرفات الضرورية قد تم أخذها عند التعامل مع مخاطر تحقيق أهداف الإدارة بخصوص الأعمال والتقرير المالي أو الالتزام. [1]

وتنجز اختبارات الرقابة لأجل الحصول على أدلة الإثبات المتعلقة بفعالية تصميم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، أي فيما إذا كانت هذه الأنظمة مصممة بشكل مناسب لمنع أو اكتشاف وتصحيح المعلومات الجوهرية الخاطئة، وكذلك تطبيق الضوابط الداخلية بالشكل المطلوب. [2]

ويستخدم المدقق عدة طرق للحصول على الأدلة والقرائن عن فعالية تصميم وتنفيذ السياسات والإجراءات الرقابية وهي:

1- الاستفسارات من الموظفين عن مجالات عملهم؛

2- فحص المستندات؛

3- ملاحظة الموظفين خلال تنفيذهم للسياسات والإجراءات الرقابية؛

4- إعادة تنفيذ السياسات والإجراءات الرقابية بمعرفة المدقق.

[1] أمين السيد احمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص: 278.

[2] حازم هاشم الآلوسي، الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق، منشورات الجامعة المفتوحة، الجزء الثاني (المراجعة إجرائيا)، 2006، ص: 27.

يقوم المدققون عادة بإجراء اختبارات الرقابة في تاريخ سابق لنهاية العام المالي للمؤسسة وذلك لأسباب تتعلق بواقعية وكفاءة عملهم، كذلك نجد أنه في كثير من الحالات لا يمكن تطبيق الملاحظة المذكورة أعلاه، فمن الناحية العملية يتم تطبيق الملاحظة على عدد محدود من الموظفين أثناء تأدية مهامهم.

أولا: أثر تدقيق نظام المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات المالية

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية السليم من بين أهم المقومات المدعمة لنظام الرقابة الداخلية الفعال، لذلك بات من الواضح سن إجراءات معينة تمكن من إحكام رقابة دائمة على نظام

المعلومات المحاسبي من خلال:[1]

- التسجيل الفوري للعمليات؛
- التأكد
- من صحة المستندات؛
- إجراءات مطابقة دورية؛
- القيام بجرد مفاجئ وعدم إشراك موظف في مراقبة عمل قام به.

1- التسجيل الفوري للعمليات

يعتبر تسجيل العمليات التي تقوم بها المؤسسة من بين وظائف المحاسب، إذ يقوم هذا الأخير بتسجيل العملية بعد حدوثها مباشرة، بغية تفادي تراكم المستندات وضياعها، لذلك فالسرعة التي تصاحبها الدقة في التسجيل تمكّن من السرعة في ترتيب وحفظ المستندات المحاسبية التي تم على أساسها التسجيل المحاسبي الذي يكون بدون:

- شطب؛
- تسجيل فوق تسجيل آخر؛
- لا يلغى تسجيل معين، إلا وفق طرق معروفة كطريقة المتمم الصفري أو عكس التسجيل ثم إثبات التسجيل الصحيح.

وعلى هذا يمكن القول بأن التسجيل الفوري للعمليات يؤثر إيجابا على معالجة البيانات التي ينتظر من ورائها الحصول على معلومات مالية صادقة ومعبرة عن الوضعية الحقيقة وملائمة لاتخاذ القرارات المناسبة.

[1] محمد تهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره ، ص- ص: 117، 120.

2- التأكد من صحة المستندات

تشمل المستندات على مجموعة من البيانات التي تعبر عن عمليات قامت بها المؤسسة، لذلك ينبغي مراعاة بعض المبادئ الأساسية عند تصميم هذه المستندات.

- البساطة التي تساعد على استخدام المستند واستكمال بياناته؛
- عدد الصور اللازمة حتى يمكن توفير البيانات اللازمة لمراكز النشاط؛
- ضمان توفير إرشادات عن كيفية استخدامها وتوضيح خطوات سيرها؛
- يجب استعمال الأرقام المسلسلة عند طبع نماذج المستندات.

إن المبادئ السالفة الذكر تمكن المحاسب من سهولة التأكد من المستند ومن البيانات التي يحتويها وفي هذا الإطار لابد أن يجمع المستند الشروط التالية:

- يجب أن يتم إعداده بدون شطب ، واضح ويحمل كل الإيضاحات اللازمة بغية تفادي الخلط أو التأويل؛
- أن يكون ممضى عليه من طرف المسؤولين المؤهلين وأن يدخل في إطار اختصاصاتهم؛
- أن يحتوي على التاريخ.

3- عدم إشراك موظف في مر اقبة عمله

يمثل العنصر البشري اهمية كبرى داخل اي نظام، فالتقيد الجيد بالطرق والاجراءات تتوقف على هذا العنصر، لذلك اصبح من الضروري تحديد اختصاصه وتوزيع المسؤوليات داخل نظام المعلومات المحاسبية بما يتناسب مع موقع اي موظف داخل النظام و بما يستجيب الى تدعيم مقومات نظام الرقابة الداخلية المفروضة على النموذج المحاسبي للمؤسسة.

لهذا وجب على نظام الرقابة الداخلية سن اجراءات يقضي بعدم اشراك موظف في مراقبة عمله داخل نظام المعلومات المحاسبية نظرا لان المراقبة تقتضي كشف الاخطاء التي حدثت اثناء المعالجة أو التلاعبات الممكن وقوعها، والتي تخل بأهداف نظام الرقابة الداخلية، فعند حدوث خطا من المحاسب عن جهل للطرق والقواعد المحاسبية فهذا الاخير لا يستطيع كشف خطئه وكذلك اذا حدث تلاعب فالمحاسب يغطي هذا التلاعب كونه صادرا عنه.

وقد جاء هذا الاجراء للقضاء على هذه الاشكال من التلاعبات ويمنح مجال لمعالجة خالية من جميع الشوائب التي تسيئ الى مخرجات نظام المعلومات المحاسبي .

ثانيا: أثر إجراءات الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المالية

يقوم المدقق بإجراء اختبارات الرقابة الداخلية لمعرفة فعالية تصميم أو تنفيد السياسات والإجراءات الرقابية، وتتمثل قيمة إجراءات التدقيق المحاسبي والمالي في المصداقية والجودة التي تضفيها هذه الأخيرة على المعلومات المالية التي تقدمها إدارة المؤسسة، وتنشأ هذه الجودة والمصداقية من خلال الأشكال الرقابية التي يمكن أن يقدمها المدقق المحاسبي والمالي.

1- الرقابة الوقائية

يعلم الأفراد المسؤولين عن تسجيل ومعالجة البيانات المالية وإعداد القوائم المالية في المؤسسة بأن العمليات التي يقومون بها سوف تكون محل فحص من قبل شخص مهني متخصص ومحايد وهو المدقق الخارجي، مما يجعل هؤلاء الأفراد يحرصون على العمل بحذر شديد أثناء قيامهم بالمعالجة المحاسبية للعمليات المالية التي تحدث في المؤسسة، أكثر مما لو لم يكن هناك تدقيق، ومن المؤكد أن هذا الحذر قد يمنع حدوث بعض الأخطاء، وهو يمثل الدور الوقائي الذي يقوم به التدقيق.

2 - الرقابة العلاجية

ويقصد بهذه الرقابة أنه حتى وإن قام الأفراد المسؤولين عن معالجة البيانات المالية وإعداد القوائم المالية داخل المؤسسة موضوع التدقيق بأداء مهامهم بحذر، فقد يسجل حدوث بعض الأخطاء أثناء قيامه بتدقيق حسابات هذه المؤسسة، وفي هذه الحالة يتوجب عليه لفت انتباه الإدارة لهذه الأخطاء، والتي يمكن تصحيحها قبل نشر القوائم المالية للمؤسسة.

3-. الرقابة الإنشائية

إذا اكتشف المدقق وجود أخطاء مهمة في القوائم المالية عليه أن يدلي بها لإدارة المؤسسة، لكن في حالة رفض هذه الأخيرة تصحيح الأخطاء، على المدقق أن يشير إلى هذا في التقرير الذي يقوم بإعداده (بمعنى يذكر في التقرير أن القوائم المالية لا تعبر بصدق على الوضعية الحقيقية للمؤسسة، مشيرا في ذلك للأسباب التي أدت به للوصول إلى هذه النتائج)، وبهذا يكون مستخدمي القوائم المالية على دراية من خلال التقرير الذي يحمل رأي المدقق، بأن المعلومات المقدمة من قبل المؤسسة غير موثوق فيها.

ومما سبق ذكره يمكن اعتبار أن عملية التدقيق المحاسبي والمالي تساهم بقدر كبير وفعال في الحصول على معلومات مالية ذات جودة عالية يستفيد منها مستخدمي القوائم المالية في اتخاد قراراتهم المناسبة

كل حسب احتياجاته، كما تستفيد إدارة المؤسسة نفسها من كذلك من هذه المعلومات في مختلف قراراتها الإدارية وعملياتها السرية. [1]

المطلب الثاني: أثر الإجراءات الجوهرية على جودة المعلومات المالية

تعرف الإجراءات الجوهرية بأنها : الاختبارات التفصيلية للمعاملات والأرصدة والإجراءات التحليلية". [2]

بالنظر إلى أهمية الإجراءات الجوهرية، وتشعب تفاصيلها وضرورة توفر الخبرة العلمية والمهنية والعملية عند وضعها، فقد اهتمت مكاتب التدقيق بإعداد برنامج يحتوي على سلسلة من اجراءات التدقيق الجوهرية، إن كانت إجراءات تحليلية أو اختبارات تفصيلية.[3]

أولا: الاختبارات التفصيلية

المدقق وبعد إتمامه لكل الإجراءات والخطوات الرقابية ورسم الطريقة التي يسير عليها مساعديه لإتمام الإجراءات الفنية لعملية التدقيق، يقوم بوضع خطة عمل له ولمساعديه وتترجم هذه الخطة في برنامج التدقيق ويتضمن هذا البرنامج ما يلي:[4]

1. الأهداف الواجب تحقيقها؛

2. الخطوات والإجراءات الفنية الواجب اتباعها لتحقيق تلك الأهداف؛

3. تحديد الوقت المعياري اللازم للانتهاء من كل خطوة أو إجراء؛

4 ملاحظات الشخص المسؤول عن إنجاز الإجراء ثم تنفيذه؛

5. توقيع الشخص المسؤول عن إنجاز المشروع.

برنامج التدقيق هو عبارة عن قائمة تحتوي على إجراءات التدقيق الواجب إتباعها للتحقق من البنود الواردة بالقوائم المالية لغرض الوصول إلى الأهداف الموضوعة مسبقا، وهذه الخطوات هي الإجراءات التفصيلية لعملية التدقيق[1]

---

[1] محمد توفيق بوكريش، عزيز بلحردة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 102 103.

[2] حازم هاشم الآلوسي، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

[3] المرجع السابق، ص: 28

[4] يوسف محمد جربوع، مرجع سبق ذكره، ص: 62.

وتعرف اختبارات التحقق التفصيلية بأنها "تلك الاختبارات للعمليات والأرصدة التي تهدف لتوفير أدلة وقرائن تبين أن القوائم المالية كاملة، ودقيقة وصحيحة، وقد تنطوي هذه الاختبارات على قيام المدقق بما يلي:

1. معاينة بعض الاصول (مثل المخزون السلعي أو النقدية) على الطبيعة؛

2. فحص القرائن المستندية التي يتم توفيرها عن طريق النظام المحاسبي(مثل فواتير المبيعات)؛

3. فحص القرائن المستندية من مصادر خارجية (مثل فواتير الشراء) أو التقارير من الأخصائيين (تقرير مثمن عن قيمة مبنى مثلا)؛

4. إعادة تنفيد عملية معينة سبق للمؤسسة أن قامت بها ، أو سبق لطرف ثالث أن قام بها، ومطابقة النتائج التي يحصل عليها المدقق من تلك التي وصلت إليها المؤسسة أو الطرف الثالث (مثل إعادة إجراء العمليات الحسابية في إحدى الفواتير).

5. الاستفسار من الإدارة والموظفين والأطراف الخارجية الذين يكون لديهم معلومات عن حدث معين أو عن الوضع الذي وصلت إليه الأمور.

ومن الممكن إجراء اختبارات التحقق التفصيلية باستخدام أسلوب العينات، وتعتبر اختبارات التحقق التفصيلية ذات علاقة عكسية مع نظام الرقابة الداخلية: [2]

- **نظام الرقابة الداخلية القوي :** تطبق فيه أساليب وإجراءات ومقومات الرقابة الداخلية الفعالة، في هذه الحالة فإن حجم الاختبارات التفصيلية التي سوف يضعها المدقق ضمن برنامج التدقيق أقل ما يمكن؛
- **نظام الرقابة الداخلية ضعيف** في هذه الحالة فإن حجم الاختبارات التي سوف يضعها المدقق ضمن برنامج التدقيق سوف تكون كبيرة إلى حد ما.

مما سبق يمكن القول أن الاختبارات التفصيلية تساعد بشكل كبير في تقديم تأكيد معقول بأن القوائم المالية عادلة صادقة صريحة، وخالية في إجمالها من أي تحريف جوهري.

[1] إدريس عبد السلام إشتيوي، مرجع سبق ذكره، ص: 112

[2] - عطى الله خليل، العوامل المؤثرة في التخطيط لعملية التدقيق، مجلة جامعة دمشق - المجلة -12 عدد2، 2000، ص: 28.

ثانيا : الاجراءات التحليلية

تعرف الاجراءات التحليلية بأنها الاختبارات الاساسية التي يلجأ إليها المدقق وذلك عن طريق دراسة وتقييم العلاقات بين البيانات المالية ومقارنة هذه العلاقات للحد من وجود انحرافات ثم وضع فرضيات تفسر هذه الانحرافات واختبار الاجراءات المناسبة للتحقق من هذه الفرضيات وذلك حسب خبرة المدقق وحسه المهني في التدقيق.

فالإجراءات التحليلية بمثابة دليل للمدقق عن سلامة النتائج والقيم المسجلة والتغيرات الهامة في هذه النتائج والتي تتطلب منه التركيز على بنود معينة للتوصل إلى الاسباب التي أظهرتها المقارنات.

1- أدوات الاجراءات التحليلية

وتتمثل الاجراءات التحليلية في استخدام أدوات إحصائية ورياضية مثل تحليل النسب المالية، وتحليل الاتجاه بالإضافة إلى تحليل الانحدار وتحليل المؤشرات.

وفيما يلي تعريف لهذه الأدوات: [1]

أ. تحليل النسب المالية

يعتبر تحليل النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها ، وتنصب النسب المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بهدف إضفاء دلالات ذات مغزى وأهمية على البيانات الواردة بهذه القوائم.

وتعرف النسب المالية بأنها دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام أي دراسة العلاقة بين عنصر أو عدة عناصر وعنصر آخر أو عدة عناصر أخرى.

ب. تحليل الاتجاه

يعتبر تحليل الاتجاه من أكثر مداخل الإجراءات التحليلية شيوعا وهو عبارة عن تحليل التغيرات في رصيد بند أو عنصر معين خلال فترة محاسبية سابقة ويتركز التحليل بوجه عام على مقارنة بين أرصدة السنة السابقة وبأرصدة السنة الحالية.

ت. تحليل الانحدار

[1] مجدي محمد نصار، مريم أحمد بهرامي، أهمية استخدام الاجراءات التحليلية في مراحل التدقيق التي يباشرها مدقق الديوان ومدى الاعتماد عليها من و اقع دليل التدقيق العام لديوان المحاسبة مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، الكويت، 2008، ص:09.

هو عبارة عن طريقة إحصائية يتم فيها التنبؤ بمتوسط عشوائي أو عدة متغيرات عشوائية اعتمادا على قيم وقياسات متغيرات عشوائية اخرى، ويعتمد دائما على العلاقة السببية، بمعنى أن يكون المتغير المستقل سبب رئيسي للتغير في المتغير التابع.

ث. تحليل المؤشرات

يمثل تحليل المؤشرات مقارنة العلاقات بين الحسابات التي تتضمنها القوائم المالية ومقارنة احد حسابات البيانات غير المالية أو مقارنة العلاقات بين الجهات التي تعمل في نفس الصناعة.

2- انواع الاجراءات التحليلية

تتنوع الاجراءات التحليلية حسب أنواع البيانات التي يقوم المدقق بمقارنتها ، وهنا يتمثل الجانب الأهم في استخدام الإجراءات التحليلية في اختيار النوع الاكثر ملامة منها، حيث يوجد خمسة رئيسية من الاجراءات التحليلية وهي: [1]

أ. مقارنة بيانات المؤسسة محل التدقيق مع بيانات النشاط الذي تعمل فيه

يساعد هذا النوع من الاجراءات التحليلية في توفير معلومات مفيدة عن الاداء الخاص بالمؤسسة محل التدقيق وذلك عن طريق مقارنة الفرق بين طبيعة المعلومات المالية للمؤسسة مع بيانات التي تمثل إجماليات النشاط للمؤسسات الأخرى التي تزاول نفس النشاط الذي تعمل فيه المؤسسة، كما أن هذه المقارنة تساعد المدقق في فهم أعمال المؤسسة بالإضافة إلى انها تقدم مؤشرا عند احتمال حدوث فشل مالي إن وجد، ولكن يوجد عيب في هذا النوع والذي يكمن في أن بيانات النشاط التي تتم مقارنتها مع البيانات الخاصة بالمؤسسة عبارة عن متوسطات عامة بالإضافة اختلاف الطرق المحاسبية التي تتبعها المؤسسات في نفس النشاط والذي بدوره قد يؤثر على مدى الاعتماد عليها.

ب. مقارنة بيانات المؤسسة محل التدقيق مع ما يقابلها من بيانات الفترة السابقة

في هذا النوع يقوم المدقق بمقارنة النسب والمؤشرات المالية للمؤسسة محل التدقيق للسنوات السابقة مع النسب والمؤشرات المالية للمؤسسة للسنة المالية الجارية وإذا لوحظ ارتفاع أو انخفاض ملحوظ في أحد هذه النسب والمؤشرات فعليه أن يتنبأ بالأسباب التي قد تؤدي إلى ذلك الارتفاع أو الانخفاض حسب خبرته، ومن ثم يحدد أدلة الإثبات التي يجب عليه أن يجمعها للتأكد من تلك الاحتمالات.

ت مقارنة بيانات المؤسسة محل التدقيق مع توقعاتها

[1] مجدي محمد نصار، مريم أحمد بهرامي، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

يطبق هذا النوع من الاجراءات التحليلية غالبا عند التدقيق على الوحدات الحكومية، حيث تقوم معظم المؤسسات بإعداد موازنات تقديرية عن الفترات المحاسبية ثم مقارنتها مع البيانات الفعلية، ووجود فروق بين البيانات الفعلية والتقديرية يدل على وجود تغيرات تتطلب من المدقق البحث على أسبابها والاقتناع بها ويجب على المدقق أن يتأكد من مدى بذل العناية من قبل المؤسسة محل التدقيق في إعداد هذه الموازنات التقديرية، وكذلك التأكد من احتمال تعديل المؤسسة للبيانات المذكورة في الموازنات التقديرية والتي تؤثر على واقعية هذه الموازنات، والذي بدوره يؤثر على نتائج الإجراءات التحليلية ومدى الاعتماد عليها.

ث- مقارنة بيانات المؤسسة محل التدقيق مع توقعات المدقق

يقوم المدقق في هذا النوع من الإجراءات التحليلية بعمليات حسابية للتوصل إلى قيم متوقعة لبعض الأرصدة في القوائم المالية وعادة ما تكون بناءا على بعض الاتجاهات التاريخية لتلك الأرصدة التي تتطلب من المدقق فحصها وجمع أدلة الإثبات الخاصة بها.

ج- مقارنة بيانات المؤسسة محل التدقيق مع النتائج باستخدام بيانات غير مالية

ويستخدم هذا النوع للتأكد من أرصدة بعض الحسابات أو لتقدير بعض الحسابات أو لتقدير بعض الأرصدة مثل تكلفة الإنتاج للنفط والتي تتمثل بتكلفة إنتاج البرميل × كمية الانتاج)، ولا يمكن للمدقق أن يعتمد على هذا النوع من الاجراءات التحليلية إلا إذا كان متأكد من دقة البيانات الغير المالية.

3- مزايا الاجراءات التحليلية

يفيد استخدام الاجراءات التحليلية في تحقيق أهداف التدقيق وذلك من خلال المزايا التالية: [1]

أ. من خلال تحليل البيانات المالية الختامية يمكن الوقوف على العديد من المظاهر التي تقود الى اكتشاف خلل في البيانات؛

ب. يمد التحليل المالي المدقق بمزيد من المعلومات والبيانات عن نشاط المؤسسات الخاضعة للتدقيق في ضوء ما ينتهي اليه نشاطها الفعلي الامر الذي يهيئ له فرصة للقيام بمقارنة هذه البيانات والنتائج مع التقديرات المرسومة؛

ت. تتيح النسب والمؤشرات التي تقدمها الاجراءات التحليلية دراسة العلاقات بين عناصر المركز المالي للمؤسسة الخاضعة للرقابة وللمدقق تقويم مدى توازن الثقل النسبي لمصادر الموارد المختلفة

[1] محمود كمال مهدي، الاجراءات التحليلية في التدقيق المعهد العربي للمحاسبين القانونيين جامعة بغداد، 2001، ص: 07.

في تمويل أوجه الاستخدام ومن ثم انسجام ذلك مع أغراض تلك المؤسسة وأهدافها؛

ث. مراقبة الخطط والبرامج ومستوى كفاءتها في ضوء نتائج ومؤشرات التنفيذ ودراسة أسباب الانحرافات التي تكشف عن قصور وضعف التخطيط مما يساعد على تصحيح مسارات التخطيط وإزالة المعوقات؛

ج. تقويم كفاءة الادارة التنفيذية في أي مستوى إداري من مستوياتها.

4 - أهمية تطبيق الاجراءات التحليلية

ترجع أهمية استخدام المدقق للإجراءات التحليلية في كونها تساعده في النواحي التالية:[1]

أ. تفهم مجال عمل المؤسسة محل التدقيق لسنوات السابقة

حتى يتسنى للمدقق تحديد نقاط الضعف والقوة يجب عليه أن يتفهم طبيعة عمل المؤسسة محل التدقيق، وهنا يقوم المدقق بمقارنة معلومات السنة الجارية والتي لم يدققها بعد بمعلومات السنة السابقة التي تم تدقيقها، حيث أن ذلك يكشف عن التغيرات الجوهرية ونقاط الضعف التي تتطلب جمع أدلة الاثبات والتوسع في فحصها، وبذلك يمكن للمدقق أن يخطط ويحدد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق.

ب. تقدير قدرة المؤسسة على لاستمرار

يستخدم المدقق الاجراءات التحليلية كمؤشر عن الصعوبات المالية الشديدة التي يمكن أن تواجهها المؤسسة محل التدقيق، حيث يقوم المدقق بتقدير مخاطر التدقيق "باستخدام الاجراءات التحليلية" المرتبطة بالفشل المالي والتي تكشف عن قدرة المؤسسة على الاستمرار .

ت. الإشارة إلى الأخطاء المحتملة في القوائم المالية

إن وجود فروق كبيرة متوقعة وغير متوقعة بين البيانات المالية التي يقوم المدقق بمراجعتها وتخص السنة الحالية والبيانات المستخدمة في إجراء المقارنة، يسمى بالتقلبات الغير عادية، ونشير هذه الفروق الجوهرية إلى وجود أخطاء أو مخالفات.

فعندما يكتشف المدقق وجود فروق كبيرة يجب عليه أن يتعرف على السبب، والتأكد من أن الفرق يرجع لسبب اقتصادي أو تغير في السياسات المحاسبية وليس نتيجة لوجود خطأ أو مخالفة.

[1] مجدي محمد نصار، مريم أحمد بهرامي، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

ث. تقليل الاختبارات التفصيلية

عندما لا يجد المدقق فروقات جوهرية عند إجراء الاختبارات التحليلية فإن ذلك يدل على انخفاض احتمال وجود مخالفات أو أخطاء كبيرة، وبذلك يتطلب عمل إجراءات تفصيلية أقل على هذه الأرصدة، وفي حالات أخرى يمكن تخفيض حجم عينة الفحص أو ترحيل زمن تنفيد إجراءات التدقيق على تلك الأرصدة التي لم ينتج عنها فروق جوهرية عند تطبيق الإجراءات التحليلية عليها أو يمكن حذف بعض تلك الإجراءات في حالات أخرى وذلك حسب خبرة المدقق المهنية.

وبالتالي فإنه يمكن القول بأن الإجراءات التحليلية تعتبر دليلا أساسيا على صدق عرض أرصدة الحسابات التي تم تنفيذ الإجراءات التحليلية عليها.

5- مراحل التدقيق التي يباشرها المدقق ويستعين فيها بالإجراءات وأهداف ذلك

يمكن للمدقق أن يطبق الإجراءات التحليلية في ثلاث مراحل من عملية التدقيق، وذلك في مرحلة تخطيط عملية التدقيق ومن خلال مرحلة الاختبارات، بالإضافة إلى إمكانية تنفيذها عند استكمال عملية التدقيق، ويهدف المدقق عند تطبيق الإجراءات في كل مرحلة من المراحل إلى عدة أهداف موضحة كآتي: [1]

أ. استخدام الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق

يقوم المدقق بتطبيق الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق لمساعدته على تحديد طبيعة وتوقيت أعمال التدقيق التي سينفدها، ويهدف تطبيق الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة إلى:

- تفهم مجال المؤسسة محل التدقيق والنشاط الذي تزاوله؛
- تقدير قدرة المؤسسة محل التدقيق على الاستمرار ؛
- تقليل الاختبارات التفصيلية للأرصدة التي لم يلاحظ فيها فروقات جوهرية.

والخلاصة أن تطبيق الإجراءات التحليلية عند التخطيط لعملية التدقيق تساعد المدقق في تحديد طبيعة الإجراءات التدقيق والتي يستخدمها للحصول على أدلة الإثبات اللازمة لبعض أرصدة الحسابات أو مجموعة من العمليات.

[1] مجدي محمد نصار، مريم أحمد بهرامي، مرجع سبق ذكره، ص: 11- 14.

ب. استخدام الإجراءات التحليلية أثناء عملية التدقيق

يقوم المدقق بتطبيق الإجراءات التحليلية عادة أثناء عملية التدقيق أو أثناء مرحلة الفحص والاختبار، حتى تكون الإجراءات التحليلية خلال هذه المرحلة أكثر كفاءة وفعالية وأكثر اقتصادا إذا ما قورنت باختبارات التفصيل.

ويهدف المدقق عند تطبيقه للإجراءات التحليلية أثناء مرحلة الفحص إلى اكتشاف المخالفات في القوائم المالية، حيث يقوم بتحديد الأرصدة التي تكتشف فيها انحرافات ويحدد من خلالها اجراءات التدقيق وأدلة الإثبات اللازمة للبحث عن سبب هذه الانحرافات، وبالتالي يعمل على تخفيض الاختبارات التفصيلية.

ت. استخدام الإجراءات التحليلية في نهاية عمل التدقيق

يتوصل المدقق النظرة موضوعية أخيرة على القوائم المالية التي قام بتدقيقها عند تطبيقه للإجراءات التحليلية في نهاية عملية التدقيق.

وتتمثل الإجراءات التحليلية في المرحلة الأخيرة من عمل المدقق في قراءة القوائم المالية والملاحظات والبيانات الملحقة بها وذلك بغرض:

- بحث مدى كفاية أدلة الإثبات التي قام بجمعها والتي تخص الأرصدة التي اعتبرها غير عادية في مرحلة تخطيطه لعملية التدقيق؛
- التوصل إلى أرصدة الحسابات أو العلاقات الغير العادية، والمخالفات في القوائم المالية التي لم يسبق له تحديدها؛
- الحكم على سلامة القوائم المالية ككل وكفاية الإفصاح فيها عن حقيقة نشاط المؤسسة وما أظهرته من نتائج خلال الفترة المالية محل التدقيق، بالإضافة إلى الحكم على حقيقة مركزها المالي في نهاية الفترة والتأكد من إمكانية المؤسسة على الاستمرار.

وفي هذه المرحلة يستخدم المدقق أدوات مختلفة من أدوات الإجراءات التحليلية للتوصل إلى الأهداف السابقة.

المطلب الثالث : التدقيق وجودة المعلومات المالية

لأن المعلومات التي تقدمها الإدارة قد تكون متحيزة لصالحها بسب احتمال تعارض مصالح الإدارة مع ذوي المصالح في المؤسسة ، يطلب من المدقق القيام بتدقيق هذه المعلومات لإضفاء درجة من الثقة والمصداقية فيها.[1]

في القديم كان اكتشاف الغش والتزوير غاية في حد ذاته إلا أنه في الوقت الحالي أصبح ثانويا، وفي حالة اكتشاف المدقق لأعمال غش وتزوير، يجب أن يبلغ عنها حسب ما يحدده القانون.

من هذا المنطلق ولتفادي تأثير الغش والتزوير على الصورة الصادقة التي تقدمها القوائم المالية، تجدر الإشارة إلى أن عمل المدقق هدفه هو خلق قيمة مضافة للمؤسسة تتمثل في زيادة فعالية المعلومات المعنية وقيمتها الاستعمالية من خلال رأيه الفني والمحايد حول مصداقية القوائم المالية والتأكد من دقة وسلامة البيانات المالية المثبتة في الدفاتر ، وبالتالي يتضح الدور المحوري الذي يلعبه المدقق المحاسبي والمالي في رفع جودة المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسة عبر فحصه الدقيق لحساباتها بما يمكنه من التأكد من مصداقيتها واحترامها للمعايير والقوانين الجاري العمل بها وجعلها بالتالي تعكس صورة وفية لواقع المؤسسة كونها خالية من الأخطاء والتحريف والتزوير والغش وموضوعة دون تضخيم وبواقعية وهذا ما يصطلح عليه بالجودة،[2] وتكون المعلومات المالية ذات جودة عالية متى كانت تفي بمتطلبات مستخدميها، وتلبي احتياجاتهم، وتتطابق مع رغباتهم[3]، حيث تعتبر هذه الاخيرة بمثابة الضوء الأخضر لمتخذي القرار الناتج عن الثقة التي يضعها مستعملوا القوائم المالية في المدقق باعتباره متخصصا ومؤهلا ونزيها، ومدى إتقانه لعمله إذ لا مصلحة له في التأثير على حقيقة المعلومات المدروسة، وتأثيرها يظهر في تحديد نتائج الإجراءات أو القرارات التي يعتمد فيها المستعملون على هذه المعلومات.[4]

---

[1] حاتم محمد الشيشيني، أساسيات المراجعة المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002، ص: 11.

[2] وسيلة بوخالفة، مرجع سبق ذكره، ص: 15 .

[3] المؤتمر العلمي الثاني 26-27 نيسان 2006، الجودة الشاملة في ظل إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة بكلية الإقتصاد والعلوم والإدارة، ص: 23

[4] المؤتمر العلمي الثاني 26-27 نيسان 2006 ، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

خلاصة الفصل :

تعد المعلومات المالية التي يتم عرضها في التقارير المالية بمختلف أنواعها ذات دلالة واضحة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، ولما لهذه المعلومات من أهمية بالغة في حياة المال والأعمال وجب أن تكون ذات جودة، ولا تكتسب هذه الخاصية إلا إذا تم تدقيقها من قبل شخص مؤهل، كفؤ ومستقل، ويتمثل هذا الشخص في مدقق الحسابات، الذي يضفي الصيغة الشرعية على القوائم المالية التي تتضمن هذه المعلومات المالية، من خلال اعتماده على مجموعة من الأساليب والإجراءات، والتي من خلالها يستطيع إبداء رأيه حول هذه القوائم، وبالتالي يكون الاعتماد عليها بدرجة كبيرة من قبل المستخدمين.

الفصل الثالث :

دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة مستغانم

تمهيد :

تجسيدا للمفاهيم النظرية التي تطرقنا إليها في الفصلين السابقين اخترنا القيام بتربص في أحد البنوك الجزائرية و هو بنك الجزائر الخارجي وذلك حتى يتسنى لنا معرفة إجراءات و آلية تسيير منح القروض من طرف البنوك الجزائرية وتجسيدها في الواقع التطبيقي.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين تطرّقنا في الأول منه إلى تقديم عام حول بنك الجزائر الخارجي و هيكله التنظيمي و المبحث الثاني تناولنا فيه نقاط نذكر منها:

- خطوات الحصول على التسهيل الائتماني.

- مقارنة بين الدراسة التي يجريها البنك والعناصر الأساسية للتحليل الائتماني.

- نماذج التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات.

المبحث الأول:

نظرة عامة على بنك الجزائر الخارجي (BEA):

يعتمد النشاط البنكي أساسا على إعادة توزيع رؤوس الأموال بصفته وسيطا في دوران رؤوس الأموال سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الدولي، فالبنوك لديها زبائن يملكون فائض من رؤوس الأموال و آخرين لديهم عجز (نقص) في رؤوس الأموال.

من هنا يجد البنك سببا لوجوده إذ يلعب دور الوسيط بين مالك رأس المال وطالبها المقترض). إذن البنوك الجزائرية حاليا معنية أكثر من ذي قبل، و ذلك نتيجة لانتقال الاقتصاد الوطني من موجه و مخطط إلى اقتصاد مفتوح متميز بالاستقلالية. كان دور البنك سابقا ينحصر في القيام بعمليات مالية انطلاقا من قرارات إدارية لا رجعة فيها (غير قابلة للنقاش)، أما حاليا فقد دخلت في عهد جديد إذ أصبحت تتميز باستقلالية و مسؤولية أكثر. إذن البنك عون ضروري للنشاط الاقتصادي لبلد ما و تتجسد هذه الضرورة من خلال عمليات القرض التي تستجيب لها .

المطلب الأول: تقديم بنك الجزائر الخارجي

من أكثر البنوك التجارية الجزائرية شهرة في العالم نجد بنك الجزائر الخارجي الذي يعتبر الرائد من حيث التعاملات مع الخارج خاصة في ميدان الضمانات البنكية و لذلك أوكلت له الدولة كل الصلاحيات للقيام بمهامه على أحسن وجه، فهو يعتبر بنك من الدرجة الأولى و ذو سمعة عالمية كبيرة.

أولا: لمحة عن بنك الجزائر الخارجي

يعتبر بنك الجزائر الخارجي من بين البنوك الستة التجارية المتواجدة في الجزائر وهي: البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، بنك الفلاحة و التنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، صندوق التوفير و الاحتياط ؛ وكانت بداية عمل هذه البنوك ترتكز نظريا على نوع من التخصص فتخصص بنك الجزائر الخارجي في تمويل التجارة الخارجية.

فيما يخص العدد الإجمالي لموظفي بنك الجزائر الخارجي مقر و وحدات) بلغ 4378 شخص 2005 بين مديرين ومشرفين أعوان ،تحكم أعوان ،تنفيذ موزعين على مستوى شبكة من 82 وكالة ضمن 10 وحدات موزعين عبر أنحاء البلد التجمعات السكنية الكبرى و المناطق الصناعية ومناطق إنتاج

المحروقات، وتضم 23 من شركات تابعة ومساهمة منها 16 بالخارج و 7 وطنية. إن بنك الجزائر الخارجي له علاقة بشبكة من 1450 مراسل بنكي موزعين عبر 41 بلد، و يسير بنك الجزائر الخارجي أكثر من 35 % من التجارة المحلية.

إلى غاية استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988 كان بنك الجزائر الخارجي من بين أهم بنوك الدولة معناه و كما أشرنا إليه آنفا كان دوره الرئيسي هو الوساطة بين المؤسسات و خزينة الدولة؛ آخر نشاطاتها اختتمت في ظروف ملائمة للبنك ميزانية 31 ديسمبر قدرت . 78489 مليار دج بالمقارنة بنشاط 1993.

نستطيع القول استنادا على ميزانية نشاط بنك الجزائر الخارجي، أنه لم ينقطع عن بذل جهود مختلفة الأشكال اتجاه زبائنه من القطاع العام أو الخاص داخليا أو خارجيا لتوفير خدمات تتوافق والوضعية الاقتصادية الجديدة؛ كما يستعمل بنك الجزائر الخارجي وسائل الاتصال و المعالجة المعقدة كالإنترنيت و الإعلام الآلي و كذا سويفت (SWIFT).

ثانيا: نشأة وتطور بنك الجزائر الخارجي

تم إنشاء بنك الجزائر الخارجي في 01 أكتوبر 1967 طبقا للمرسوم رقم 67-204 في شكل شركة جزائرية حدد رأسماله مبدئيا بـ 20 مليون دينار جزائري مقره الجزائر العاصمة، بإمكانه إقامة وكالات وفروع بموافقة وزير المالية كما يمكنه إقامة وكالات خارج الوطن، وتصنيفها لا يكون إلا بموجب نص تشريعي، وقد تم إنشاؤه على أنقاض المؤسسات البنكية التالية:

- القرض الليوني في 01 أكتوبر 1967 : (Le crédit lyonnais) .

- الشركة العامة في 31 ديسمبر 1967 : (Société générale) .

- البنك الشمالي للتسليف 30 أفريل 1968 (Crédit du nord)

- البنك الصناعي للجزائر وبنك البحر الأبيض المتوسط في 31 ماي 1968 :

(Banque industrielles d'Algérie et de la méditerrané)

- بنك باركليز الفرنسي في سنة 1968.

ومع إنشاء البنك الجزائري الخارجي تم إرساء أول هيكل تنظيمي وضم:

- دائرة الشؤون الإدارية؛
- هيكل المواد الهيدروكربونية؛
- دائرة الشؤون الخارجية؛
- دائرة دراسات الاستغلال.

تحصل بنك الجزائر الخارجي على هيكله النهائي في 01 جوان ،1968، و تأسيسه يمثل المرحلة الأخيرة من إجراءات التأميم البنكي. حيث يسير من طرف رئيس مدير عام و مدير عام مساعد و ثلاث مستشارين وهم مكلفون بالتسيير و تطبيق السياسة الخاصة بالبنك و تمثيله اتجاه الغير؛ ومنذ 1970، كان بنك الجزائر الخارجي محل ثقة لجميع العمليات البنكية للمؤسسات الصناعية الكبرى مع المؤسسات الأجنبية (سوناطراك، شركة النقل البحري، شركات البناء،...).

حافظ البنك على نفس الهيكل فيكل التنظيمي إلى غاية 1980، بعدها أرسي شكل ثاني من التنظيم الهيكلي أكثر توافقا مع تقدم عمليات البنك، وتم استحداث عدة مديريات تحت سلطة مستشار مديرية البنك؛ يضم الهيكل التنظيمي من مديريتان عامتان مساعدتان و 9 مديريات مركزية عملياتية.

في سنة 1988 تم استحداث تنظيم جديد ارسي تحت سلطة المدير الذي أعاد تنظيم وحدات الشؤون الخارجية؛ وأصبح بنك الجزائر الخارجي من بين أبرز المؤسسات البنكية الأولى المنفصلة ذاتيا، وذلك بموجب أحكام القانون 61/89 الصادر في 12 جانفي 1988 1988 وحض برأس مال اجتماعي قدر بـ 24.5 مليون دينار جزائري.

وفي سنة 1989 تم الاعتماد على هيكل تنظيمي جديد وهو تنظيم يضم 3 مديريات عامة مساعدة عملياتية لكل عدد معين من الوحدات المركزية؛ و بعد 21 سنة خبرة و بفضل تطبيق القانون رقم 01-88 في 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات، قام بنك الجزائر الخارجي بتغيير شكله و أصبح يوم 5 فيفري 1989 مؤسسة بالأسهم، رأس ماله قف 1 مليار دج الى 24.5 مليار دج؛ مع المحافظة بشكل عام على هدفه الأساسي المسطر بموجب المرسوم المؤرخ في 1 أكتوبر 1967؛ كما تم استحداث هيكل تنظيمي آخر سنة 1996 من طرف المدير الجهوي بمقتضى مذكرة المدير العام رقم 01 الصادر في 02 جانفي 1996.

زود بنك الجزائر الخارجي بدائرة التسويق سنة 1997 (مذكرة المدير العام رقم 02 المؤرخة في 21/04/1997) ملحقة بمديرية الشبكة، وتتفرع هذه الدائرة إلى قطاعين قطاع "مؤسسي " وقطاع "شخصي" بالإضافة إلى مكتب المراجعة الدولية « DELOITE » وأيضا «TOUEN » حيث يقوم بتوزيع

مسؤولية السياسة التجارية؛ واستجابة للسياسة الجديدة للبنك التي تهدف إلى تحقيق الفعالية والكفاءة في التسيير البنكي، تبنى البنك هيكلا تنظيميا جديدا سنة 2003، بموجبه تم استحداث هياكل جديدة، وتم توسيع وتمديد مهام واختصاصات الهياكل الموجودة.

حاليا للبنك فرعين في الخارج :

- البنك الدولي العربي (باريس)؛

- البنك العربي للإستثمار والتجارة الدولية (أبو ظبي)؛

يتم توزيع الرأس المال الإجتماعي على 4 صناديق مساهمة حسب النسب التالية:

- صندوق مساهمة " الإلكترونيك، المواصلات، الإعلام الآلي" 35%؛

- صندوق مساهمة " كيمياء ، بتروكيمياء ، صيدلة " 10%

وتشير بعض المعطيات حول نشاط بنك الجزائر الخارجي إلى :[1]

- تطورت أعباء الاستغلال ومخصصات الاهتلاك بـ10%، حيث جاوزت 4.8 مليار دينار؛

- أصبح معامل الاستغلال يمثل نسبة 12% مقابل 20 سنة 2004؛

- تم رفع المؤونات المشكلة لتغطية أخطار المقابلات إلى 33.2 مليار دينار، بمقدار مرتين عما كانت عليه سنة 2004؛

- ارتفاع مقدار الأموال الخاصة نهاية سنة 2005 إلى 34.1 مليار دينار، وبإضافة الأموال المخصصة لتغطية الأخطار البنكية العامة يصبح المقدار الإجمالي 44.9 مليار دينار؛ هذه الأموال الخاصة تسمح باحترام النسب القانونية، باستثناء المتعلقة بتقسيم المخاطر، حيث تجاوزت في بعض المؤسسات العامة المنحلة مؤهلة لإعادة الهيكلة المالية الحدود المتعارف عليها؛

- نمو الناتج البنكي الصافي بنسبة 82% بين سنتي 2004 ,2005 .

- فاق إجمالي الميزانية نسبة 9% .

- نمو المنتج البنكي بـ40% .

[1] Voir : - www.bea.dz/ résultas financiers, extrait le 14/05/2008.

- www.bea.dz/ rapport_bea_2005, extrait le 03/06/2008.

- بلغ الهامش البنكي ارتفاع بنسبة 86%.

- تحسن الأرباح بنسبة 51%.

من بين العوامل التي ساعدت على بلوغ هذه النتائج، هناك عوامل داخلية تتمثل في المجهود الجماعي الهام للبنك بالنظر للتقدم والتحديث والانجازات المحققة؛ أما من بين العوامل الخارجية هو إطلاق برنامج النمو من طرف السلطات العمومية.

المطلب الثاني: التنظيم الإداري لبنك الجزائر الخارجي

في قمة التسلسل الهرمي نجد على مستوى القمة الرئيس المدير العام ومستشاريه وهم تابعين له بشكل مباشر ويعملون تحت إمرته الواحدة كما نجد مديرية المفتشية العامة وخلية التنقية والتطهير والمديرية العامة الفرعية التي تضم عدة خلايا إستراتيجية : خلية التنظيم، مديرية المحاسبة مديرية الإعلام الآلي، مديرية الخزينة مديرية المراقبة والتسيير؛ والمديرية العامة الفرعية الدولية تضم: مديرية العلاقات الدولية مديرية التجارة الخارجية مديرية العمليات مع الخارج؛ أما الأمانة العامة فتضم مديرية الموارد البشرية والتكوين مديرية الدراسات القانونية والمنازعات، مديرية الإدارة العامة.

و بمراجعة التقرير السنوي لسنة 1990 والهيكل التنظيمي الجديد لبنك الجزائر الخارجي لنفس السنة، نلاحظ أن البنك محدد البنية بمديريات مركزية ومديريات شبكات الاستغلال والتي تربط الأطراف ذات الصلة والمنتشرة عبر كامل الإقليم الوطني:

1- مديرية العلاقات الدولية؛

2 مديرية التجارة الخارجية؛

3- مديرية العمليات مع الخارج؛

4- مديرية الالتزامات مع المشاريع الكبيرة؛

5- مديرية تنسيق الشبكة؛

6- مديرية الالتزامات مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

7- مديرية المحاسبة والخزينة؛

8- مديرية التنظيم والإعلام الآلي؛

9- مديرية الاتصال؛

10- مديرية التخطيط؛

11- مديرية الموارد البشرية والتكوين؛

12- مديرية الدراسات القانونية والمنازعات القضائية؛

13- مديرية الإدارة العامة.

أولا : الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي

الشكل (3) : الهيكل التنظيمي العام لبنك الجزائر الخارجي

المصدر :https://www.bea.dz/ / 18/03/2024 00:30 .

ثانيا : الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الجزائر الخارجي - مستغانم -

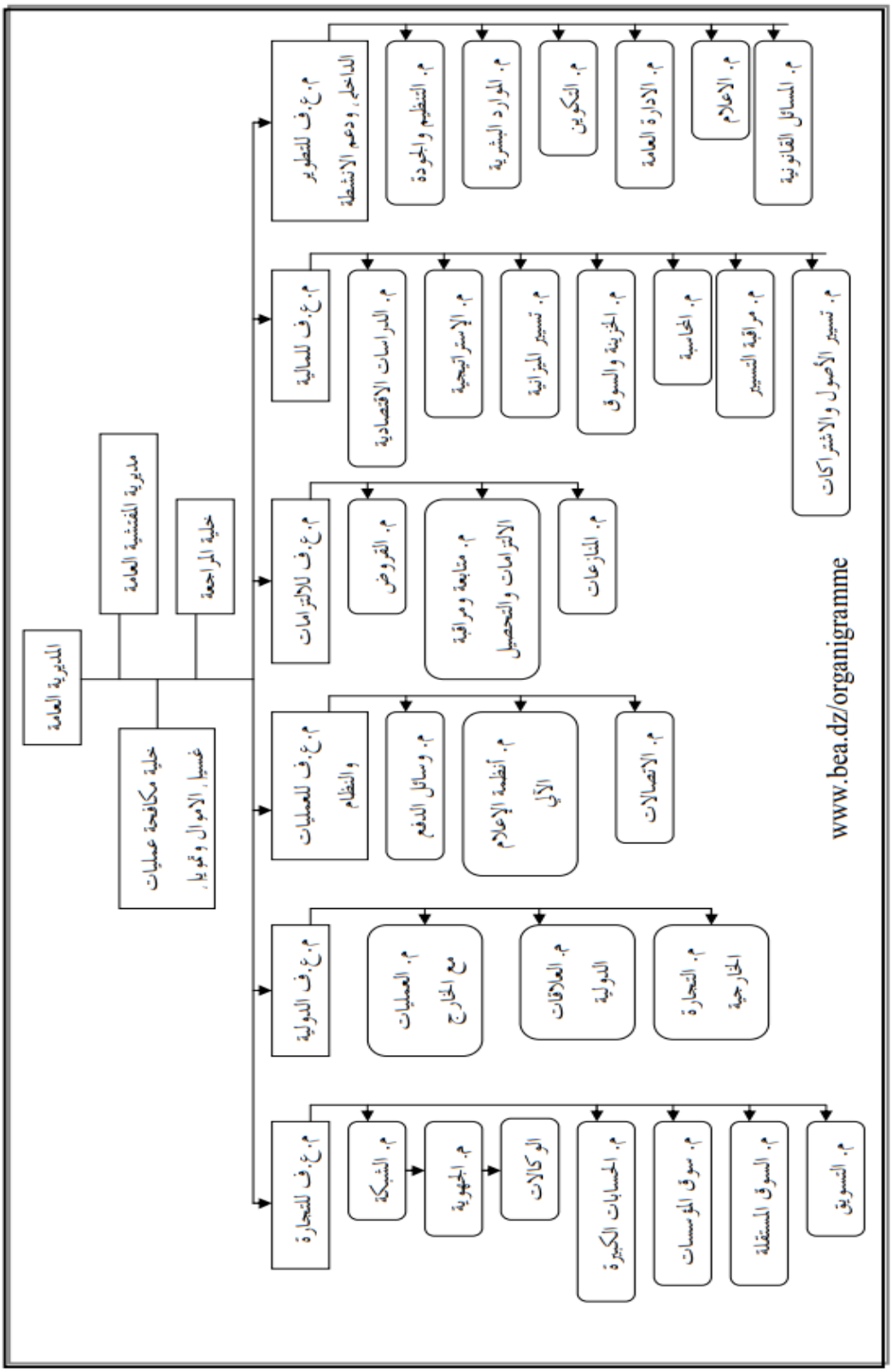

الشكل (4) : الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي -مستغانم-

المصدر :https://www.bea.dz / 18/03/2024 00:32 .

ثالثا: عرض مهمة كل منصب أو مصلحة

1 - المدير العام (المدير التنفيذي) : يعطي رأيه بالموافقة أو عدم الموافقة ويرأس اللجنة ويتأكد ملف

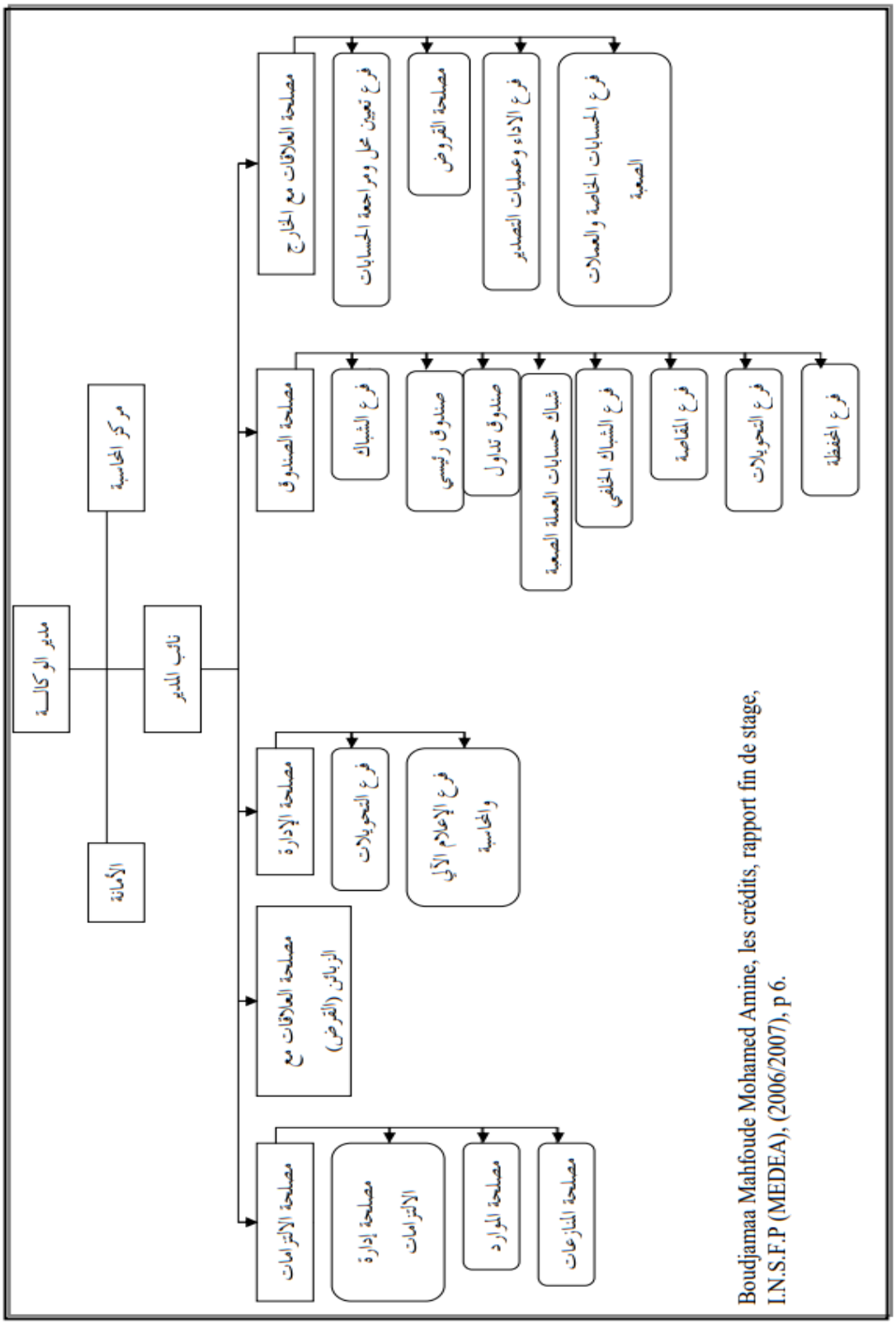

القرض ويمضي عليه في حالة الموافقة.

2- **نائب المدير:** يعطي رأيه بالموافقة أو عدم الموافقة ويرأس اللجنة نيابة عن المدير العام ويقوم بالمراقبة.

3 - مصلحة الالتزامات : لها مهمة تفعيل القرض ما إن يرخص هذا الأخير من طرف مصلحة العلاقات مع الزبائن.

4 - مصلحة العلاقات مع الزبائن : لها وظيفة جمع وتحليل كل عوامل التقييم اللازمة لدراسة الملف بالإضافة إلى البحث عن الضمانات المتعلقة بالقروض المطلوبة.

5 - مصلحة تسيير الإدارة : عملها يتعلق بكل الجوانب الإدارية على مستوى الوكالة.

6 مصلحة الصندوق : لها وظيفة :

- تلقي الودائع النقدية؛

- تنفيذ التحويلات لمصلحة حساب الزبائن؛

- القيام بتنفيذ أوامر تسديد الحسابات الموكلة إليها في حدود المبالغ التي تملكها.

وعليه يتبين لنا دورها:

- الحفاظ على الاتصال الوثيق والمستمر مع الزبائن القاصدين لهذه الشبابيك؛

- إدارة العمليات الموكلة إليها من قبل الزبائن؛

- إدارة القيم والسهر على الحفاظ على الوثائق التي يحتفظ بها.

7- **مصلحة العلاقات مع الخارج:** تهتم هذه المصلحة بالعمليات التجارية التي تغطى بالعملة الصعبة، وتستقبل التحويلات لصالح الزبائن المقيمين في الجزائر.

8- **مصلحة القرض:**

ا- مهمة مصلحة القرض : على مستوى الوكالة مصلحة القرض هي موضوع الدراسة، فهي مكلفة بـ:

- جمع وتحليل كل عناصر التقييم (وثائق محاسبية , تجارية, جبائية, مالية) الضرورية لدراسة الملف.

- متابعة التزامات البنك والبحث عن الضمانات المرتبطة بالقروض المطلوبة.

ب- العلاقات الوظيفية والتسلسل الهرمي لمصلحة القرض : بغية فهم ذلك يكون من المفيد تتبع مسار ملف القرض منذ وصول الزبون إلى نقطة الاستقبال حتى إشعار قرار البنك لهذا الأخير. وعموما فان ملف القرض يجهز في ثلاث نسخ :

- نسخة موجهة إلى وحدة الربط.

- نسخة موجهة إلى مديرية الاستغلال.

- نسخة يحتفظ بها في سجلات الوكالة.

المطلب الثالث: وظائف و نشاطات بنك الجزائر الخارجي

أولا: وظائف بنك الجزائر الخارجي :

هو البنك التجاري الذي تتمثل مهمته في جمع رأس المال القصير والمتوسط والطويل الأجل القروض وجذب عروض الزبائن وخدمة طلباتهم؛ بنك الجزائر الخارجي بإمكانه القيام ومنح بما يلي:

- تسهيل و تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و الدول الأخرى.

- ترخيص جميع ع أشكال الإقراض قروض أو تسبيقات مع أو بدون ضمان، وبالمقدار ذاته بالإضافة إلى المشاركة والوساطة.

- تمويل جميع أشكال عمليات التجارة الخارجية.

- بالإضافة إلى تمويلاتها الخاصة فإنها تتدخل بضمانها الإحتياطي و ضمان الوفاء أو حتى باتفاقات القرض مع مراسلين أجانب لترقية الصفقات التجارية مع دول أخرى.

- المشاركة في كل نظام أو مؤسسة تأمين القروض و يمكن لها أن تكلف بالتسيير أو المراقبة مع الخارج. . يتخذ تحت أي شكل من الأشكال فائدة ومشاركة مع أي شركة أو مؤسسة جزائرية أو أجنبية لها نفس الهدف المشترك أو من نفس الطبيعة لتطوير عملياتها الذاتية.

- معالجة جميع عمليات الصرف العاجلة أو الآجلة المبرمة، المستعارة المقرضة، رهن الحيازة، ربح فروق الأسعار بين العملات الأجنبية.

- يمكنها تنفيذ كل العمليات البنكية الداخلية والخارجية التي تلائم موضوعها وذلك في إطار القوانين السارية المفعول.

- يمكنها إعادة تسيير المخازن العمومية، القيام بالشراء أو القيام بالعمليات العقارية أو غير العقارية المتصلة بنشاط الشركة، اتخاذ إجراءات اجتماعية لصالح مستفيديها.

- يقدم الخدمات المطلوبة من طرف الزبائن.

ثانيا : نشاطات ومهام البنك

مهمته الأساسية هي تسهيل التنمية في إطار التخطيط الوطني و العلاقات المالية و الاقتصادية للجزائر مع بلدان أخرى، و في هذا الإطار منح له ثقة في معظم العمليات البنكية لأكبر الشركات الصناعية مع الخارج (ذات النشاط والحجم الكبير).

التسهيلات البنكية : يمنح البنك المتعاملين معه التسهيلات البنكية التي تشمل ما يلي:

- القروض القصيرة الأجل لمدة لا تتجاوز السنة أو السنتين لتمويل رأس المال العامل.

- القروض المتوسطة الأجل لمدة لا تتجاوز خمس سنوات والقروض الطويلة الأجل لمدة لا تتجاوز عشر سنوات لغايات إحداث نشاطات جديدة أو توسيع النشاطات القائمة.

- يمنح البنك الحسابات الجارية المدينة للمتعاملين معه لتأمين احتياجاتهم الضرورية من الأموال النقدية وضمن حدود ضيقة ويتم العمل بها حسب التعليمات التي يصدرها مجلس الإدارة.

- خصم السندات التجارية.

- شراء الشيكات والسحوبات للاطلاع بالاستناد إلى حاجات المتعاملين ووضعهم المالي وسمعتهم الأدبية.

- الإقراض على عقود التصدير الجارية بين المتعاملين وبين المستوردين في الخارج بالاستناد إلى حاجة المتعامل ووضعه المالي.

- الإقراض لقاء وثائق الشحن للتصدير، حيث يمنح البنك هذه السلف بالاستناد إلى حاجة المتعامل ووضعه المالي وسمعته الأدبية.

- إصدار الكفالات والقبولات .

الخدمات البنكية: يقدم البنك الخدمات البنكية للمتعاملين وللمراسلين كما يلي:

- قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية الدائنة وتكون الودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل أو ودائع توفير.

- إصدار الشيكات وإجراء الحوالات وتصديق الشيكات المسحوبة على البنك: حيث يقوم البنك بناء على طلب خطي من الزبون بإصدار الشيكات وإجراء جميع الحوالات البرقية والهاتفية والعادية وتصديق الشيكات المسحوبة على البنك وتقييد القيمة المعادلة لهذه الحوالات والشيكات مع العمولات المترتبة عليها والمقررة أصولاً والنفقات الأخرى على الحساب وفي حدود المؤونة الموجودة فيه أو لقاء دفع المبلغ نقداً حسب الحال.

- يقوم البنك بتحصيل السندات والسحوبات والشيكات المحررة بالدينار الجزائري التي تقدم إليه وفقاً للشروط التي يحددها مجلس الإدارة وبعد تظهيرها لأمر البنك.

- يقدم البنك للمتعاملين معه ولمراسليه بناء على طلبهم المشورة والمعلومات وفق التعليمات الخاصة بذلك ولا يتحمل أية مسؤولية من جراء تقديم هذه المشورات والمعلومات.

المبحث الثاني:

الدراسة الميدانية لتقييم الأداء المالي للبنك الخارجي الجزائري باستخدام مؤشرات العائد والمخاطرة.

سوف يتم في هذا المبحث تطبيق نموذج العائد على حقوق الملكية للبنك الخارجي الجزائري، وذلك من خلال حساب مؤشرات العائد والمخاطرة ثم تحليل النتائج وتفسيرها.

المطلب الأول: حساب وعرض النتائج للبنك الخارجي الجزائري.

الفرع الأول : **مؤشرات العائد :**

1- العائد على حقوق الملكية ROE :

الجدول رقم (2) : العائد على حقوق الملكية للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2022/2019)

الوحدة : %

البنك / السنوات	2019	2020	2021	2022
البنك الخارجي الجزائري	27.12	34.56	28.79	18.94

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق (2) و (3).

الشكل رقم (5) : يوضح تطور مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2022/2019) :

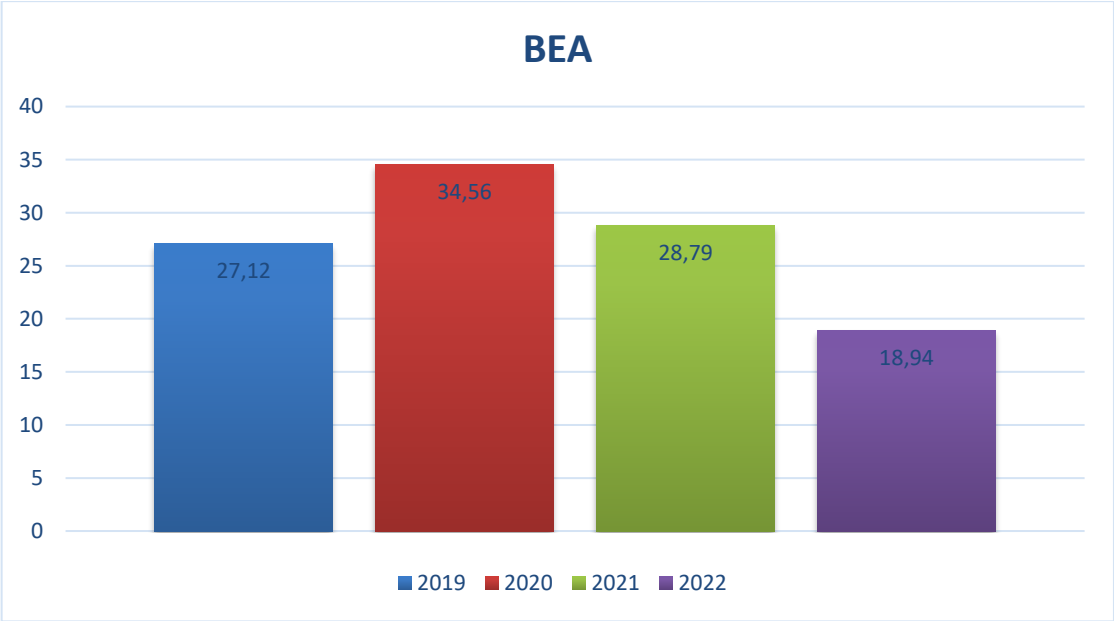

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2).

2- العائد على الأصول ROA :

الجدول رقم (3) : العائد على الأصول للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2022/2019) :

الوحدة : % .

البنك / السنوات	2019	2020	2021	2022
البنك الخارجي الجزائري	66.1	2.29	2.14	1.31

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق (1) (3).

الشكل رقم (6): يوضح تطور مؤشر العائد على الأصول للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة(2022/2019)

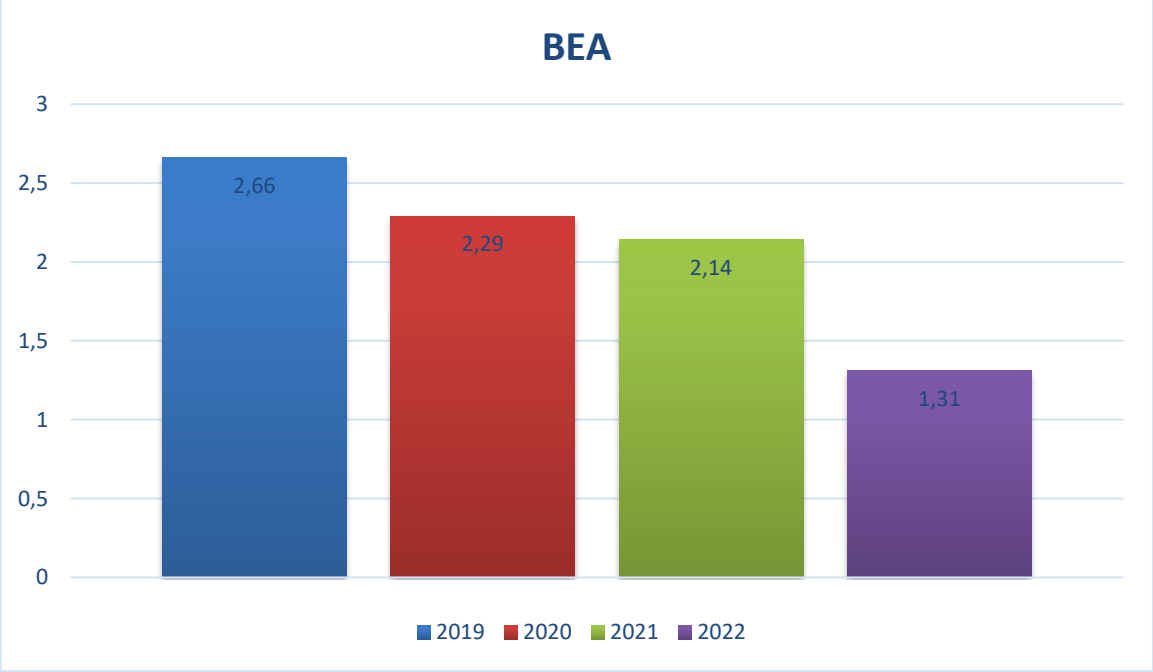

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3).

3- معامل الرفع المالي EM:

الجدول رقم (4) : معامل الرفع المالي للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2022/2019) :

البنك / السنوات	2019	2020	2021	2022
البنك الخارجي الجزائري	16.26	15.07	13.40	14.35

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق (1) (2)

الشكل رقم (7) : يوضح تطور معامل الرفع المالي للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2022/2019) :

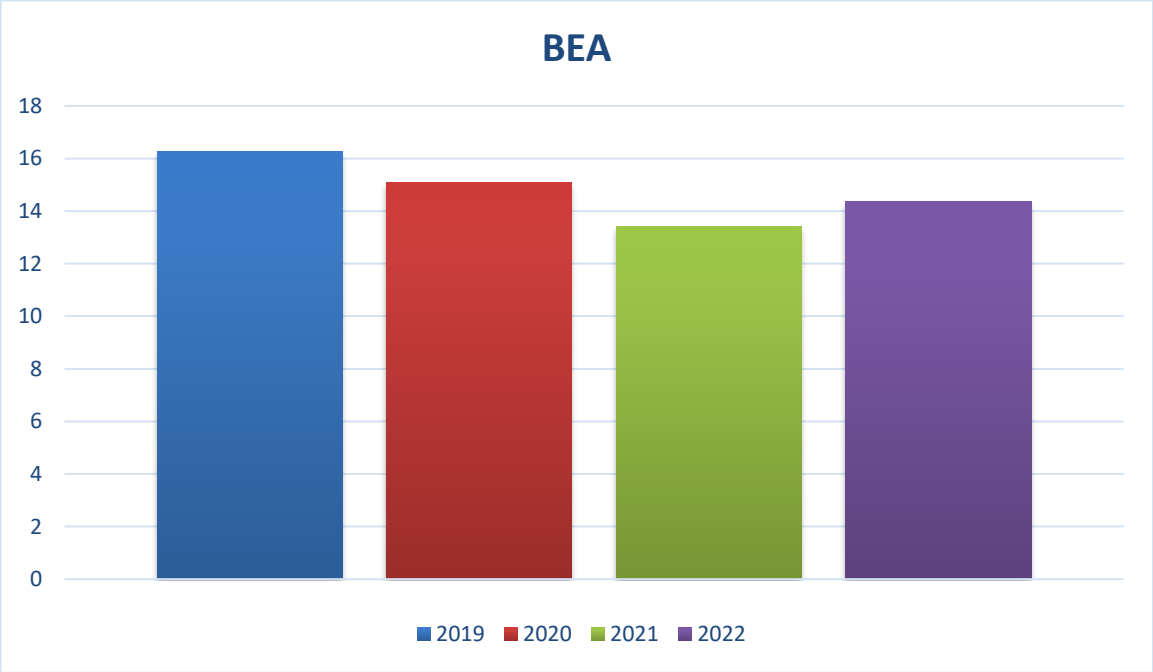

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4)

4- هامش الربح PM :

جدول رقم (5) : هامش الربح للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2022/2019) :

الوحدة : %

البنك / السنوات	2019	2020	2021	2022
البنك الخارجي الجزائري	42.38	53.96	52.35	35.19

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق (3).

الشكل رقم (8) : يوضح تطور مؤشرها مش الربح للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة(2022/2019).

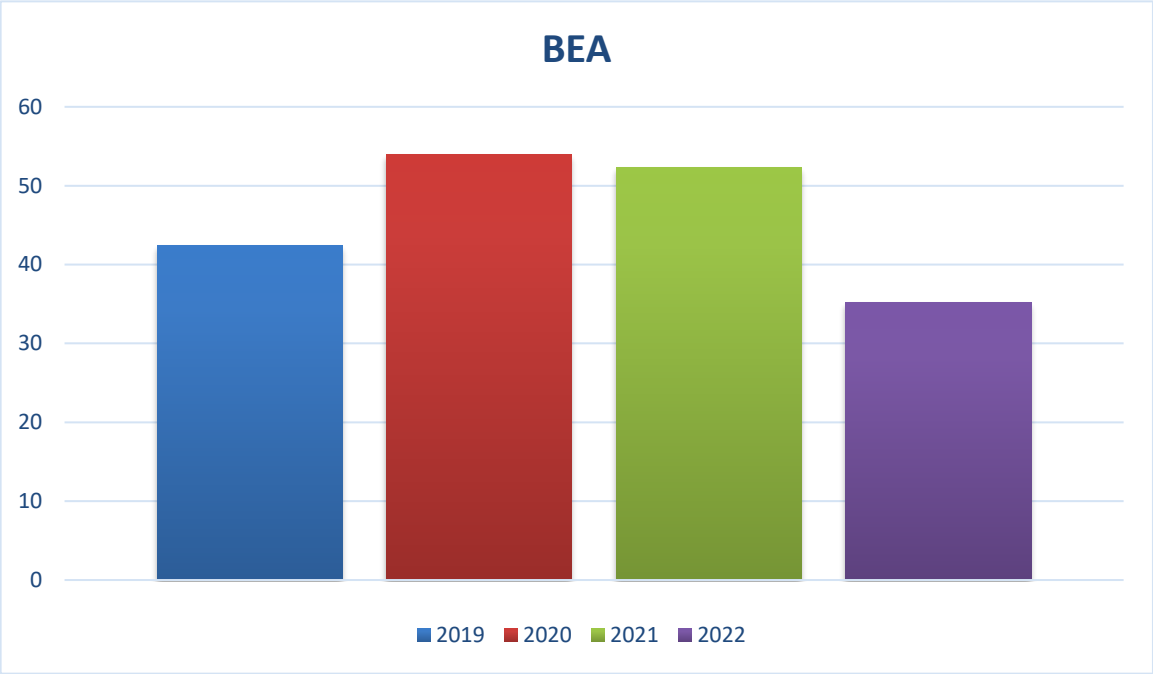

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (5) .

5- منفعة الأصول UA :

جدول رقم (6) منفعة الأصول للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2022/2019) :

الوحدة : %

البنك / السنوات	2019	2020	2021	2022
البنك الخارجي الجزائري	3.96	4.24	4.10	3.74

المصدر: من إعداد الطالب وبالاعتماد على الملاحق (1) (3).

الشكل رقم (9): يوضح تطور منفعة الأصول للبنك الخارجي خلال الفترة (2022/2019).

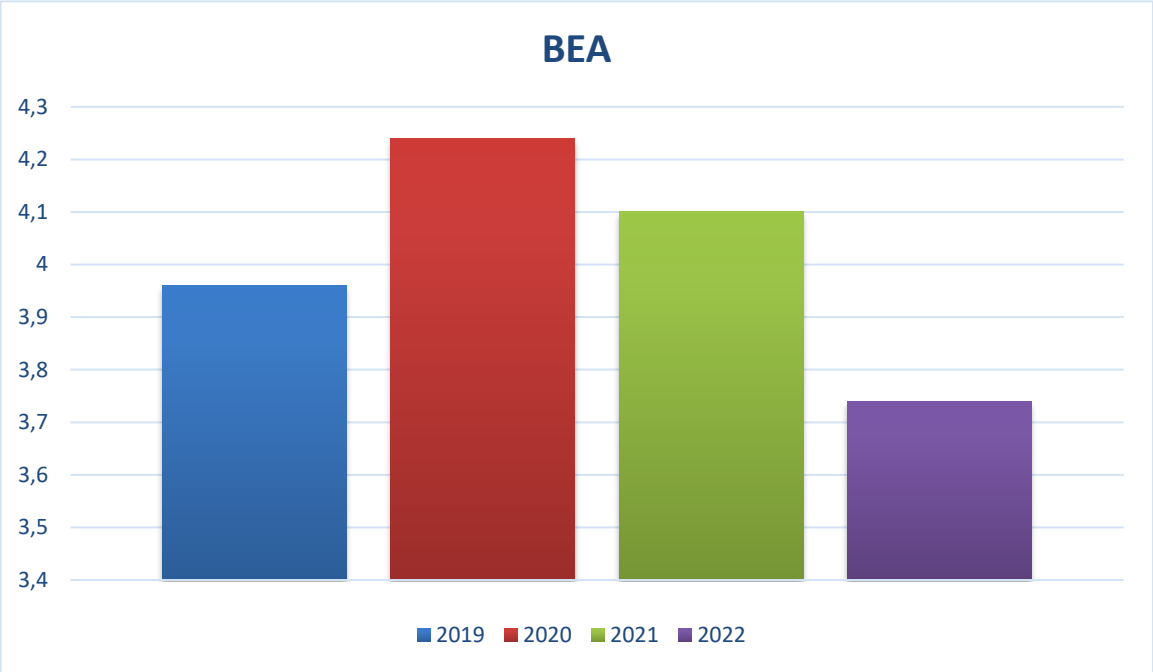

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (6).

الفرع الثاني : مؤشرات المخاطرة

1- مخاطر الائتمان :

الجدول رقم (7) : مخاطر الائتمان للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2022/2019) :

الوحدة: %

البنك / السنوات	2019	2020	2021	2022
البنك الخارجي الجزائري	0.51	0.82	0.36	0.64

المصدر: من إعداد الطالب وبالاعتماد على الملاحق (1) (3).

الشكل رقم (10): يوضح تطور مخاطر الائتمان للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2022/2019) :

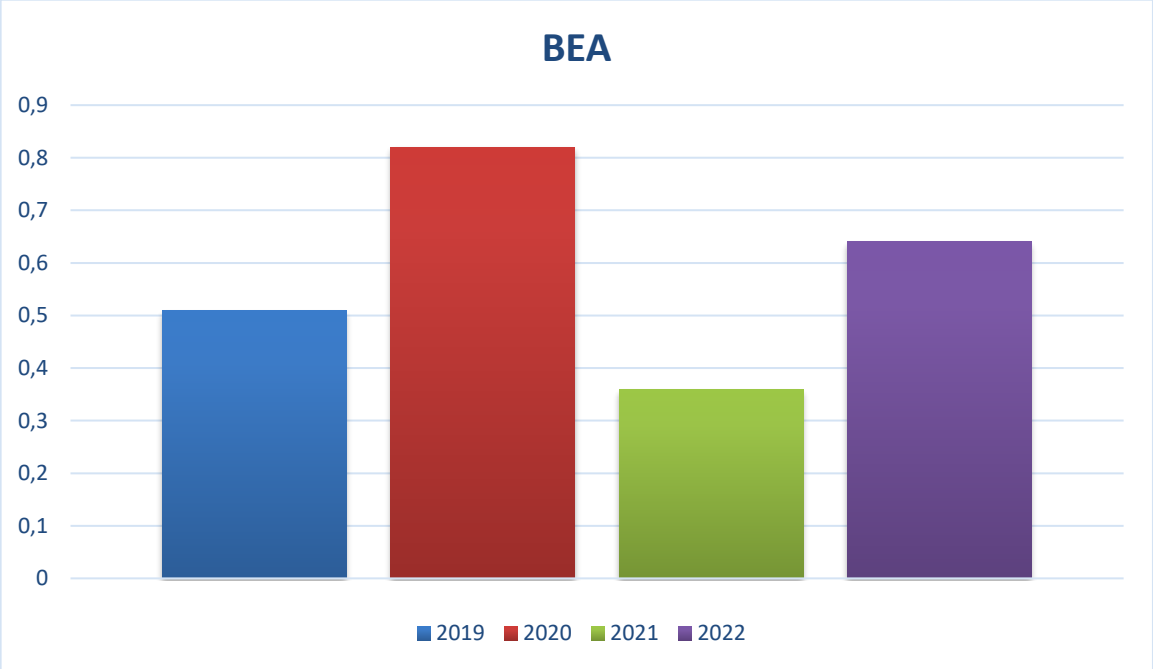

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (7)

2- مخاطر السيولة :

الجدول رقم (8): مخاطر السيولة للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2022/2019) :

البنك / السنوات	2019	2020	2021	2022
البنك الخارجي الجزائري	6.56	8.55	13.14	11.96

المصدر: من إعداد الطالب وبالاعتماد على الملاحق (1) . (2).

الشكل رقم (11) يوضح تطور مخاطر السيولة للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2022/2019).

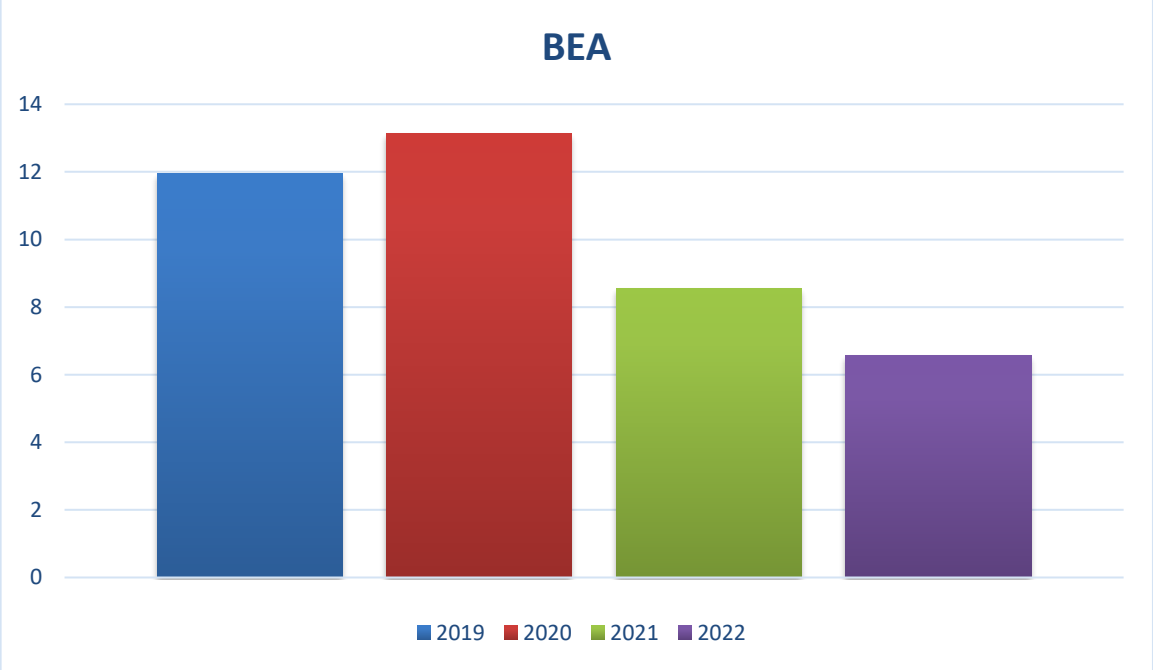

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (8.) .

3- مخاطر رأس المال :

الجدول رقم (9): مخاطر رأس المال للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2022/2019) :

الوحدة : %

البنك / السنوات	2019	2020	2021	2022
البنك الخارجي الجزائري	6.14	6.63	7.46	6.96

المصدر: من إعداد الطالب وبالاعتماد على الملاحق (1) (2).

الشكل رقم (12): يوضح تطور مخاطر رأس المال للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2022/2019).

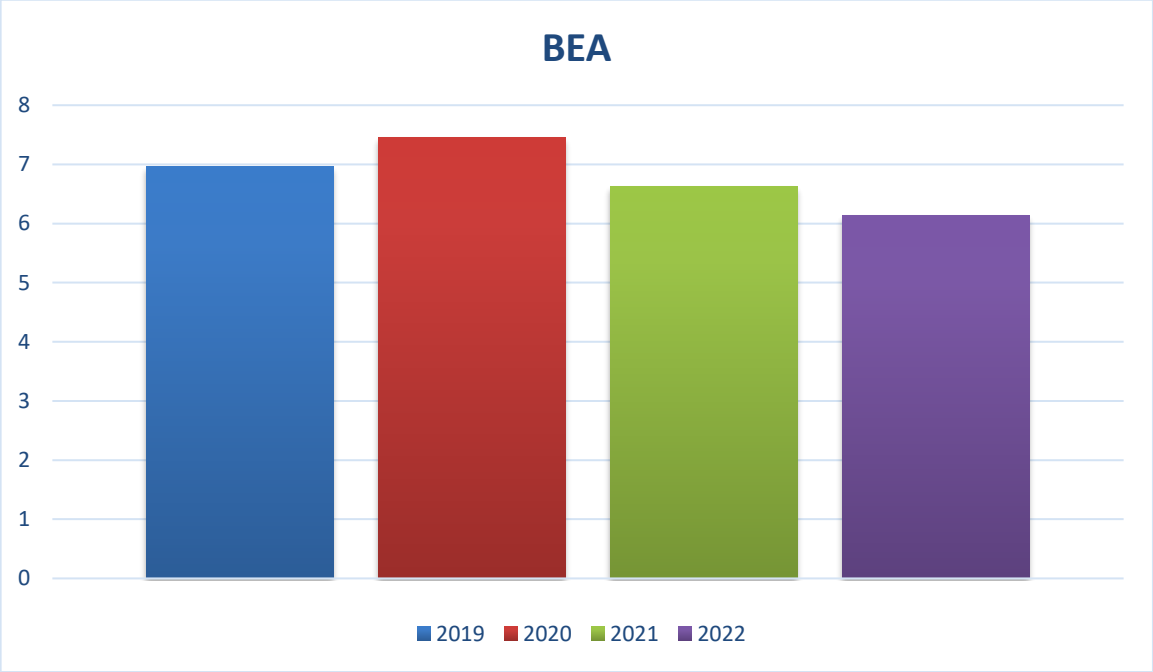

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (9) .

المطلب الثاني: تفسير النتائج المتعلقة بمؤشرات تقييم الأداء المالي للبنك الخارجي الجزائري

الفرع الأول : مؤشرات العائد:

1- العائد على حقوق الملكية

من الجدول رقم (2) تظهر نتائج مؤشر العائد على حقوق الملكية أن البنك الوطني الجزائري ترتفع نسبته من سنة (2019-2020) بنسبتي (27.12 - 34.56%) ، كما يشهد تذبذب من سنة (2020-2022) (34.56%-28.79%-18.94%)

ومن خلال ما سبق نجد أن البنك الوطني الجزائري حقق معدل عائد على حقوق الملكية مرتفع خلال سنوات الدراسة الأربعة ، أي تميز بالربحية.

2- العائد على الأصول

من الجدول رقم (3) تظهر نتائج مؤشر العائد على الأصول للبنك الخارجي الجزائري ترتفع من (2019-2021) بنسب (1.66% - 2.29 - 2.14) ثم تنخفض هذه النسبة في سنة 2022 إلى 1.31% . ومن خلال ما سبق نستنج أن البنك الوطني الجزائري حقق معدلات عائد على الأصول مرتفع من سنة 2019 إلى غاية 2021 بينما في سنة 20122 انخفض معدل العائد على الأصول للبنك الخارجي الجزائري انخفاضاً نسبياً.

3-الرفع المالي:

من الجدول رقم (4) تظهر نتائج مؤشر الرفع المالي للبنك الخارجي الجزائري تبدأ في انخفاض من سنة 2019 إلى غاية 2021 بنسب 16.26 مرة - 15.07 مرة - 13.40 مرة) ثم ترتفع في السنة الأخيرة من الدراسة 2022 إلى 14.35 مرة.

ومن خلال ما سبق نجد أن البنك الخارجي الجزائري يعتمد على الرفع المالي في تحقيق العائد على حقوق الملكية، حيث نجد أن أعلى قيمة في الرفع المالي هي 16.26 مرة سنة 2019.

4- هامش الربح

من الجدول رقم (5) تظهر نتائج مؤشر هامش الربح للبنك الخارجي الجزائري حيث يرتفع من السنة 2019 إلى 2020 بنسبتي (42.38%-53.96%) كما تنخفض هذه النسبة في سنتي (2021/2022)ب

(52.35 %-35.19%) ومن خلال ما سبق نلاحظ أن البنك الخارجي الجزائري يحقق معدلات هامش مرتفع خلال سنوات الدراسة الأربعة.

5- منفعة الأصول :

من الجدول رقم (6) تظهر نتائج مؤشر منفعة الأصول للبنك الخارجي الجزائري ترتفع من سنة 2019 إلى 2020 بنسبتي (3.96-4.24) ثم تنخفض نسبيا إلى 4.10% سنة 2021 وبعدها يزداد انخفاضا في سنة 2022 إلى 3.74%

الفرع الثاني : مؤشرات المخاطرة :

1- مخاطر الائتمان:

من الجدول رقم (7) تظهر نسب مخاطر الائتمان للبنك الخارجي الجزائري حيث في سنة 2019 نجدها 0.51% ثم ترتفع نسبيا إلى 0.82% في سنة 2020 لتتراجع وتنخفض بعدها إلى 0.36% سنة 2021 وتشهد في السنة الأخيرة للدراسة 2022 ارتفاعا ب 0.64%

ومن خلال ما سبق يتبن لنا أن نسب مخاطر الائتمان في البنك الخارجي الجزائري منخفضة ومتقاربة.

2-مخاطر السيولة:

من الجدول رقم (8) يتبن لنا في البنك الخارجي ي الجزائري أن نسب مخاطر السيولة تشهد ارتفاعا من سنة 2019 إلى غاية 2021 ب (6.56-8.55 - 13.14% لتتراجع وتنخفض سنة 2022 إلى 11.96%

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن البنك الخارجي الجزائري لا يواجه نسب مرتفعة من مخاطر السيولة.

3- مخاطر رأس المال:

من الجدول رقم (9) يبين لنا أنا نسب مخاطر رأس المال بالنسبة للبنك الخارجي الجزائري متقاربة حيث ترتفع من 2019 إلى 2021 ب (6.14 - 6.63 - 7.46%) لتشهد انخفضا في سنة 2022 بنسبة 6.96% ومن خلال ما سبق يمكن القول أن نسب مخاطر رأس المال للسنوات الأربعة نجدها مقبولة نوعا ما في البنك الوطني الجزائري.

خلاصة:

يمكن القول بأن لعمليتي الرقابة والتدقيق أهمية كبيرة فهما من الأعمال الروتينية و ذلك نظرا لأهمية نشاط البنك مكانته في الاقتصاد الوطني و النهوض و الارتقاء به .

و رغم السرية و التحفظ على المعلومات والبيانات المقدمة لنا إلا أن التربص بالمؤسسة كان بمثابة الصورة الحقيقية للتدقيق من خلال الجهود المبذولة من طرف إطارات البنك لوضعنا في إطار العمل البنكي ، هذا ما دفعنا للوقوف عند واقع و أهمية ودور التدقيق و الرقابة الداخلية في البنوك و بالأخص في بنك الجزائر الخارجي BEA .

الخاتمة

تعتبر جودة المعلومات في وقتنا الحاضر ثروة هامة إذ أن التحكم والاستغلال الجيد لها يحقق أرباحا ونجاحا للخطط المستقبلية وضمان لبقاء و استمرار المؤسسة و يلعب التدقيق دورا هاما و فعالا يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرار بمعلومات جاهزة وصحيحة ودقيقة و في الوقت المناسب. التدقيق المالي في المؤسسة يسمح بمتابعة نشاطها ومساعدتها على العمل والاجتهاد للتقدم و الاستمرار و محاولة تميزها بالكفاءة والفعالية في الأسواق الداخلية والخارجية.

النتائج :

- أدت التطورات المالية على المستوى العالمي وبعض أثارها السلبية على نشاط البنوك، مما ألزم إتباع سلوك اقتصادي جديد وهو التدقيق في القطاع البنكي وهذا ما يؤكد **صحة الفرضية الأولى**، التحرر المالي وعولمة الأنشطة المالية و البنكية الناتجة عن تكنولوجيا المعلومات ساهمت في تغيير طبيعة عمل البنوك، بالشكل الذي أدى إلى تعاظم الاهتمام بمفهوم التدقيق.
- يؤدي تطبيق التدقيق بمعاييره إلى ضمان استقرار النظام البنكي بما يتلاءم مع التغيرات السريعة في البيئة البنكية ككل ، وتلافي حدوث أزمات وانهيارات و هو ما يؤكد **صحة الفرضية الثانية**، حيث يعد تطبيق التدقيق في القطاع البنكي أمرا ضروريا لإيجاد نظام رقابي محكم، والذي من شأنه تطوير أداء البنوك وضمان سلامة هذا القطاع، نظرا لتعرضه للأزمات ومن أجل الحفاظ على مكانته في السوق المالية والنقدية.
- تعد المعلومة المالية الجيدة هي المبتغى الأساسي من وراء استعمال التدقيق في البنوك، حيث أن المعلومة المالية الجيدة و الصادقة تهدف إلى إعادة الثقة للمتعاملين التي تأثرت بالانهيارات التي مست المؤسسات العملاقة، إذ أن التطبيق الفعلي لمعايير التدقيق في البنوك يكشف عن مواطن الغش أو أي أخطاء متعمدة كانت أو غير متعمدة.
- إن جودة المعلومة المالية ودقتها هي ركيزة أي بنك، فإعطاء المعلومة المالية حقها من الاهتمام من طرف المدققين وإدارة البنك يعود بالفائدة عليه. حيث أينما تكون معلومة مالية حقيقية، صحيحة وصادقة يكون لدينا بنك ذو أداء فعال، سمعة جيدة بقاء أطول في سوق المنافسة.

- سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى تكريس مفهوم التدقيق البنكي في القطاع المصرفي من خلال إصدارها لبرامج وتشريعات قانونية من أجل ممارسة إدارة سليمة، وهذا ما جاء به التعديل الذي طرأ على قانون النقد والقرض، في قفزة نوعية من خلال الأمر 10-101 المتعلق بمهنة الخبير والمحافظ والمحاسب المعتمد التي أصبحت تعنى كثيرا بالتعليم والتأطير والتكوين النظري ثم التطبيقي لإضفاء مبدأ الكفاءة المهنية الرفيعة المستوى وتجسيدا لعدة معايير دولية تتحكم العمل الميداني وشخص المدقق على حد السواء.
- يتوفر البنك الوطني الجزائري إلى حد ما على مقومات يمكن الاعتماد عليها و تمكنه من التطبيق السليم لمعايير التدقيق وتقديم المعلومة الصحيحة . وهذا ما يؤكد **صحة الفرضية الثالثة** . حيث أن البنك الخارجي الجزائري يوفر على أعضاء مجلس إدارة يتمتعون بمؤهلات عالية، ودراية تامة بموضوع التدقيق والرقابة بصفة عامة والمعلومة المالية الحقيقية والجيدة بصفة خاصة، وباعتبار أن تكون كل معلومة مالية ملائمة وفي الوقت المناسب ، والتي يأخذها بدوره من تقارير مدققين الحسابات ذوي الخبرة العالية، والذين يساهمون في تقديم معلومة مالية عالية الجودة.

التوصيات

بناء على النتائج أعلاه توصي الدراسة بالآتي:

- تطوير آليات التدقيق أو الرقابة وتشديدها في الأنظمة البنكية، من أجل إجبارها على إفصاح كافي للمعلومة المالية في جميع الأقسام لأن ذلك يمل على زيادة ثقة المساهمين والمستثمرين والمودعين فيها.
- العمل على تعزيز ثقافة المعلومة المالية الجيدة في الأداء البنكي، وذلك من خلال المؤتمرات والبحوث.
- إعطاء صورة صادقة وواضحة عن المؤسسات وما تؤديه من أنشطة سواء داخليا أو خارجيا.
- ضرورة تظافر الجهود بين المؤسسات البنكية و أصحاب المصالح و المساهمين، بإبراز الدور الذي تلعبه وظيفة التدقيق سواء الداخلي أو الخارجي، في التأكد من سلامة التقارير والقوائم المالية والعمل على تحسين جودتها، وزيادة مصداقيتها.
- دعم وسائل التدقيق و الإفصاح التي تستعملها البنوك من أجل رفع مستواها.
- تقديم حوافز ومكافآت للموظفين تغنيهم عن الاختلاس

آفاق الدراسة

بعد طرحنا للدراسة يمكن أن نقترح بعض المواضيع التي قد تكون دراسات مستقبلية حول موضوع التدقيق أو التدقيق البنكي أو المعلومة المالية:

دور البنك المركزي في تفعيل التدقيق في البنوك التجارية؛

واقع التدقيق البنكي في البنوك الإسلامية.

أهمية الدور الأكاديمي في النهوض بمهنة التدقيق في القطاع البنكي.

المراجع

الكتب:

الكتب العربية:

- أبو الفتوح علي فضالة المراجعة العامة، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، القاهرة، 1996،
- احمد حلمي جمعة ، الاتجاهات المعاصرة فب التدقيق و التأكيد ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر ، الأردن ، 2009 ،.
- جيهان عبد العزيز الجمال ، المراجعة في البيئة الالكترونية ، دار الكتاب الجامعي ، الامارات العربية المتحدة ، 2014
- جيهان عبد العزيز الجمال المراجعة وحوكمة الشركات دار الكتاب الجامعي الإمارات، 2014
- حاتم محمد الشيشيني، أساسيات المراجعة المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002،
- حسين حسين شحاتة أصول التدقيق والرقابة، دار المشورة، مصر، بدون سنة نشر،
- حسين يوسف القاضي ،وآخرون، تدقيق الحسابات الجزء الأول، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2009،
- حسين يوسف القاضي، وأخرون، تدقيق الحسابات الجزء الثاني منشورات جامعة دمشق، سوريا) 2010 .
- حمدي السقا ، أصول المراجعة ، الجزء الأول، مطبعة بن حيان، دمشق، 1979،
- خالد أمين عبد الله ، علم، تدقيق الحسابات الناحية العملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر ، الأردن، 2004 ،
- خالد أمين علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية مطبعة الاتحاد، عمان 1980،
- خالد أمين، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، دار وائل للنشر الطبعة الثانية 2004
- خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الصادرة عن IIA، دار الوراق، الأردن، 2014،
- سعود كايد، تدقيق الحسابات، المملكة الأردنية الهاشمية للنشر ، ط 1 ،2012م ،
- سليمان مصطفى الدلاهمة أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات ، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008،
- طارق عبد العال حماد: موسوعة معايير المراجعة الجزء الثالث الدار الجامعية بالإسكندرية 2004،
- طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها ،الدار الجامعية الاسكندرية، 2008،
- طارق عبد العال، موسوعة معايير المراجعة ، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،
- عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006،
- عبد الفتاح الصحن، فتحي رزق السوافيري، الرقابة و المراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004
- عبد المقصود دبيان، ناصر نورالدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2004،
- عبد المنعم محمود عيسى أبو طبل المراجعة أصوله العملية و العلمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967،
- عصام فهد العربيد ،وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية ، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، 2007،
- كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2002،
- محمد أبو نصار، جمعة حميدات معايير الإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعملية ، الأردن، 2008،
- محمد الفيومي، عوض لبيب، المراجعة ، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، 1998،
- محمد تهامي طواهر، مسعود صديقي ، التدقيق و تدقيق الحسابات ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
- محمد سويلم، إدارة المصارف الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1986،
- محمد عباس الحجازي، المراجعة الأصول العلمية و الممارسة الميدانية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1981،

- محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، الاردن، 2001
- محمود السيد الناغي المراجعة إطار النظرية و الممارسة، الطبعة الثانية مكتبة الجلاء الجديدة المنصورة، مصر 1992،
- مين السيد أحمد لطفي دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد ، الدار الجامعية، مصر، 2007،
- هاشم أحمد عطية ، مدخل الى نظم المعلومات المحاسبية ، الدار الجامعية للنشر و الطبع و التوزيع، 2000،

الكتب الأجنبية:

- Alain Mikol, L'Audit Financier, Edition D'organisation, Paris, France, 1999
- Belaiboud, M., Guide Pratique D'audit Financier et Comptable, La Maison des Livres Alger, 1982,
- Christoph Villalonga, L'Audit Qualité Interne, Edition Dunod, Paris, 2003,
- F. JONO et Autres, Guide Pratique pour le Contrôle Interne, Edition Dunod, Paris France, 1971,
- Hammini Allel, Le Control Interne Et L'élaboration Du Bilan Comptable, (Office Des Publications Universitaires, Alger, 2003.
- Hugues Angot, Christian Fisher, Baudouin Theunissen, Audit Comptable et Audit Informatique, 2eme Edition, De Boeck, Bruxelles, 1994,
- J.C BECOUR, H Bouquin, Audit opérationnel, 2eme Edition, Economica, Paris, 1996,
- Jacques Duhem Et Michel Jammes, Audit et Gestion Fiscale de L'Entreprise Edition EFE, Paris, France, 1996
- Lionel. C et Gerard. V, Audit et control Interne Aspects Financiers, Opération et Stratégiques, 4eme Edition, Dalloze, Paris, France, 1992.
- Payraveau.P et H. Descottes G, Comptabilité et Fiscalité, Edition Dalloz, Paris, France. 1994.
- Raffegau. Jet all, L'Audit Financier, QUE Sais- Je, Paris, France, 1994,

المجلات:

المجلات العربية:

- إبراهيم محمد علي الجزراوي، لقمان محمد سعيد، أدوات تكنولوجيا المعلومات ودورها في كفاءة وفعالية المعلومات المحاسبية، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد الخمس والسبعون 2009 ، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية العراق ص ص 12،13.
- احمد العماري ، حكيمة مناعي ، ملخص محاضرات لمادة التدقيق المالي و المحاسبي ، تخصص محاسبة و مالية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة
- الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 28 ، ،الجزائر، صادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007.
- حازم هاشم الآلوسي، الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق، منشورات الجامعة المفتوحة، الجزء الثاني (المراجعة إجرائيا)، 2006،
- **مجدي محمد نصار، مريم أحمد بهرامي، أهمية استخدام الاجراءات التحليلية في مراحل التدقيق التي يباشرها مدقق الديوان ومدى الاعتماد عليها من و اقع دليل التدقيق العام لديوان المحاسبة مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، الكويت، 2008،**
- محمود كمال مهدي، الاجراءات التحليلية في التدقيق ، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين جامعة بغداد، 2001،
- نوي الحاج، مقارنة جودة المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،العدد التاسع، 2013 ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، ص: 37.

المواقع:

- https://www.bea.dz/
- www.bea.dz/résultas financiers.dz
- www.bea.dz/rapport_bea_2022.dz

الرسائل والمذكرات الاكاديمية:

- رغدة إبراهيم المدهون، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي دراسة تطبيقية رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير جامعة غزة 2014 ..
- صلاح ربيعة المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع نقود ومالية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2004 .
- عيادي محمد لمين مرجعة المساهمة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة، مع دراسة حالة المديرية التجارية للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية الدورة " مبيعات - مقبوضات"، مذكرة ماجيستر (غير منشورة)، علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2008،2007،
- محمد توفيق بوكريش، عزيز بالحردة، دور المراجع الخارجي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة عينة لمحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية (غير منشورة)، جامعة جيجل، 2013 ،2014.
- مسعود صديقي، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط الاقتصادي غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2003/2004.

الملتقيات العلمية والمداخلات:

الملتقيات العلمية والمداخلات العربية:

- زيدان ،محمد جبار عبد الرزاق، متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة 11-12 مارس.
- المؤتمر العلمي الثاني 26-27 نيسان 2006، الجودة الشاملة في ظل إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة بكلية الإقتصاد والعلوم والإدارة.

الملاحق

الملحق رقم (1) :

الأصول للبنك الخارجي الجزائري للفترة 2019-2022 :

	الأصول	2009	2010	2011	2012
1	صندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	82826670	121610230	213006730	246496510
928 2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	296	296	296	220
3	أصول مالية جاهزة للبيع	4350000	41190000	239656853	226777743
282269 60	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	76375280	111800873	117835306	279869346
5	سلفيات وحقوق على الزبائن	799698188	747180357	900468993	1134166014
099662 000	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	122449001	255299287	14032319	14032319
7	الضرائب الجارية – أصول	3347858	9377985	11683300	10545014
8	الضرائب المؤجلة – أصول	386230	437637	467378	542827
9	أصول أخرى	33886853	39521062	25336651	36353484
10	حسابات التسوية	110740827	102860996	67628733	80246683
668892 2	المساهمة في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	4566297	6571382	7404622	7753425
12	العقارات الموظفة	-	-	-	-
13	الأصول الثابتة المادية	21768684	22494631	23012318	23070561
14	الأصول الثابتة غير مادية	341691	411619	120283	225572
15	فارق الحيازة	-	-	-	-
	مجموع الأصول	1260737875	1421685356	1620662782	2060079717

المصدر: https://www.bea.dz/ في 2024/03/16 , 15:40 .

الملحق رقم (2) :

الخصوم للبنك الخارجي الجزائري للفترة 2019-2022 :

	الخصوم	2009	2010	2011	2012
1	البنك المركزي	-	-	-	
2	ديون تجاه الهيئات الدالية	201088954	209560461	48006753	110841943
3	ديون تجاه الزبائن	723959233	738292584	970673130	1325198501
4	ديون ممثلة بورقة مالية	19365870	19237930	16506818	16266146
5	الضرائب الجارية – خصوم	10419983	12981444	11382862	9156526
6	الضرائب المؤجلة –خصوم	163339	163339	163339	164757
7	خصوم أخرى	37985095	43414989	277474800	278753158
8	حسابات التسوية	122274955	126175661	80954116	85374798
9	مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	4551341	7091341	3711700	9059412
10	إعانات التجهيز – إعانات أخرى للإستثمار	-	-	-	-
11	أموال لتغطية للخاطر المصرفية العامة	28417616	42859591	42034337	40612095
12	ديون للتابعة	14000000	14000000	14000000	14000000
13	رأس الدال	41600000	41600000	41600000	41600000
14	علاوات مرتبطة برأس الدال	-	-		-
15	احتياطات	8026164	24839732	65647403	86804864
16	فارق التقييم	-	-	227772	944726
17	فارق إعادة التقييم	14122289	14122289	14122289	14122289
18	ترحيل من جديد	13746086	13746086	-661676	2
19	نتيجة السنة الدالية	21016960	32599909	34819139	27180499
	مجموع الخصوم	1260737875	1421685356	1620662782	2060079717

المصدر: https://www.bea.dz/ في 2024/03/16 , 15:40 .

الملحق رقم (3) :

جدول حسابات النتلائج للبنك الخارجي الجزائري للفترة 2019-2022 :

	البيان	2009	2010	2011	2012
	+فوائد ونواتج متشابهة	36960378	46860243	64529067	75390049
	-فوائد وأعباء متشابهة	- 7893916	- 9145734	- 94964869	- 13144951
	+عمولات (إيرادات)	12575569	12371927	1884608	1744808
	-عمولات (أعباء)	- 12008	- 5383	- 19769	- 11561
	+/-أرباح أو خسائر صافي الأصول الدالية ناتجة عن المعاملات الدالية	-	-	10	- 64
	+/- أرباح أو خسائر صافي الأصول المالية المعدة للبيع	-	1179846	- 8734	88954
	+إيرادات الأنشطة الأخرى	453382	1177435	92183	83206
	-أعباء أنشطة أخرى	122518	- 935	-	-
1	إيرادات بنكية صافية	41960887	52437400	57012496	64150441
	أعباء الإستغلال العامة	- 8865757	- 9961522	- 12700957	- 143596324
	-مخصصات الإهتلاك وخسائر القيمة على التثبيتات العينية	- 853079	- 958451	- 1089917	- 1184170
2	نتيجة الخام للإستغلال	32242051	41517	43221622	48609947
	-الإستهلاكات والمخصصات خسائر انخفاض القيمة والديون المعدومة	- 15082700	- 30882070	- 13206079	- 20899748
	+مخصصات خسائر	14277592	34894591	16147717	8561795

	الانخفاض في القيمة و استرداد القروض المشطوبة				
3	نتيجة الإستغلال	31436943	45529948	46163260	36271994
	+/-أرباح وخسائر صافية على الأصول الأخرى	-	-	-	-
	+عناصر الاستثنائية (إيرادات)	-	-	-	-
	-عناصر الاستثنائية (أعباء)	-	-	-	-
4	نتيجة قبل الضريبة	31436943	45529948	46163260	36271994
	ضرائب على الأرباح	- 10419983	- 12981444	- 11382862	- 9156526
	ضرائب مؤجلة على النتيجة	-	51406	38741	65031
5	نتيجة الصافية للدورة	21016960	32599909	34819139	27180499

المصدر: https://www.bea.dz/ في 15:40 , 2024/03/16 .